تأريخ ما (قد) يُهمِلُهُ التَّاريخ :

دلائل الحقِّ اليقيني

في

وجوب نُصْرة (الشعب الفلسطيني)

ومسائل مهمَّة في (فَريضةِ) قِتال العَدُوّ اليهودي = الصُّهيوني

كتبَهُ

الراجي عَفوِ ربِّه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري



قال الشَّاعِرُ:

جَـزَىٰ اللهُ الـشَّدائدَ كُـلَّ خَيْـرٍ　　　وإِنْ جَرَّعْنَنِـي غَصَـصِي بِرِيقِـي

ومـا شُـكْرِي لَهَـا إلَّا لِأَنِّـي　　　عَرَفْتُ بِهَا عَدُوِّي مِن صِدِيقِي!

وقُلتُ -عَلَىٰ نَسْقِهِ-:

وهـذا الحَـقُّ يَكْـشِفُ للبَرَايـا　　　ظَـلامَ الجَهْـلِ والنُّـورَ الحَقِيقِـي

فـلا تَـسْمَعْ مِـن المُغتـاظِ إلَّا　　　عُلُـوَّ الـصَّوتِ مِن كُثْرِ الـشَّهِيقِ!

وذِي فِـتَنٌ تُثَـوَّرُ كُـلَّ حِـينٍ　　　أَرادُوهـا كإشـعالِ الحَريـقِ

تَعَلَّقُهُـم بِـوَاهِي القَـوْلِ شِـبْهٌ　　　تَعَلُّـقَ قَـشَّةٍ بِيَـدِ الغَرِيـقِ

(فِلَسْطِينُ) الشَّريعةِ حُلْمُ رُوحِي　　　فِـداهَا الـدَّمُّ يَسْرِي فِـي عُرُوقِـي

وأَمَّـا (الهُـودُ) يـا قَـوْمِي فَحـالٌ　　　بِـهِ الـذُّلُّ الـذَّلِيلُ مِـن النَّهِيـقِ

وهَـذَا البَغْـيُ فِي ظُلْـمٍ نَـراهُ　　　فَـإِنَّ مَآلَـهُ خُـسْرَانُ سُـوقِ

فيـا رَبَّ الـسَّماءِ إليـكَ أشـكُو　　　ظَلُومًا ليسَ يَدرِي عن حُقوقِ!

-الطبعة الأولى-

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، **وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا**، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

فقد قال شيخُنا الإمامُ الألبانِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «العقيدة الطحاويَّة: شرح وتعليق» (رقم: ٧٧ - سنةَ ١٩٧٨):

«اِعلَمْ أنَّ الجِهادَ فَرْضُ عَينٍ، وهو: صدُّ العَدُوِّ المُهاجِمِ لِبعضِ بلادِ المُسلِمين-كاليهودِ -الآنَ-الّذين احتلُّوا(فِلَسطِين)[1].

(١) و(فِلَسطِين) -التَّارِيخيَّة- بَلَدُ أَبِي وَجَدِّي- هي المَقصودَةُ -في هذا=

فالمُسلمُونَ -جميعًا- آثِمُون[١]؛ حتّىٰ يُخرِجُوهُم منها».

فـ«الواجِبُ علىٰ المُسلمِين: جِهادُهُم في الله -عزَّ وجَلَّ-، وأنْ يَتكاتَفُوا ضِدَّهُم؛ حتَّىٰ تُسْتَنْقَذَ بِلادُ المُسلمِين مِن أَيدِي أعداءِ اللهِ، وحتَّىٰ يُرَدَّ إليها أهلُها الأَصليُّون»[٢].

=الكِتابِ- عند كُلِّ مَوضِعٍ يَرِدُ ذِكرُها -دُونَ تَفرِيقٍ باطِلٍ مُخترَعٍ بَين حُدود (١٩٤٨)! أو حُدود (١٩٦٧)! أو قُدْس (شرقيَّة!)! وقُدس (غربيَّة!) -زَعَمُوا-!!

مَعَ اعتِزازِي الكَبيرِ بِبَلَدِي الأُرْدُنّ المُبارَك -مَسقط رأسِي، ومَكْمَن فَخرِي-.

ومِن نافِلَةِ القَوْلِ والكَلامِ -هُنا-: التَّأكيدُ علىٰ أنَّ (الأُرْدُنَّ) و(فِلَسطِين) -مَعًا- هُما-بَيْنَ بِلادِ الشَّامِ -خاصَّةً-، وللبِلادِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ -عامَّةً- كالرِّئَتَيْنِ للجَسَدِ الواحدِ...

(١) مِن قَواعِدِ الشَّريعةِ: أنَّ تَحَقُّقَ الإثمِ -علىٰ كُلِّ أَحَدٍ- فَرْدًا أو جَماعةً- مُتعلِّقٌ بِعَدَمِ فِعلِ المأمُورِ به -تَقصِيرًا-.

وانظُر ما سيأتِي (ص٣٣ و١١٦ و١١٨) -مِن تَقريرِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في ذلك-.

(٢) قالَهُ سَماحَةُ أُستاذِنا الشَّيخِ عبدِ العزيزِ بنِ باز -رَحِمَهُ اللهُ-تعالىٰ-.

كما في (مَوقِعِه) -الرَّسمِيِّ-:

http://www.binbaz.org.sa/mat/8754

○ **مِن أحكامِ الجِهاد:**

... هذا مَدْخَلٌ لا بُدَّ منهُ -لهذا الكِتابِ- عَقِبَ ما هو جارٍ -هذه الأيَّامَ- مِن انتهاكاتٍ يَهودِيَّةٍ للمَسجدِ الأقصىٰ السَّلِيب! وقَتْلٍ وتَشريدٍ للشَّعْبِ (الفِلَسطِينيِّ)[1] -المُسلِم-، وانْتِهاكٍ لحُرُماتِهم مِن قِبَلِ اليَهُودِ المَلاعِين -قاتَلَهُمُ اللهُ-.

وقد قالَ سَماحَةُ الشَّيخِ عبدِ الله القَلْقِيلي -المُفتِي الأَسبَق لِـ(المملكة الأُردُنِّيَّة الهاشِمِيَّة) -في كتابِهِ «الفتاوَىٰ الأُردُنِّيَّة» (ص١٩- سنة ١٩٦٩):

«...إذَا غَزَا العَدُوُّ بَلَدًا مِن بِلادِ المُسلِمِين -قاصِدًا الاستِيلاءَ عليها، والتَّسَلُّطَ علىٰ أَهلِها-: كان الجِهادُ [فرضًا لازِمًا] علىٰ مَن فِيها- نِساءً، ورِجالًا، وشِيبًا، وشَبابًا، وكُلَّ مَن يَستطيعُ القِتالَ-.

---

(١) نَقَلَ عَنِّي مُؤَلِّفُ كتابِ «موسوعة الأسئلة الفِلَسطِينيَّة» (ص١٧٣- المَطبُوع سنة ٢٠٠٢) قولِي:

«قضيَّة (فِلَسطِين) قَضيَّة إسلامِيَّة، وليسَت قَضيَّة إقليميَّة، ضيِّقة، أو قضيَّة عربيَّة -فحَسْب-..».

فإنْ عَجَزَ أَهلُها عن حِمايتِها؛ فقد لَزِمَ الجِهادُ مَن يَلِيهِم..

وهكذا حتّىٰ يَلزَمَ الجِهادُ المُسلِمِينَ -جميعًا-.

ويَلزَمُ الجِهادُ الأَقربَ -حتَّىٰ لو كان عَجَزَ الّذي هُو أقربُ منهُ-؛ لا عن ضَعْفٍ[1]؛ بل لإهمالٍ وكَسَلٍ وتَقصيرٍ...».

وقال سَماحةُ الشّيخِ عبدِ الكَريم الخَصاونة -المُفتِي العامّ (للمَملكة الأردُنِّيَّةِ الهاشمِيَّةِ) -وَفَّقَهُ اللهُ إلىٰ كُلِّ خَيرٍ-:

«... فما يَجري في المَسجدِ الأقصَىٰ المُبارَكِ، وأرضِ القُدْسِ الشَّريفِ -مِن قِبَلِ العَدُوِّ الصُّهيُونِيِّ-: إنَّما هو أَظلمُ عَمَلٍ تَفعلُه البَشَرِيَّةُ؛ يَسعَىٰ للفَسادِ، والدَّمارِ، والتَّنكيلِ، والتَّشريدِ، والقَتلِ.

وهو تَحَدٍّ للأُمَّةِ -كُلِّها-... باعتِدائِها علىٰ المَسجدِ الأقصَىٰ -الّذي هو جُزءٌ مِن عقيدتِها-...»[2].

---

(١) فلِلضَّعفِ أحكامُهُ.

انظُر (ص٦٩-٧١).

(٢) مَقالُ (**القُدسِ في عُيونِ المُسلِمين**)، المَنشُور في: جَريدةِ (الرَّأيِ)=

○ **فِتنَةٌ يُثَوِّرُها المُتربِّصُون:**

ثُمَّ حَدَثَ -بل أُحْدِثَ!- علىٰ إِثْرِ هذهِ الأحداثِ والحَوادِثِ الأَلِيمَـةِ-وفي أجوائِهـا وإطارِهـا-: تَثـويرٌ شَّـديدٌ ظـالِمٌ عَلَـيَّ -مِـن قِبَـلِ جِهـاتٍ (!) مَجهُولَـةٍ (!!!) -لَهَـا أَهـدافُها! و(أَجِنْداتُها!)-بِسَبَبِ (فَتْوَىٰ!) سَرَقُوها مِن زَمانِها! وهوَّلُوا عليها! وأَسقطُوها في غيرِ ظَرْفِها!

ثُمَّ طارَ بها -بَعْدُ- عَدَدٌ ليس بالقَلِيلِ مِن الحِزبيِّين -ذَوِي الأغراضِ والأهدافِ (!)- علىٰ مَواقِعِ التَّواصُلِ الاجتماعِيِّ -في شَبَكَةِ الإنترنت[1]- وغيرِها- كالخُطَبِ والمَقالات والرُّدُودِ الفارِغات!-!

=-الأُردُنِيَّةِ-، بتاريخ: (٩/ ١١/ ٢٠١٥).

فجزاهُ اللهُ خَيرًا.

(١) ولكنْ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾- جَعَلَني اللهُ وإيَّاكُم منهُم-: فقد قامَ (**موقِّع: صحِّح خَبَرَك @**) -الإلكتروني- الّذي يدُلُّ عُنوانُهُ علىٰ مَضمونِهِ -بِبَيانِ جانِبٍ مِن مَوقِفِي الحقِّ، الّذي حاوَلَ أُولئكَ المُتَرَبِّصُونَ الظَّالِمُونَ كَتْمَهُ، وتَشويهَهُ!!

ثُمَّ تابَعَهُم علىٰ ذلكَ كَمٌّ كَبيرٌ مِن العامَّةِ[1] والخاصَّةِ- في كَثيرٍ مِن البُلدان[2]!-: عَبْرَ ما سَمَّوْهُ، وأطْلَقُوا عليهِ -عندَ التَّداوُل!- اختِصارًا مُجْحِفًا! وتَعْمِيمًا مُفْتَرًىٰ! واستِغلالًا تافِهًا رِخيصًا!- أنَّهُ:

«(فتوىٰ!) علي الحلبي في تَحريمِ قَتْلِ اليَهود»!!

ثُمَّ لَفُّوهُ بسُوءِ الظَّنِّ -في أعلىٰ مراتِبه!-، وأحاطُوه بأقبَحِ المَسالِكِ! وأَردَىٰ المَوارِدِ!!

وهي -في هذا الصَّنِيع الشَّنِيع- علىٰ معنَىٰ ما قالَهُ الإمامُ ابنُ

---

(١) قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوَىٰ» (١٠/ ٤٤٩): «مَن تَكَلَّمَ في الدِّينِ -بِلا عِلْمٍ-؛ كان كاذِبًا- وإنْ لَم يَتَعَمَّدِ الكَذِبَ!-».

(٢) حتَّىٰ بعضُ وَسائل الإعلامِ اليَهودِيَّة (!) نَقَلَت ذلك! واهْتَمَّت بهِ!!

وهذا ليسَ غَرِيبًا عن اليَهودِ -أهلِ المَكْرِ، والخَديعةِ، والخُبْثِ!!-.

ولكِنَّ العَجَبَ (!) مِمَّن تَخابَثَ -مِن المُهَيِّجِين المُثَوِّرِين! -جاعِلًا صَنِيعَهُم: تَشكِيكًا بِي-!!

.. فمَتَىٰ كان اليَهُودُ -عِندَكُم (!) -ثِقاتٍ -يا مَن لَستُم ثِقاتٍ-؟!

وانظُر ما سيأتِي (ص١١١) ممَّا يَجِبُ رَبْطُهُ بما هُنا!!

قَيِّم الجَوزِيَّة -رَحِمَهُ اللهُ- في «مَدارِج السَّالكِين» (١/ ٤٠٦):

«... كَثيرٌ مِن النَّاسِ يَسمعُ مِنكَ -ويَرَىٰ- مِن المَحاسِنِ- أَضعافَ أَضعافِ المَساوِئِ! فلا يَحفظُها! ولا يَنقُلُها! ولا تُناسِبُهُ!!

فإذَا رَأَىٰ سَقْطَةً، أو كَلِمَةً عَوْرَاءَ: وَجَدَ بُغْيَتَهُ -وما يُناسِبُها!-، فجَعَلَها فاكِهَتَهُ ونُقْلَهُ...»[1]!!

○ **الإنصافُ عَزيزٌ:**

وقد روَىٰ الإمامُ ابنُ عبدِ البَرِّ في «جامع بيانِ العِلم وفَضلِه» (رقم ٨٦٦) عن الإمامِ مالِكِ بنِ أَنَس -المتوفَّىٰ سَنَةَ (١٧٩هـ) -رَحِمَهُ اللهُ- قولَهُ-:

«ما في زمانِنا شيءٌ أَقَلَّ مِن الإنصاف».

ونَقَلَهُ الإمامُ ابنُ رُشْد -المتوفَّىٰ سَنَة (٥٢٠هـ) -رَحِمَهُ اللهُ- في «البيان والتَّحصيل» (١٨/ ٣٠٦) -وعَلَّقَ قائِلًا-:

---

(١) ما يَتَسَلَّىٰ بِهِ!

«قالَ مالِكٌ هذا لِمَا اخْتبَرَه مِن أَخلاق النّاس».

وعلَّقَ -كذلك- الإمامُ أبو عَبد الله القُرطبيُّ -المُتوفَّىٰ سَنَةَ (٦٧١هـ) -رَحِمَهُ اللهُ- في «تفسيرِه» (١/ ٢٨٦) -قائلًا-:

«... هذا في زَمَنِ مالِكٍ! فكَيفَ في زمانِنا -اليومَ- الّذي عمَّ فِينَا الفَسادُ! وكَثُرَ فيهِ الطَّغامُ! **وطُلِبَ فيهِ العِلمُ للرِّئاسةِ! لا للدِّرايةِ**؛ بَل للظُّهورِ في الدُّنيا! وغَلَبَةِ الأقرانِ بالمِراءِ والجِدالِ -الّذي يُقَسِّي القَلْبَ، ويُورِّثُ الضِّغْنَ-؟!

وذَلكَ ممَّا يَحمِلُ علىٰ عدم التَّقوىٰ، وتَرْكِ الخَوفِ مِن اللهِ -تعالىٰ-...».

قُلتُ:

فكيفَ في زمانِنَا -هذا- آخِرَ الدَّهْرِ-؟!

○ فِتنةٌ تُمَيِّزُ الخَبيثَ مِن الطَّيِّب:

ثُمَّ وَقَعَ مِن أُولئكَ -ومِن غيرِهم!- نتيجةَ ذلك التَّهييجِ والتَّجييش والتَّهوِيش المُهَدِّفِ!-، وأثناءَهُ!- ألوانٌ مِن السَّبِّ،

والـشَّتم[١]، والتَّحقيـر، والتَّخـوين، والتَّجهيـل، والـصَّهْيَنَةِ (!)، والفَرْعَنَةِ (!) -بل الرِّدَّة والتَّكفير[٢]!-مِن بَعضِ السُّفَهاءِ- بغيرِ رادِعٍ، ولا وازِعٍ، ولا ضَمِير-؛ حتَّىٰ مِن بعضِ مَن يُشارُ إليهِ أنَّهُ ذُو ثقافةٍ! أو يَظُنُّ نَفْسَهُ (!) طالِبَ عِلمٍ!! أو يُسَوِّقُ (!) شَخصَهُ علىٰ أنَّهُ ذُو شأْن!!!

... نَاهِيكَ عن عَدَدٍ لَيْسَ بالقَلِيلِ مِن صُوَرِ الانتِهازِيَّة الماكِرَةِ -واستِغلالِ الفُرَصِ(!) المَوهُومَةِ -للتَّسَلُّقِ[٣] الخَسِيسِ-!

---

(١) وتَعامُلِي مع هؤلاءِ: كانَ علىٰ ما أَرشدَ إليه الشَّاعِرُ:

وَكَمْ مِن لَئِيمٍ وَدَّ أَنِّي شَتَمْتُهُ ... وإنْ كانَ شَتْمِي فيهِ صابٌ وعَلْقَمُ

وَلَلْكَفُّ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تكَرُّمًا ... أَضَرُّ لهُ مِن شَتْمِهِ حينَ يَشْتِمُ

كَمَا في «مُعجَم الأُدَباء» (٦/ ٢٧٣٥) -لِيَاقُوت الحَمَوِيِّ-.

و(**الصَّاب**): شَجَرٌ مُرٌّ.

(٢) «الشَّيطانُ يُزَيِّنُ لِمَن اتَّبَعَ هَواهُ، ورمَىٰ بالكُفرِ والخُروجِ أخاهُ: أنَّه تَكَلَّمَ فيه -بحقٍّ-، ورماهُ...».

كما في «الرد الوافر» (ص٣٥) -لابنِ ناصرِ الدِّين الدِّمشقي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

(٣) ذَكَرَ ابنُ عَبدِ البَرِّ في «جامِعِ بَيان العِلم وفَضلِه» (٩٧١) عن الفُضَيلِ ابنِ عِياض قَولَهُ: =

والخَوَر! والتَّشَفِّي! والخِذْلان[١]-مِن بَعضِ أُولاءِ!-!!

... و:

مَــن تَــزَيَّا بِغيرِ ما هــو فِيه[٢]   فَضَــحَتْهُ شَواهِدُ الامـتِـحانِ!

= «ما مِن أحَدٍ أَحَبَّ الرِّئاسةَ إلَّا حَسَدَ، وبَغَىٰ، وتَتَبَّعَ عُيوبَ النَّاسِ، وكَرِهَ أنْ يُذكَرَ أَحَدٌ بِخَيْرٍ».

(١) وبِقَدْرِ ما وُجِدَ مِن هؤلاءِ وأُولئكَ (!) -مِن حَنَقٍ، وغَيْظٍ، وانتِقام، ومَكْرٍ، و..-: إلَّا أنَّ عَدَدًا لَيسَ بالقَلِيلِ مِن الأفاضِلِ -وللهِ الحَمدُ- ومِن كَثيرٍ مِن البُلدان -أيضًا-: كانُوا يَذُبُّونَ عنِّي بالحقِّ، ويَدْعُونَ لي، ويُؤازِرُونَنِي -ضِدَّ هذه الحَملةِ الشَّرِسَةِ الظَّالِمَةِ الباغِيَةِ الرَّعْناءِ!

أمَّا الصَّامِتُونَ -بلا مَوقِفٍ!-؛ فأدعُو لهُم بالمَغفِرَةِ والسَّدادِ -لا غَيْر- راجِيًا أنْ لا يَكُونُوا نَسَوْنِي مِن دُعائِهِم في ظَهْرِ الغَيْبِ-!

وَرَحِمَ اللهُ شيخَنا الإمامَ الألبانِيَّ؛ كَم كان يُذكِّرُنا بقولِ الله -تعالىٰ-: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾[القصص:٣٥]...

ففِي حينِ الشِّدَّةِ ليسَ لنا -إضافةً إلىٰ (التَّعاضُدِ)- إلَّا حُسْنُ الاتِّباعِ: ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾؛ فَفِيهِ الفَرَجُ، والنَّجاةُ...

.. جَعَلَنا اللهُ وإيَّاكُم منهُم.

(٢) ومِنهُم: صِنفٌ مِن نوعٍ خاصٍّ -جدًّا-!!

وهُم الَّذين قالَ في مِثْلِهِم الإمامُ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- كما في «ديوانِه»=

وَصَدَقَ رسولُ الله ﷺ -القائلُ:

«إنَّ بَيْنَ يَدَي السَّاعةِ سَنَواتٍ خدَّاعاتٍ، يُصَدَّقُ فيها الكاذِبُ، ويُكَذَّبُ فيها الصَّادِقُ، ويُؤتَمَنُ فيها الخائِنُ، ويُخَوَّنُ فيها الأَمِينُ، ويَنطِقُ فيها الرُّوَيبِضَةُ».

قِيلَ: وما الرُّوَيبِضَةُ؟

قال: «**الرَّجُلُ التَّافِهُ يَتَكَلَّمُ في أَمْرِ العامَّةِ**»[1].

=(ص٩٤- ط. خفاجي)-:

إذَا المَـرْءُ لا يَرعـاكَ إلَّا تَكَلُّفَـا	فَدَعْـهُ ولا تُكْثِـر عليـهِ التَّأَسُّـفَا
فمَـا كُـلُّ مَـن تَهـواهُ يَهـواكَ قَلْبُـهُ	ولا كُـلُّ مَـن صـافَيْتَهُ لَـكَ قَـد صَـفَا
ولا خَيْـرَ في خِـلٍّ يَخُـونُ خَليلَـهُ	ويَلقـاهُ مِـن بَعْـدِ المَـوَدَّةِ بالجَفَـا
ويُنكِـرُ عَيـشًا قـد تَقـادَمَ عَهـدُهُ	ويُظهِـرُ سِـرًّا كـانَ بـالأَمسِ قَـد خَفَـا
سَـلامٌ علـىٰ الـدُّنيا إذا لَـم يَكُـن بِهـا	صَدِيقٌ صَدُوقٌ صادِقُ الوَعـدِ مُنْصِفَا

(١) رَواهُ ابنُ ماجَه (٤٠٣٦)، وأحمدُ (٨٤٥٩)، وابنُ حِبَّانَ (٦٦٥٣) عن أَبِي هُرَيرةَ.

وانظُر «سِلسلةَ الأحاديثِ الصَّحيحة» (١٨٨٧) -لشيخِنا الإمامِ الألبانِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ-.

ثُـمَّ نَـشَرُوا ذلـك -مُجيِّشِين مُهَوِّشِـين!- علـىٰ أَكْبَـرِ نِطـاقٍ وَصَلُوا إليه! وتَزاحَمُوا عليهِ(!)-وبِزَخمٍ مَهُولٍ جَدٍّ مُضاعَفٍ!-؛ يَعرِفُ منهُ كُلُّ مُتابعٍ -بل غيرِ مُتابعٍ!- سِرَّ ذلك وأسبابَهُ! وأنَّ أَكثرَهُ ليسَ للهِ فيه نَصِيبٌ!

... إنَّـهُ الحِقـدُ الحِزبـيُّ! والثَّـأرُ المَـذهبيُّ!! والانْتِقـامُ الشَّخصيُّ!

واستغلالُ كُلِّ هذا وذاك لِتعبِئَةِ الرَّأيِ العامِّ[1] -كما يُقالُ!- بما يَتبَطَّنُهُ مِن أوهام أو أحلام!

... وَعَلَىٰ أَيْشٍ؟!

ذلك -كُلُّهُ- إضافةً إلىٰ ما صَدَّرُوهُ -بِمَكْرٍ ودَهاءٍ- مِن

(١) قـال شـيخُ الإسـلامِ ابـنُ تَيميَّـةَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في كتـابِ «الاسـتِقامَة» (٢/ ٢٥٢):

«كَم مِن النَّاسِ مَن لَم يُرِد خَيْرًا ولا شَرًّا حتَّىٰ رأىٰ غيرَهُ -لا سِيَّما نَظيرَهُ- يَفعلُهُ: فَفَعَلَهُ؛ فإنَّ النَّاسَ كأَسرابِ القَطَا؛ مَجبُولُونَ علىٰ تَشَبُّهِ بعضِهِم بِبَعض!

ولهذا؛ كان المُبتدِئُ بالخَيْرِ وبالشَّرِّ له مِن الأَجرِ والوِزْرِ مِثلُ مَن تَبِعَهُ..».

و(**القَطا**): نَوعٌ مِن الطُّيورِ.

عَنـاوينَ وتَعليقَـاتٍ مُتنوِّعَـةٍ مُهَيِّجَـةٍ (كاذِبَـةٍ) مُثيـرةٍ؛ تُـوحِي (!) لقارِئيهــا والنَّــاظِرِينَ فيهــا -إيحــاءً نَفــسيًّا جــائرًا لَعُوبًــا!- بِتَفْهِيمِهِم(!) ما يُرِيدُون! ولهُ يُخطِّطُون!! بِمَا يُؤَثِّرُ علىٰ موقفِهم مِن المُرادِ البَعيد -غير الرَّشِيد!- الّذي قَصَدَ إليهِ ذلك المُهَيِّجُ الظَّالمُ -مِن التَّثوير والتَّصعيد- تَلْبيسًا وتَدلِيسًا!-!

قـالَ العلَّامـةُ الـشَّيخُ عبـدُ الـرَّحمن بـنُ ناصِـر الـسَّعدِيُّ في رسالتِهِ «الوَسائل المُفيدَة إلىٰ الحَياةِ السَّعيدة» (ص٢٠):

«مِـن الأُمـورِ النَّافِعَـةِ: أنْ تَعـرِفَ أنَّ أَذِيَّـةَ النَّـاسِ لَـكَ -وخُصوصًا في الأقوالِ السَّيِّئَةِ- لا تَضُرُّكَ؛ بل تَضُرُّهُم! إلَّا إنْ شَغَلْتَ نَفْسَكَ في الاهتِمام بِها، وسَوَّغْتَ لَهَا أنْ تَملِكَ مَشاعِرَكَ؛ فعندَ ذلك تَضُرُّكَ كَما ضَرَّتْهُم.

فإنْ أنتَ لَم تُصْغِ لَها بالًا لَم تَضُرَّكَ شَيئًا».

لَقَد تَخَيَّلْتُ (!) -مِن شِدَّةِ هذه الحَمْلَةِ الجائِرَةِ الظَّالِمَةِ!-: أنَّ تأخُّرَ تَحريرِ (فِلَسْطِين) -المُحتلَّةِ مُنذُ نَحوِ سَبعِينَ عامًا- كان سَبَبُهُ فَتواي (!) ذاتَ الدَّقيقتَيْن[1]!!

(١) فوَالّذِي رَفَعَ السَّماءَ بِلَا عَمَد: لَو أنَّ عِندِي ظَنًّا راجحًا -ولا أَقولُ:=

... «**الظُّلمُ ظُلُمات**»[(١)]..

فواغَوْثاهُ -يا رَبَّ البَرِيَّات-..

○ **مُفتَرَيَاتٌ وجَهالات، وعَمًى عن التَّفصِيلات:**

فالعُنوانُ الّذي افْتَرَوْهُ -مِمَّا يُخالِفُ المَضمَونَ، ويُناقِضُهُ!-، ونَشَرُوهُ، وأذاعُوهُ!-؛ هو قَولُهُم:

(علي الحلبي يُفتِي بعدَمِ جَوازِ قَتْلِ اليَهودِ في (فِلَسطِين)، مَدَنِيِّين، وعَسكرِيِّين)!!!

وهُم -واللهِ[(٢)]- كاذِبُون في ذلِك!! مُفْتَرُونَ بما هُنالِك!!!

=يَقِينًا!-: أنَّ فَتوَىٰ منِّي (!) ستكُونُ سَبَبًا وطَرِيقًا إلىٰ (فِلَسطِين): لَأَصدَرتُ أَلفَ فَتوَىٰ وفَتوَىٰ!

... لكنَّهُ التَّغافُلُ عن واقِعٍ أَلِيمٍ، خُضُوعًا لِعواطِفَ عَواصِف! وحَماساتٍ فارَغات!!

(١) رَواهُ البُخاريُّ (٢٢٧)، ومُسلمٌ (٤٤٧٩) عن ابنِ عُمَر ﭬ.

(٢) عَشراتُ الأحاديثِ في السُّنَّةِ الصَّحيحةِ وَرَدَ فيها حَلِفُ رسولِ الله ﷺ - وهو أصدقُ مَن خَلَقَ اللهُ-: «**والّذِي نَفسِي بيدِه...**»، و: «**والذي نَفسُ مُحمَّدٍ**

فمَعَ إجمالِي القَولَ -واختِصارِه- في (الفَتْوَىٰ!)-: إلَّا أنَّنِي فَصَّلتُ بَيْنَ:

١- حـالاتِ الاستِقرارِ -ولـو كـان نِـسبيًّا- في عُمـومِ الواقِـعِ (الفِلَسْطِينِيِّ) المُحتلّ..

٢- وحـالاتِ المُـسالَمَةِ والتَّـأمِينِ بَيْن بَعـضِ (الفِلَـسطِينيِّين) وبعضِ اليَهودِ المَلاعِين -في أُمورٍ دُنيويَّة[1]-.

٣- وحالاتِ المُبادَأَةِ بالاعتِداءِ علىٰ الجُنودِ -مِن اليَهُـود، أو عَلَيهِم-...

٤- وحالاتِ المُواجَهَةِ والاشْتِباكِ -العامَّةِ-.

بيدِه...» -تَعظيمًا لربِّه -تعالىٰ-، وتحقيقًا للسَّامعِ باليَقين- أكثرَ وأكثرَ-.

وفي «صَحيحِ ابنِ حِبَّان» (١٠/ ١٧٦): (باب: ذِكر ما كانَ يَحلِفُ بهِ النبيُّ ﷺ في بعضِ الأحوالِ).

وقد صَحَّ عن رسولِ الله ﷺ قَولُهُ: «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ أنْ يُحلَفَ به**» -كما في «سلسلة الأحاديثِ الصَّحيحةِ» (١١١٩) -لشيخِنا الإمامِ الألبانِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ-.

(١) وفي آخِرِ كتابِي -هذا- (ص١١٣-١١٦) إضافةٌ مُهِمَّةٌ، وتَفصيلٌ دَقيقٌ- في هذه المَسألةِ-.

... وهـذا التَّفـصِيلُ -كُلُّـهُ- ممَّـا طَـواهُ، وكَـذَبَ فيـه ذيَّـاك المُفتَرِي الخَبيثُ اللَّعُوبُ -كائنًا مَن كان-! مُلَبِّسًا ومُدَلِّسًا: **أَنِّي لا أُجيزُ قَتْلَ اليَهودِ في (فِلَسطِين) -إطلاقًا-!**

وهو -تَاللهِ، وباللهِ، وواللهِ-: كذِبٌ مَأْفُون.. ذو قُرُون...

○ أحوالُ الحِزبيِّين مع قَضِيَّةِ (فِلَسطِين):

ولِأَخِينَا المُكرَّمِ فَضيلةِ الشَّيخِ مَشهور حَسَن -حفظهُ اللهُ- كَلِمَـةٌ في كَـشْفِ الأُسـلوبِ الحِزبـيِّ الاسـتِغلاليِّ الانْتِهـازِيِّ للمَواقفِ والأحداثِ -قـائلًا- كمَا في كتابِهِ «**السَّلَفِيُّون وقَضِيَّة فِلَسْطِين**» (ص١٠ - سنة ٢٠٠٢) -عند ذِكْرِهِ:

«... الحِـزبيِّين الَّـذين اتَّكَـأُوا علـىٰ (قَـضيَّة فِلَـسْطِين)! واتَّخَـذُوهَا لِتكثيـرِ الـسَّوادِ! ودَغْدَغَـةِ = (العَواطِـف) -لِرُكُـوبِ (العَواصِف)- دُونَ (ثَمَرَةٍ) حقيقيَّةٍ بمِيزانِ الـشَّرعِ، وقَواعـدِ أهـلِ العِلْمِ.

اللهمَّ إلَّا التَّعدِّي علىٰ حُرُماتِ العُلماءِ، واقْتِناصِ الفُرَصِ في المُناسَبَاتِ: لِلحَطِّ مِن قَدْرِهِم؛ لِتَسْلَمَ لهُـم رُمُـوزُهم، ولِيُراهِنُـوا

علىٰ (الجَماهيرِ)! وليَصِلُوا -مِن خِلالِهِم- إلىٰ (أهدافِهِم) المَرحَلِيَّة الأرضِيَّة (مِنها) -قَبلَ التَّربويَّة-!!

﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾، وهُو المُحيطُ بالنَّوايا والخَفايا».

قُلتُ:

وهذا -واللهِ- تَوصيفٌ دَقيقٌ منهُ -جَزاهُ اللهُ خَيْرًا-.

والأدِلَّةُ التَّارِيخيَّةُ -عليهِ- أَكثر مِن أنْ تُذْكَرَ هُنا!

إِذْ إنَّ (قضيَّةَ فِلَسطِين) -عندَ أَكثَرِ هؤلاءِ الأحزابِ (!)- أشبَهُ ما تكُونُ بالبَقَرَةِ الحَلُوب!

واللهُ عَلَّامُ الغُيُوب...

ومِن أَواخِرِ صَنائعِهِم في ذَلِك -زمانًا-، وأكثرِها -بشاعةً-:

ما قالَهُ عُمَر عَياصْرَة -القِيادِي في (جماعة الإخوانِ المُسلِمِين)- في الأُرْدُنّ- كما في صَحيفتِهِم الحِزبيَّةِ -الجائرةِ عنِ (السَّبِيل)- (بتاريخ: ١٨/ ١٠/ ٢٠١٥) -مُعتَرِفًا!-:

«دَعُونَا نَعتَرِفُ: أنَّ «جَماعةَ الإخوانِ المُسلِمِين» -في

الأُردُنّ- سَتكُونُ المُستفيدَ الأكبَرَ مِن انْدِلاعِ انْتِفاضَةٍ في الضّفَّةِ الغربيَّةِ والقُدْسِ.

ففي حالِ اندِلاعِها -كانْتِفاضةٍ عامَّةٍ وشامِلَةٍ-: سَتَضطَرُّ الدَّولةُ [الأُردُنِّيَّة] إلىٰ إعادةِ النَّظَرِ في عَلاقتِها مع «الإخوانِ» باتِّجاهِ الاستِعانةِ بهِم في ضَبْطِ انْفِعالاتِ الشَّارِعِ...»!!!!

قُلتُ:

هذه -إِذَنْ- هي أنظارُهُم (!) المُعْلَنَةُ[1]! وخُطَطُهُمُ الحقيقيَّةُ! ولو علىٰ حِسابِ الفِتَنِ! والأَوطانِ!

... إنَّها طُرُقُ وأساليبُ تُجَّار الدَّمّ!!

فَهُم مِن أَجلِ ذلك: يَثُورُون! ويُثَوِّرُون! ويُؤجِّجُون!! ويُهَيِّجُون!!!

ثُمَّ إنَّ كَثيرًا مِن المُغفَّلِين -أو المُستغفَلِين!- يَسِيرُ وَراءَهُم بِلا أدنَىٰ حُجَّةٍ أو أَقَلِّ بُرهان-عَواطِفَ جارِفَة،وحماساتٍ عاصِفَة-!

(١) فكيفَ (السِّرِّيُّ!) -مِنها-؟!

ألَا قاتَلَ اللهُ الحِزبيَّة! وهَدَىٰ اللهُ ذَوِيها!!

(تَنبيهٌ لِكُلِّ نَبِيه):

لَقَد حَاوَلَ عَدَدٌ مِن ذَوِي الأهواءِ والأغراضِ! وأصحابِ الحِزبيَّاتِ!- في هذه الفِتْنَةِ الحاصِلَةِ -بسَبَبِ تَشويرِهِم المُنكَرِ اللَّعُوبِ حَولَ (فتواي!)-: أنْ يُوْقِعُوا بَيْنِي وبَيْنَ أَخِي فَضِيلةِ الشَّيخِ مَشهور حَسَن-وفَّقَهُ اللهُ-؛ مُدَّعِينَ أنَّ فَتواهُ تُخالِفُ فَتواي!!

وهذا مَردُودٌ عليهِم مِن وَجهَيْن:

الأوَّل: أنَّهُ لَو خالَفَنِي في (الفَتْوَىٰ!)-عِلميًّا-حقيقةً وواقِعًا-: فلا إشكالَ في ذلك -ألبتَّةَ-؛ فالعِلْمُ -كُلُّه- عندَ أهلِهِ- بَيْنَ خَطأٍ وصَوابٍ- ونحنُ منهُ وإلَيْهِ-.

وهذا حَقٌّ شَرعِيٌّ وتاريخيٌّ وأَخَوِيٌّ مُعتَبَرٌ.

الثَّاني: أنَّ حَقيقةَ مُؤدَّىٰ قَوْلِهِ -وَفَّقَهُ اللهُ- عند التَّأمُّل له-: هي مَقصُودُ قَولِي -تمامًا-، ولَكِنْ: بألفاظٍ أَدَقَّ -مِن جِهَةٍ-، وأَكثرَ تَحَفُّظًا -مِن جِهَةٍ أُخرَىٰ- وذلكَ بسبَبِ وُقوعِها خِلالَ

هذهِ الظُّروفِ، والأَحوَال، وما تَحتوِيهِ مِن تَجاذُباتٍ، وتَقاوُلٍ، ورُدودِ الأفعَال-.

ولْيَخْسَأِ «**المُفَرِّقُونَ بَيْنَ الأحِبَّةِ**»[1]...

ومِن كَلامِ فضيلةِ أَخِينَا الشَّيخِ مَشهُور -حفظهُ اللهُ- جَوابًا علىٰ مَن سَأَلَهُ عن (الفتوَىٰ!) - بتاريخ: (٢٤/ ١٠/ ٢٠١٥) -قولُهُ-:

«**... المسألةُ قائمَةٌ علىٰ (المَصالحِ والمَفاسِدِ).**

فَمَنْ مَنَعَ مِن إخوانِنا هُو لا يُريدُ أنْ يُقيمَ شَأنًا- أو أنْ يُقِيمَ حُرْمَةً- لليَهُودِ!!

هو مَنَعَ مِن أَجلِ أنْ يُقيمَ حُرمةً لِسائرِ دِماءِ المُسلِمين...».

ثُمَّ قالَ -مِن ضِمْنِ ما قالَ-:

---

(١) رَواهُ أحمدُ (١٧٩٩٨) عن عبدِ الرَّحمن بنِ غَنْم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وانظُر طُرُقَهُ وشَواهِدَهُ، وتَصحيحَه في «سلسلةِ الأحاديثِ الصَّحيحة» (٢٨٤٩) -لشيخِنا الإمامِ الألبانِيِّ-رَحِمَهُ اللهُ-.

«.. هل يُمكِنُ لهذه السَّكاكِين أنْ تُحرِّرَ (فِلَسطِين)؟!

لا؛ لَيسَ مُمكِنًا... **ولا نَغُشُّ إخوانَنَا...**».

قُلتُ:

وهاتانِ النُّقطتانِ هُما مَناطُ كَلامِي -كُلِّهِ- أَوَّلًا وآخِرًا-.

فجَزاهُ اللهُ خَيْرَ الجَزاءِ.

○ فَتْوَى (حِزبيَّة!) حولَ مَدَنِيِّي (اليَهُود!)؛ ولكِنْ:

... ولِكَي يَعرِفَ مَن كان مُنصِفًا -ولا شَكَّ مَوجُودٌ!- ولو بِقِلَّةٍ!- كيفَ يَتَلاعَبُ هؤلاءِ الحِزبيُّون بالأُمورِ علىٰ أهوائِهِم! وكيف يَكِيلُونَ بمِكيالَيْن -بل مَكاييل!-، وكيف يَزِنُونَ بمِيزانَيْن- بل مَوازِين!-، انظُروا إلىٰ:

ما سُئِلَ عنهُ الدُّكتورُ الإخوانِيُّ (الشَّهيرُ!) يُوسُف القَرَضاوِيُّ -كما في مَوقِعِهِ الرَّسمِيِّ -علىٰ شَبَكَةِ (الإنترنت) -العالمِيَّة- تحتَ عُنوان: (**مَوقِفُنا مِن اليَهُود**)-:

«هل تَدْعُونَ -سَماحَتُكُم- وتُفْتُونَ -بقَتْلِ المَدَنِيِّين الأَبرِياء،

وحتّىٰ لو كانُوا مِن (الإسرائِيلِيِّين)[1] المُسالِمِين؟

فأجاب: «أُؤكِّدُ ما قُلتُهُ مِن قَبْلُ:

أنَّ مَن ثَبَتَت مُسالمتُهُ مِن (الإسرائيليِّين)؛ فلا يُجِيزُ شَرعُنا لنا -نحنُ المُسلمِين- أنْ نَقتُلَهُ؛ لأنَّا لا نَقتُلُ إلّا مَن يُقاتِلُنا، أو يُشارِكُ في العُدوانِ علينا.

أمَّا المُسالِمُ -حَقًّا-؛ فلا أُفتِي بقَتْلِهِ، بل أُحرِّمُ قَتْلَهُ، وأُجَرِّمُ فِعْلَهُ، وأُؤَثِّمُ مَن فَعَلَ ذلك.

المُهِمُّ: أنْ يَثبُتَ لنا مُسالمتُهُ؛ وإذا ثَبَتَ لنا ذلك: فلا يَجُوزُ أنْ نَقصِدَهُ بقَتْلٍ ولا قِتالٍ -ما دامَ يُمكِنُ فَصلُه عن غَيْرِه-...»[2].

---

(١) وفي كتابِ «خُرافات يَهودِيَّة» -لأحمد الشّقيري- (ص١٣-٣٠) -رادًّا علىٰ مَن سَمَّىٰ اليَهُود: (إسرائيليِّين!) قال-:

«لَستُم أبناء إبراهيم؛ أنتُم أبناء إبليس»!

فـ(إسرائيلُ)؛ هو: نبيُّ اللهِ الكَريمُ يَعقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ولا يَجُوزُ أنْ يُنسَبَ إخوانُ القِرَدَةِ والخَنازِيرِ -هؤلاءِ- إليهِ!

(٢) www.qardawi.net

وفي كتابِي -الآخَر-: «**حَبلُ الله المَتين في وُجوب نُصرة قضيَّة (فِلَسطين)**

○ **كيلٌ بمِكيالَيْن:**

فانظُرُوا -باللهِ عَلَيْكُم-:

مـاذا يَختَلِـفُ كَلامُـهُ (!) عـن كَلامِـي -الّـذي طَيَّـرُوهُ كُـلَّ مَطـار!- بِكُـلِّ انْحِـدار!!- في مَوضُـوعِ (المُـسالَمَة)، والائتِمـان -وبِقُيـودٍ وتَفـصِيلاتٍ هـي مِنِّـي أَوضَـحُ وأفْـصَحُ -حتَّـىٰ في (فتوىٰ!) الدَّقِيقتَين! -ولله الحمدُ-؟!

فأينَ إنكارُهُم عليه، وتَثويرُهُم ضِـدَّهُ -ولَـو بعُـشْرِ مِعشارِ مـا فَعَلُوه -مُلَبِّسِين مُدَلِّسِين- مع (عليٍّ الحلبيِّ) -المِسكِين!-؟!

أمْ أنَّ هذا الإنكارَ -فقط- علىٰ مَن ليسَ مَعَهُم، ولا مِنهُم؟! وأنَّ وُجـودَ المُبطِـل (!) معهُـم -في حِـزبِهِم-: كـافٍ في أنْ يَعفُـوا

-**علىٰ عُمـومِ المُـسلمِين**-» -تحـت الطَّبـع-: النَّقـلُ عـن الـشيخ حـسن البنَّـا والدُّكتور القَرَضاوِي: ما مُؤدَّاه: أنَّ الصِّراعَ مع اليَهـودِ صِراعُ أرضٍ؛ لا صِـراعَ عَقيدةٍ!

ونَحوُهُ عن غيرِهِما -مِن حِزبِهِما!-!

... وهذا -كُلُّهُ- مَسكُوتٌ عنهُ -منهُم-؛ مع أنَّهُ عَينُ الباطِلِ!!

لكنَّهُ النَّظَرُ بعينٍ واحدةٍ!!!

عنهُ! ويَختلِقُوا لهُ كُلّ المَعاذِير؟!

أمْ أنَّـهُ الهَـوَىٰ[١] الحِزبـيُّ الهـابِط -بـلا شَـرْعٍ ضـابِط-؟! والكَيْلُ بمِكيالَيْن! والوَزْنُ بمِيزانَيْن!!

○ **مَن هو ناقِلُ (الفَتْوَىٰ) - والمُهَيِّجُ عليها - :**

وأقولُ -بدايةً- **كَلِمَةً**- لا بُدَّ منها:

بَدأتُ أُرجِّحُ، ويَغلِبُ علىٰ ظَنِّي -بل أكادُ أَجزِمُ-:

أنَّ النَّاقِلِينَ لِـ(الفتوَىٰ!) -خِيَانَةً صَريحَةً!- مِن زمانِها الأوَّلِ

---

(١) ومِن أهلِ الأهواءِ -لمَّا ناقَشَهُ بعضُ الفُضلاء- قال: (لا أُريدُ أنْ أقتنِعَ)!

... علىٰ طريقةِ ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾!!

نَعَم؛ فهذِهِ فُرصتُهُ (!) الكُبْرَىٰ (!): لِيَظهَرَ! ولِيُناطِحَ! -تَسَلُّقًا مَحْمُومًا!- بقَرْنَين مِن عَجين!!

ورَحِمَ اللهُ الإمامَ الشاطِبِيَّ -القائلَ- كَما في كِتابِهِ «الاعتِصام» (٣/ ٢١٩)-:

«صاحِبُ الهَوَىٰ إذا دَخَلَ قَلْبَهُ، وأُشْرِبَ حُبَّهُ؛ ففي الغالِبِ: لا تَعملُ فيهِ المَوعِظَةُ! ولا يَقبَلُ البُرهانَ! ولا يَكترِثُ بمَن خالَفَهُ!...».

إلىٰ ظَرْفِنا الحالِي -مع كُلِّ هذا التَّغَيُّرِ والتَّغيير!-! والّذينَ عَنوَنُوها ذاك العُنوانَ الكاذِب الخائِب! والّذِينَ ثَوَّرُوا الدُّنيا عليها -وعلينا!-لِمآرِبَ خَسيسةٍ- هذهِ نَتائجُها بَيْنَ أَيدِيكُم- هُم:

اليَهُودُ المَلاعِين..

لِيُفسِدُوا وَحدَةَ المُسلمِين[1]، ويُسِيئُوا إلىٰ العَلاقاتِ بَين المُوحِّدِين، ويَشْغَلُوهُم بِأَنفُسِهم عن خُطَطِهم، وخَبيثِ فَعائلِهم -وبخاصَّةٍ في هذه الظُّروفِ العَصِيبةِ مِن تاريخِ أُمَّتِنا-...

أو بعضُ أذنابِهِم الخائِبين.

أو بعضُ المُغفَّلِين مِن جَهَلَةِ المُسلمِين[2] -الّذينَ لا يُمَيِّزُونَ

---

(١) وللأَسَفِ أنْ يَكُونَ مُسلمُو (فِلَسطِين) -أنفُسُهم- أعانَهُمُ اللهُ- مُتَفَرِّقِين علىٰ حُكُومتَين! بما يَكادُ يَكُونُ إلىٰ شَعبَين!!

وهذا مِن أكبَرِ مُعوِّقاتِ النَّصرِ والتَّمكِين -لا شكَّ-.

إنَّها -ها هُنا- مِنَّا- دَعوةٌ للتوحيد، والاتِّحاد، والوَحدة، ونَقض الحِزبيَّة المخذولَة! والفئويَّة الجَهُولَة!!

(٢) وإنِّي لَأَعفُو عن كُلِّ مَن تَكَلَّمَ فِيَّ -بِعِلْمٍ وحِلْمٍ-: عن اجتِهادٍ مُعتبَر=

بَينَ الشِّمالِ واليَمِين-!

أو بعـضُ الحِـزبيِّين الحاقِـدِين؛ الّـذين أَعمَـت حِـزبيَّتُهُم الخَؤونُ أبصارَهُم وبَصائِرَهُم...

و... أَوْلاها -عندِي- أَوَّلُها: اليَهُودُ.. اليَهُود -إخوانُ الخَنازِيرِ والقُرود-!

فَلَئِنْ كانَ الفاعلُ (!) مِن (اليَهُود) -حَقيقةً وواقِعًا-؛ فهذا ليسَ غَريبًا منهُم! ومِن خُبْثِهِم! ولا بَعِيدًا عن مَسيرةِ خياناتِهِم! وتَاريخ حِقدِهم!!

وإنْ كان الفاعِلُ (!) مِن سُفَهاءِ المُسلِمين -ذَنَبًا! أو مُغَفَّلًا!

=-حتّىٰ لو كان رأيُهُ -في نَفْسِهِ- خَطأً-..

وأَعفُو -كذلك- عمَّن صَدَرَ منهُ طَعْنٌ بِي: عن رَدَّةِ فِعلٍ بَريئةٍ -آنِيَّةٍ غيرِ مَقصودَةٍ-..

أمَّا المُتربِّصُونَ، المُترصِّدُونَ، المُتَلَصِّصُون -ذَوُو الأهدافِ الرَّخيصةِ -مِثلِهم!-؛ فلا -واللهِ-...

إلَـىٰ الـدَّيَّانِ يـوم الحَـقِّ نَمـضِي وعـنـدَ اللهِ تَجتـمِعُ الخُـصُومُ

أو مُتَسَلِّقًا! أو حِزبيًّا!-؛ فهو المَسؤولُ أمامَ رَبِّ العالِمين عمَّا أَحْدَثَهُ تَلاعُبُهُ الغادِرُ -ذاك- مِن فُرقَةٍ، وإشغالٍ، وفِتنةٍ: وَلَّدَت كذِبًا، وتَزويرًا، وتَهاجُرًا، وقَطيعةً!

... إنْ كانَ يَخشَىٰ اللهَ ويتَّقِيهِ.

ولا أَقولُ -بَعْدُ- إلَّا ما قالَهُ ذُو الجَلالِ والإكرامِ -جَلَّ في عُلاه،وعَظُمَ في عالِي سَماه-:﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾..

○ تَبيينُ حَيثِيَّات (الفَتْوَىٰ!) - وما أَحاطَ بها -:

وبَيانًا للحقِّ، وتَوضِيحًا للحَقيقةِ؛ أقولُ:

لقد أحاطَت (الفَتْوَىٰ!) -ابتِداءً -وذلك عندَ وَقْتِ صُدورِها مُنذُ نَحوِ سَنَةٍ- ظُروفٌ وحيثيَّاتٌ عِدَّة؛ لا بُدَّ مِن أنْ يَقِفَ عليها كُلُّ مَن عَرَفَ شيئًا وغابَت عنهُ أشياءُ -**إذَا أرادَ مَعرفةَ الحقِّ**- فالحُكْمُ علىٰ الشَّيْءِ فَرْعٌ عن تَصَوُّرِهِ-:

الأَول: أنَّ ما سُمِّيَ (فتوَىٰ!) هو -في حَقيقتِهِ-:

١- كَلِمَةٌ (مُجمَلَةٌ).

٢- في مَجلِسٍ (خاصٍّ)[(١)] منزليٍّ -في مَكتبَتِي الشَّخصيَّةِ-.

٣- شَهِدَهُ عَدَدٌ (مَحدُودٌ) مِن (طَلَبَةِ العِلمِ) -مِن تَلامِيذِي-.

٤- وليس هو (فتوىٰ!) -مُرادَةً مَقصُودةً- بالمعنَىٰ المُعتبَر السَّارِي-شَرعًا وعُرْفًا-!

٥- وزَمانُها: قَبْلَ نَحوِ عام مِن هذه الأيَّام!

الثاني: أنَّ هذا المَجلِسَ -كَمَا قُلْتُ- قَديمٌ، وفي ظُروفٍ غيرِ هذه الظُّروف العَسِرَةِ الشَّديدةِ الّتي يَحياها أهلُنا في (فِلَسطِين) المُحتلَّة - مِن البَطْشِ اليَهودِيِّ القَذِر، والمُواجَهاتِ الشَّرِسَةِ، والاشتِباكاتِ العَنيفةِ، والدِّماءِ الزَّكيَّة المُراقَة-...

○ **مِن أحكامِ تَغَيُّرِ الفتوَى - أيِّ فَتوَى - :**

وأهلُ العِلمِ لا يَزالُونَ يُقَرِّرُونَ -بتقعيداتٍ علميَّةٍ ظاهِرَةٍ- مَبدأَ

---

(١) أمَّا تَصويرُ المَجلِسِ، وتَنزيلُهُ علىٰ (شَبَكَةِ الإنتَرنِت) -أَصالَةً-؛ فهذا يَحصُلُ في أكثرِ -إنْ لَم يَكُن في كُلّ- مَجالِسِي ودُروسِي -العامَّةِ والخاصَّة-.

... فليس له مَزِيَّةٌ مُتَفَرِّدَة!

لكنَّ الفِتنةَ في إثارتِهِ والتَّشويرِ بِهِ -في ظَرْفٍ غيرِ ظَرْفِهِ-!

(تَغَيُّرِ الأحكامِ بتغيُّرِ الزَّمان[١] -بحَسَبِ الظُّروفِ والأحوال-)[٢]:

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «منهاج السُّنَّةِ النبويَّة» (١/ ٨٦): «والأحكامُ تَختلِفُ باختِلافِ حالِ القُدرةِ، والعَجزِ، والعِلْمِ، وعَدَمِهِ...».

وقال -رَحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٦٠) -مُقَرِّرًا أحوالَ بَعضِ مَسائلِ العِلمِ -الدَّقِيقَةِ-:

«... فإذا كانَ العِلمُ بهذِهِ المَسائلِ: قد يَكُونُ نافِعًا! وقد يَكُونُ ضارًّا لبعضِ النَّاس؛ تَبَيَّنَ لَكَ: أنَّ القولَ قد يُنكَرُ في حالٍ دُونَ حال! ومع شَخصٍ دُونَ شَخص! وإنَّ العالِمَ قد يَقُولُ

(١) والزَّمانُ -هذا- قَد يَطُولُ أو يَقصُر.

فالعِبْرَةُ بالحَيثِيَّاتِ المُتغيِّرَةِ -فيه-؛ لا بِمُدَّتِهِ!!!

وعُقِدَت في (الجامعةِ الإسلامِيَّةِ -المدينة المُنوَّرة) -هذه الأيَّامَ-أوائلَ شَهْرِ (صَفَر: ١٤٣٧)- مَجموعةُ مُحاضراتٍ، ونَدْوات عِلمِيَّة بَحثِيَّة -مُهِمَّة-، بعُنوان: **(الفتوَىٰ بَيْنَ التَّأثير والتَّأَثُّر بالمُتغيِّرات)**.

(٢) انظُر كتابَ «أُصول الإفتاء وآدابه» (ص٢٤٠) -لمحمد تقيِّ الدِّين العُثمانِي-، وكتابَ «تغَيُّر الأحكام» (ص٣٨٤-٣٨٥) -للدُّكتورة سُها سليم.

القَولَين الصَّوابَيْن، كُلَّ قَولٍ مع قومٍ؛ لأنَّ ذلك هو الّذي يَنفعُهُم!...».

وفي «تاريخ ابن مُعِين» (٢٤٦١ -رِواية الدُّورِي)-قال-:

«قال أبو نُعِيم: وسَمِعْتُ زُفَرَ يَقُولُ: كُنَّا نَختلِفُ إلىٰ أَبِي حَنيفةَ -ومعنَا أبُو يُوسُفَ، ومُحمَّدُ بنُ الحَسَنِ-، فكُنَّا نكتُبُ عنهُ.

قالَ زُفَرُ: فقالَ -يَومًا- أبُو حَنيفةَ-لأبِي يُوسُفَ-: وَيْحَكَ يا يَعقُوبُ! لا تَكتُبْ كُلَّ ما تَسمَعُ مِنِّي؛ فإنِّي قد أَرَىٰ الرَّأيَ -اليومَ-، وأترُكُهُ -غدًا-، وأرَىٰ الرَّأيَ -غَدًا-، وأتْرُكُهُ -بعدَ غد-»[1].

... إمَّا لدليلٍ يَظهَر، أو ظَرفٍ يَتغيَّر.

فما كانَ مِن الكَلامِ مُنذُ قَريب عام[2] **-مع تغيُّرِ الأحوال**

(١) وانظُر «إعلام المُوقِّعِين» (١/ ٨٦) -لابنِ القَيِّم-، و«أُصول الإفتاء وآدابه» (ص٢٩٥) -للعُثمانِي-.

(٢) حتَّىٰ لو كانَ أَقَلّ! أو أَكثَر -كما قُلْنا-؛ فالعِبرةُ في التَّغيُّر...

والوَقائِعِ العِظام-: لا يَصِحُّ تَنزيلُهُ وإسقاطُهُ علىٰ هـذه الأيّام! إلَّا مِن ذِي هَـوًىٰ يُـدَلِّسُ في القَـصْدِ والمَـرام! ويُلَـبِّسُ علـىٰ العُقـولِ والأَفهام!!

... فليسَ القَولُ ما قالَت حَذَام(١)!!

○ مِثالٌ واقِعِيٌّ على (تَغَيُّرِ الفَتْوَى):

ومِثــالٌ واقِعِــيٌّ -تَطبيقِــيٌّ- علــىٰ قاعــدة (تَغَيُّــر الفَتــاوَىٰ والأحكام بتغيُّر الزَّمان)-:

ما وَرَدَ -مُطَوَّلًا، مَشرُوحًا، مُبَيَّنًا- مِن حُكْمِ (تَحريمِ الصُّلحِ مع إسرائيل(٢)) في كتـاب «الفتـاوَىٰ الأُردُنِّيَّـة» (ص٣ و١٢ و٣١ و٣٣ و٥٥ -وغيرها -سَنَةَ ١٩٦٩) -للمُفتِي الأَسبق (للمملكة الأُردنِّيَّة الهاشمِيَّة) الشَّيخ عبدِ الله القَلقِيلي -رَحِمَهُ اللهُ-...

فلـو أنَّ أَحـدًا اسـتدلَّ بهـذا الحُكْـمِ -الماضِـي-؛ لِيُنـاقِضَ بـهِ

(١) مَثَلٌ شَهيرٌ يُضرَبُ فيمَن يُقْبَلُ قَولُهُ -بِلا تَرَدُّدٍ-!
وليسَ مَخلوقٌ يُقْبَلُ قَولُهُ -مُطلَقًا-هكذا- إلَّا رَسُولَ الله ﷺ.

(٢) انظُر ما تَقَدَّمَ (ص٥-٨).

واقِعَ (الصُّلحِ)(١) المُعاشَ -اليومَ-:

فهل كَلامُهُ صَحيحٌ؟!

أمْ أنَّهُ غَفلةٌ عن القاعدةِ المُشارِ إليها؟!

أمْ أنَّهُ مَكْرٌ بالمُسلمِينَ -في ظَرفِهِمُ الحالِي- الواهِنِ-؟!

أمْ أنَّـهُ جَهْـلٌ كُبَّـارٌ بِأُسُـسِ المَـصالحِ والمَفاسـدِ -الفِقهيَّـةِ المُعتبَرَةِ-؟!

○ **الحُكْمُ (الجُمْلِيُّ)، والتَّفصِيليُّ:**

الثالثُ: أنَّ الكَلِمَةَ -المُشارَ إليها- كانَت مُختَصَرَةً -جدًّا-، لَم تَتَجاوَز الدَّقِيقَتَينِ (!) إلّا بِثوانٍ قَليلةٍ!

لذلك وَصَفْتُها -في أثناءِ حَدِيثِي- بأنَّها: **(حُكْم جُمْلِيّ)**(٢)

---

(١) انظُر ما سيأتِي حولَ (الصُّلح): (ص٩٣-١٠٤).

(٢) وهذا معنًىٰ لهُ اعتبارُهُ -جدًّا-.

وهو تَعبيرٌ عِلمِيٌّ أُصوليٌّ مُتداوَلٌ -بَيْنَ العُلَماء-؛ فانظُر «البُرهان في أُصولِ الفِقه» (١/ ٢٤٢) -لأَبِي المَعالِي الجُوَينيِّ-، و«المُستصفَىٰ» (١/ ١١) للغزَاليِّ، و«رَوضة النَّاظِر» (١/ ٥٧) -لابنِ قُدامَة-.

-إشارةً إلىٰ اخْتِصارِ القولِ فيها، وعدم تَفصيلِها-.

و(**الحُكْمُ الجُمْلِيُّ**) -عندَ الفُقهاءِ والأُصوليِّين-، هو الّذي: «يَحصُلُ بِأَيْسَرِ نَظَرٍ؛ لا تَحريرُ دَليلٍ، ولا جَوابُ شُبهةٍ»[1].

... كَمَا وَقَعَ مَعِي -ولِي- تَمامًا-بحَسَبِ الظَّرفِ الّذي كانَ -ساعَتَئِذٍ-...

ولِكُلِّ مَقامٍ مَقال -كما يَفْهَمُهُ[2] عُقلاءُ الرِّجال-.

---

(١) «أُصول الفِقه» (١٥٣٨/٤١) -لابنِ مُفْلِح-.

(٢) ولا أَعجَبُ (!) ممَّن يُعالِجُ (!) هذه المَسائلَ العلميَّةَ الدَّقيقةَ -الّتي يترتَّبُ عليها أُمورٌ عِظامٌ عِظامٌ-: بِمُجَرَّدِ خُطَبٍ ناريَّةٍ! ومَواعِظَ حَماسيَّةٍ! وكَلماتٍ عاطِفِيَّةٍ!

... سواءٌ علىٰ مِنبَرٍ! أو علىٰ صَفَحاتِ التَّواصُلِ الاجتِماعِيِّ! أو في الصُّحُفِ الصَّفْرَاء!!

فمَثَلُ هذا (!) يَجِبُ عليه مُراجعةُ أُصولِ مُنطلَقِهِ الفِكريِّ، وتأصيلِ تَقعيدِهِ الفِقهِيِّ -قَبلَ كُلِّ شيءٍ-!

ويُقالُ لهُ -وفيه!- ما قالَهُ الجُوَينِيُّ في «الكافِيَة في «الجَدَل» (ص٥٣٢):

«عليكَ ألَّا تُفاتِحَ بالمُناظَرَة مَن تَعلمُهُ مُتعَنِّتًا؛ لأنَّ كلامَ المُتَعَنِّتِ -ومَن لا يَقصدُ مَرْضاةَ الله- في تَعرُّف الحقِّ والحَقيقةِ بما تَقَوَّلَهُ -: يُوَرِّثُ المُباهاةَ،=

فهِيَ -لذلك- (**نتيجةٌ**) خَلَتْ مِن (**مُقدِّمات**)؛ علىٰ اعتِبارِ أنَّ الحُضورَ (القَليلَ) هُم مِن طَلَبَةِ العِلمِ -تلامِيذِي-؛ الّذِينَ يُدرِكُونَ أساليبَ كلامِي، ومَقاماتِه، وحَيثِيَّاتِه-وظُروفَ اللِّقاء-؛ بخلافِ سِواهُم مِن العامَّة والدَّهماء!

وكَثيرةٌ هي القضايَا العِلمِيَّةُ-في التَّارِيخ الفِقهِيِّ الإسلامِيِّ-: الّتي «اخْتَلَفَ فيها المَشايخُ -رحِمَهُمُ اللهُ-تعالىٰ-:

- منهُم مَن اكْتَفَىٰ بالإجمالِ.

- ومِنهُم مَن شَرَطَ التَّفصيلَ..»[١].

=والضَّجَرَ، وحُزْنَ القَلبِ، وتَعدِّي حُدودِ اللهِ في الأمرِ بالمَعروف والنَّهي عن المُنكَرِ.

وإنْ لَم تَعْلَمْهُ كذلك -حتّىٰ فاتَحْتَه بالكَلام-، ثُمَّ عَلِمْتَهُ عليهِ-: وَجَبَ عليكَ الإمساكُ عن مُناظَرَتِهِ.

فإنْ رأَيتَ نُصْرَةَ دِينِ الله -سُبحانَهُ- في الإمساكِ عنهُ: زِدْتَ في الحَدِّ، وبالَغْتَ في التَّحرُّزِ عنهُ».

(١) «الفَتاوَىٰ الهنديَّة» (٦/ ٢٤٣).

○ **مجلِس (الخاصَّة): غيرُ مَجْمَع (العامَّة):**

وممَّا يُشبِهُ ما نَحنُ فيه -تحذِيرًا مِن هذا الإسقاطِ الخَبيث الغادِر!! -وآثارِهِ ونَتائجِهِ المُنكَرَةِ-: مِن (مَجلِس الخاصَّة)، إلىٰ (مجمع العامَّةِ)- والعُمومِ -بعُجَرِهم وبُجَرِهِم!-:

ما رواهُ البُخاريُّ (٦٨٣٠) عن ابنِ عبَّاسٍ -في قِصَّةِ مَن غَمَزُوا في بَيْعَةِ أبي بكرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -في عَهدِ عُمَر-: .... وأنَّ عُمَرَ غَضِبَ، ثُمّ قال:

إنِّي -إنْ شاءَ اللهُ- لَقائمٌ -العَشِيَّةَ- في النَّاسِ، **فمُحَذِّرُهُم هؤلاءِ الّذِينَ يُرِيدُونَ أنْ يَغصِبُوهُم أُمورَهُم**.

قال عبدُ الرَّحمن بنُ عَوفٍ: فقُلتُ: يا أَميرَ المُؤمِنِين! لا تَفعلْ؛ فإنَّ المَوسِمَ يَجمعُ **رَعاعَ النَّاسِ، وغَوغاءَهُم**[1]؛ **فإنَّهُم هُم الّذينَ يَغلِبُونَ علىٰ قُربِكَ** -حينَ تَقُومُ في النَّاسِ-.

(١) «**رَعاعُ النّاس**»: الجَهَلَة.

«**غَوْغاءَهُم**»: الّذين يُكثِرُونَ الضَّجَّةَ -ونحوَها- مِن غير تَثَبُّتٍ-.

كما في «التَّحبير لإيضاحِ مَعانِي التَّيسير» (٣/ ٧٧) -للإمامِ الصَّنعانِي-.

وأنا أخشَىٰ أنْ تَقُومَ، فتَقولَ مَقالَةً، **يُطَيِّرُها عنكَ كُلُّ مُطَيِّر! وأنْ لا يَعُوها! وأنْ لا يَضَعُوهَا**[1] **علىٰ مَواضِعِها!**

فأَمْهِلْ؛ حتّىٰ تَقدُمَ المَدينةَ؛ فإنَّها دارُ الهِجرةِ والسُّنَّةِ، **فتَخلُصَ بأهلِ الفِقهِ وأَشرافِ النَّاسِ**، فتَقولَ ما قُلتَ -مُتمكِّنًا-، **فيَعِي أهلُ العِلمِ مَقالتَكَ، ويَضَعُونَها**[2] **علىٰ مَواضعِها...**»!

... **وهُم في خَيرِ جِيل، وفي أعظمِ مَكانٍ وزمان!**

فكيفَ الآن؟!

قال الوَزيرُ ابنُ هُبَيرة في «الإفصاح عن مَعانِي الصِّحاح» (١/ ١١٦) -مُستنبِطًا الفوائدَ الفِقهيَّةَ مِن هذا الحديث-:

---

(١) قالَ الحافظُ ابنُ المُلَقِّنِ في «التَّوضِيح شرح الجامِع الصَّحيح» (٣١/ ٢١٨):

«فيهِ دَليلٌ أنَّهُ لا يَجِبُ أنْ يُحَدّثَ بِحَديثٍ يَسْبِقُ مِنهُ إلىٰ الجُهَّالِ الإنكارُ لِمَعناهُ -لِمَا يُخشَىٰ مِن افتِراقِ الكَلِمَةِ في تأوِيلِه-».

(٢) انظُر فائدَةً نَحْوِيَّةً في «الكَواكِبِ الدَّرارِي في شَرح صَحيحِ البُخارِي» (٢٣/ ٢١٣) -للكِرْمانِي-.

«فيه: أنَّ **العِلمَ يُصانُ عن غيرِ أهلِهِ، ولا يُحَدَّثُ منهُ النَّاسُ إلّا بما يُرجَىٰ ضَبطُهُم له**؛ ألَا تَرَاهُ قال له: (إنَّ المَوسِمَ يَجمعُ رَعاعَ النَّاسِ، وغَوغاءَهُم)، فوافَقَ عُمَرُ عبدَ الرَّحمنِ في صَوْنِهِ نَشْرَ العِلمِ عن غيرِ أهلِهِ...

وفيه -أيضًا-: أنَّ عِلمَ الفِقهِ، والدَّقيقَ مِن الأحكامِ **يَنبغِي أنْ يُتَوَخَّىٰ بنَشْرِهِ خَواصُّ النَّاسِ، ووُجُوهُهُم وأشرافُهُم** -ممَّن تَقدَّمَت منهُ الدَّرَجَةُ، **فيضَعُ كُلَّ شيءٍ منهُ علىٰ مَوضعِهِ**».

ولكِنْ:

قد كانَ ما خَشِيتُ أنْ يَكُونَا إنّا إلىٰ اللهِ لراجِعُونَا!

○ **لِمَجلِسِ (الفتوَى)- المُعتبَرَة- العامَّةِ- خُصوصِيَّاتُه:**

والطَّريفُ (!) أنَّ كَلامِي -ثَمَّةَ- كانَ باللَّهجَةِ العامِّيَّةِ- علىٰ خِلافِ عادتي وصَنِيعِي في سائرِ مَجالِسي، ومُحاضَراتِي؛ فضلًا عن كُتُبِي ومُؤلَّفاتِي-**أعاذَنِي اللهُ مِن شَرِّ نَفسِي، وسُوءِ عَمَلِي**-!

... ممَّا يُؤكِّدُ -أَكثرَ وأكثرَ- أنَّ الكَلامَ -لخُصوصِيَّةِ

الظَّرفِ- لَم يَخرُجْ علىٰ نَمَطِ (الفتوَىٰ!) المُؤصَّلَة، ومُقدِّماتِها.

... ولو استقبَلْتُ مِنْ أَمرِي ما اسْتَدْبَرتُ: لَفَصَّلتُ، وشَرَحتُ، وبَيَّنتُ.

قالَ الإمامُ الشاطِبِيُّ في «الموافَقَات» (٥/ ١٦٧):

«ليسَ كُلُّ ما يُعلَمُ -مِمَّا هُو حَقٌّ- يُطلَبُ نَشْرُهُ- وإنْ كانَ مِن عِلْمِ الشَّريعةِ، ومِمَّا يُفيدُ عِلْمًا بالأحكامِ-!

بل ذلك يَنقَسِمُ:

- فمِنهُ: ما هُو مَطلُوبُ النَّشْرِ- وهو غالِبُ عِلْمِ الشَّريعةِ-.

- ومِنهُ: ما لا يُطلَبُ نَشْرُهُ -بإطلاقٍ-، أوْ لا يُطلَبُ نَشْرُهُ بالنِّسبةِ إلىٰ حالٍ! أو وقتٍ! أو شَخصٍ!».

ولا أَقولُ إلَّا: «**قَدَرُ اللهِ**[1]**، وما شاءَ فَعَلَ**»[2].

---

(١) أو: قَدَّرَ اللهُ...

وانظُر «مِرقاة المَفاتيح» (٨/ ٣٣١٨) -لعليٍّ القاري-.

(٢) رَواهُ مُسلمٌ (٢٦٦٤) عن أَبِي هُرَيْرَةَ.

○ **ذَوُو المَقاصِدِ السَّوداء- المُستغِلُّون المُتَلَصِّصُون-:**

لَكِنَّ عُذرِي عندَ رَبِّي -وهُو أعلمُ بِي وبِقَلْبِي-: ما غَلَبَ علىٰ ظَنِّي: مِنْ أنَّ الحُضُورَ في ذاكَ المَجلِسِ (الخاصِّ) -علىٰ قِلَّتِهِم- هُم فاهِمُونَ لِكلامِي، ومُدرِكُون طَرِيقتِي -جيِّدًا-...

... دُونَ أنْ يَرِدَ علىٰ ذِهْنِي -قَطُّ- سَلامَةَ صَدْرٍ -والحمدُ لله-: أنَّ ثَمَّةَ بعضَ ذَوِي المَقاصِدِ السيِّئَةِ السَّوداء- مِنْ بعض الخُبَثاء (...)- مَن قد يَسْرِقُ (!) الكَلِمَةَ مِن ظَرْفِها السَّابِقِ إلىٰ ظَرْفٍ لاحِقٍ آخَرَ -مُغايِرٍ- تَمامًا- بذاتِهِ وأحكامِهِ-: يُهَيِّجُ بها! ويُثَوِّرُ عليها! ويُجَيِّشُ ضِدَّها!

و«**المُؤمِنُ غِرٌّ كَريم، والفاجِرُ خَبٌّ لَئيم**»[1].

فاللهُمَّ «**انصُرْنِي علىٰ مَن يَظلِمُنِي، وخُذْ منهُ بِثَأرِي**»[2].

---

(١) رَواهُ أبُو داود (٤٧٩٠)، والتِّرمِذِيّ (٢٠٧٩)، وأحمدُ (٩١١٥) عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وهو حديثٌ حَسَنٌ.

و(**الغِرُّ**): سَليمُ النَّفْسِ، و(**الخَبُّ**): خَبيثُها.

(٢) رَواهُ التِّرمِذِيُّ (٣٦٠٤) عن أبي هُريرةَ.

ويا «رَبِّ أَعِنِّي ولا تُعِنْ عَلَيَّ، وانْصُرْنِي ولا تَنْصُرْ عَلَيَّ، وامْكُرْ لِي ولا تَمْكُر عَلَيَّ، واهْدِنِي ويَسِّرِ الهُدَىٰ لِي، وانْصُرْنِي عَلَىٰ مَن بَغَىٰ عَلَيّ»[1].

○ شَرحٌ، وبيَانٌ، وتَفصِيلٌ دَقيقٌ:

وهَأَنذَا -هُنا- أُبَيِّنُ، وأَشرحُ -بألفاظٍ صَريحةٍ[2] عِلمِيَّة، واضِحَةٍ جَلِيَّة-...

...غيرَ مُلْزَمٍ -قَطُّ- بالدِّفاعِ عن أَلفاظِي السَّابِقَة -في (فَتوايَ!) المَذكُورَة-، أو حُروفِها وكَلماتِها؛ فليسَت هي نَصًّا مَعصُومًا! ولا كَلامًا مُرادًا لِذاتِهِ -ألبتَّةَ-!

---

(١) رَواهُ أبو داوُد (١٥٠١)، والتِّرمِذِيُّ (٣٨٦٥)، وابنُ ماجَه (٣٨٣٠)، والنَّسائيُّ في «السُّنَن الكُبْرَىٰ» (١٠٣٦٨) عن ابنِ عبَّاس -بسندٍ صَحيحٍ-.

(٢) ومع ذلك؛ فإنِّي لا أضمَنُ هؤلاءِ (!) -بخُبْثِهم ومَكْرِهِم!- أنْ يَتَلَقَّطُوا لي كَلِمَةً! أو يَتَسَقَّطُوا لي لَفظةً: يَطِيرُونَ بها -مُهَوِّشين مُجَيِّشين!- مِن جديدٍ!!

ولكنْ؛ ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾...

وليسَ كَلامُ بَشَرٍ -علىٰ وَجهِ الأرضِ- ومِن أوَّلِ الدُّنيا إلىٰ آخِرِها-مَعصُومًا... حاشَا كَلامَ رَسولِ اللهِ ﷺ...

○ **فَهْم (الكَلام) بَيْنَ القائِلِ والسَّامِع:**

بَل لا يَضِيرُنِي -ألبتَّةَ- أنْ أتَراجَعَ[1] عنها -كُلِّها-؛ لا عَن لَفْظٍ -أو ألفاظٍ مِنها-! حتَّىٰ لو اعْتُبِرَ كَلامِي -هُنا- ناسِخًا[2] لِكلامِي -هُناك-.

---

(١) بل حتّىٰ لَو تَراجعتُ -واقِعًا وحقيقةً- عن هذهِ (الفتوَىٰ!): فَسَوْفَ يَخرُجُ أُولئكَ الخُبَثاءُ السيِّؤون -مِن جُحورِهم (!) -مِن جَديد! -يَكْذِبُونَ علىٰ الخَلْقِ-؛ لِيَقُولُوا:

نافَقَ! تَلاعَبَ!

فاللهُمَّ اكْفِنِيهِم بما شِئتُ -يا ذا الجَلالِ والإكرامِ-.

(٢) ومَن اعْتَبَرَ كَلامِيَ (المُجمَلَ) -ذاك-، وكَلامِيَ (المُفصَّلَ) -هذا-: قَولَين! فلَهُ ذلك، وأحتَرِمُهُ..

فكَم ممَّن هُم خَيرٌ مِنِّي -بألفِ مَرَّةٍ ومَرَّةٍ- لَهُم -في المسألةِ الواحِدَةِ- قَولان، بل ثلاثة!

وهذِهِ كُتُبِ العِلمِ والعُلماءِ -لِمَن يَعرِفُها- تَشهدُ. =

ولقد قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في كتابِهِ «الرَّدّ علىٰ البَكري» (٢/ ٧٠٥):

«فغيرُ الرَّسُولِ ﷺ إذا عَبَّرَ بعِبارةٍ مُوهِمَةٍ -مَقرونَةً بما يُزيلُ الإيهامَ-: كانَ هذا سائِغًا -باتِّفاقِ أهلِ الإسلامِ-.

= ورَحِمَ اللهُ شَيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ -القائلَ- كَما في «مجموع الفَتاوَىٰ» (٢٩/ ٤٠):-

«وكما أنَّ العالِمَ -مِن الصَّحابةِ، والتَّابعِين، والأئمَّة- كَثيرًا ما يَكُونُ لهُ في المسألةِ الواحدةِ قَولانِ -في وَقتَينِ-؛ فكذلك يَكُونُ لهُ -**في النَّوعِ الواحِدِ مِنَ المَسائلِ**- قَولانِ في وَقتَينِ؛ فيُجيبُ في بعضِ أفرادِه -بجَوابٍ في وَقتٍ-، ويُجيبُ في بَعضٍ بجوابٍ آخَرَ -في وَقتٍ آخَرَ-.

وإذا كانَت الأفرادُ مُستوِيَةً -وكان لهُ فِيها قَولانِ-؛ فإنْ لَم يَكُن فيها فَرْقٌ يَذهَبُ إليهِ مُجتهِدٌ: فقولُهُ فيها واحِدٌ -بلا خِلافٍ-..».

هذا مَعَ التَّوكيدِ علىٰ قاعدةٍ كُلِّيَّةٍ -مُهِمَّةٍ- أُخرىٰ-تُقالُ في العُلماءِ -أجمَعِين-ومَقالاتِهِم -علىٰ مَرِّ السِّنين-: «أنَّ التَّناقُضَ واقِعٌ مِن كُلِّ عالِمٍ -غيرِ النبيِّين-» -عليهِم الصَّلاةُ والسَّلامُ- كما قالَهُ شيخُ الإسلامِ- في المَصدَرِ السّابِق (٢٩/ ٤٢)-.

فاللهُمَّ غُفْرًا...

وأيضًا؛ فالوَهَمُ إذا كان لِسُوءِ فَهْمِ المُستَمِعِ -لا لِتَفريطِ المُتكلِّمِين- لَم يَكُن على المُتكلِّمِ بذلك بَأسٌ.

ولا يُشْتَرَطُ في العُلماءِ -إذا تَكَلَّمُوا في العِلْمِ- أنْ لا يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ مِن ألفاظِهِم خِلافَ مُرادِهِم.

بل ما زالَ النّاسُ يَتَوَهَّمُونَ مِن أقوالِ النَّاسِ خِلافَ مُرادِهِم.

ولا يَقْدَحُ ذلك في المُتكلِّمِين بالحقِّ».

○ الكَلامُ العِلميُّ يُفسِّرُ بعضُهُ بَعضًا - وبحَسَبِ عادةِ المُتكلِّمِ - :

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «الجواب الصَّحيح» (٤/ ٤٤):

«... يَجِبُ أنْ يُفَسَّرَ كَلامُ المُتكلِّمِ بَعضُهُ ببَعْضٍ، ويُؤخَذَ كَلامُه -ها هُنا وها هُنا-، وتُعرَفَ ما عادتُهُ يَعْنِيهِ ويُرِيدُهُ بذلك اللَّفظ- إذا تَكَلَّمَ به-، وتُعرَفَ المَعانِي الّتي عُرِفَ أنَّهُ أرادَها -في مَوضِعٍ آخَرَ-.

فإذا عُرِفَ عُرْفُهُ وعادَتُهُ[1] -في مَعانِيهِ وألفاظِهِ-: **كان هذا مِمَّا يُستعانُ بِهِ علىٰ مَعرِفَةِ مُرادِهِ.**

وأمَّا إذا اسْتُعمِلَ لَفظُهُ في مَعْنًىٰ لَم تَجْرِ عادَتُهُ باستِعمالِهِ فيه، وتُرِكَ استعمالُهُ في المعنَىٰ الّذي جَرَت عادَتُهُ باستعمالِهِ فيه، وحُمِلَ كلامُهُ علىٰ خِلافِ المعنَىٰ الّذي قد عُرِفَ أنَّهُ يُريدُهُ -بذلك اللَّفظِ-: بِجَعْلِ كَلامِهِ مُتناقِضًا، وتَرْكِ حَملِهِ علىٰ ما يُناسِبُ سائرَ كلامِهِ-: **كان ذلك تَحريفًا لِكلامِهِ عن مَوضِعِهِ،**

---

(١) وما نَشَأنَا علَيْه، وتَرَبَّيْنَا علىٰ الإيمانِ به، وفِقهِهِ، واعتقادِهِ -والحمدُ لله- مُنذُ رَضَعْنَا العِلمَ الشَّرعِيَّ-؛ هو:

حُبُّ الإسلامِ وبُغضُ اليَهُودِ، والإيمانُ بقضيَّةِ (فِلَسطِين) -إسلامِيَّة-، وفَريضةُ تَحريرِها -وحتميَّتُه-، وفكُّ إسار المَسجِد الأقصىٰ المُبارَكِ...

وقد أَلَّفتُ -سابِقًا- في إطارِ هذا المعنَىٰ -(فِلَسطِين)، وقضيَّتِها- كِتابَيْن -وهذا الثَّالِثُ، والرَّابِعُ: تحت الطَّبعِ-، وكَتبتُ مَقالات، ونَظَمْتُ أشعَارًا، وأفتَيتُ فَتاوَىٰ، وأعطَيتُ مُحاضَراتٍ ودُروسًا...

ثُمَّ يأتِي الفاجِرُونَ في الخُصومَةِ: لِيُشَكِّكُوا في ذلك -كُلِّهِ-بالباطِلِ-!!

﴿أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾، ﴿..مَا يَزِرُونَ﴾...

وتَبديلًا لِمَقاصدِهِ، وكَذِبًا[١] **عليهِ...**».

○ **أَهَمِّيَّةُ (القَصدِ) في كَلامِ المُتكلِّم:**

وقـال الإمـامُ ابـنُ القـيِّمِ في «إعـلام المُـوقِّعِين عـن رَبِّ العالِمين» (٣/ ٤٨):

«إيَّاك أنْ تُهمِلَ قَصدَ المُتكلِّمِ، ونِيَّتَهُ، وعُرفَهُ، فتَجْنِيَ عليهِ -وعلىٰ الشَّريعةِ-...

ففقِيهُ النَّفْسِ يَقولُ: (**ما أَرَدْتَ؟**)، ونِصفُ الفَقيه يَقولُ: (**ما قُلْتَ؟**)».

... والخاوِي مِن الفِقْهِ -والعَدْل- يَقولُ: (**ضَلَلْتَ**)، **أو** (**كَفَرْتَ**)!

فاللهُ يَشهدُ -في عالِي سَماهُ- أنِّي لَم أُرِد مِن/ في= كَلِمَتِي -تِلكَ- إلّا **حِفظَ الدَّمِ (الفِلَسطِينيِّ) المُسلمِ الطَّهُور**: أنْ

(١) فاتَّقُوا اللهَ -أيُّها المُحرِّفُون الكاذِبُون-!

يَذهبَ بِلا كَبيرِ ثَمَرَةٍ[١] -جَرَّاءَ تَزايُدِ الاستِفزازِ اليَهـودِيِّ الحَقيـر، وأثرِه المُهلِك الخَطير-...

وأمّـا اليَهُـودُ -أَجمَعُـون، أكْتَعُـون، أَبْتَعُـون!-؛ فـلا رَحِـمَ اللهُ فيهِم -جَميعًا- مَغْرِزَ إبرَةٍ...

○ الاستِفزازُ اليَهُودِيُّ (للفِلَسْطِينِيِّين)، وآثارُهُ:

ومِـن المَعـروفِ لِكُـلِّ مُتـابِعٍ[٢] -كَيْفَمـا كـانَ-: أنَّ هـذا (الاستِفزازَ اليَهودِيَّ) -الّذي هُـو دَأْبُهُـم في اعتـداءاتِهِم الغاشِـمَةِ الظَّالِمَـةِ المُتكـرِّرة-: هـو استِفزازٌ مُتعمَّـدٌ مَقـصودٌ! مُخَطَّـطٌ لـه!

---

(١) مع رجائِنا ربَّنا -سُبحانه- أنْ يَكُونَ كُلُّ مَن يُقتَلُ -هُناكَ- علىٰ أَيْدِي اليَهُودِ المَلاعِين- شَهيدًا -عندَ الله- تعالىٰ-.

(٢) وأمَّا بعضُ السِّياسيِّين (!) -مِن ذَوِي الصّحافَة -بلا حَصَافَة!- الّذينَ يَظُنُّونَ أنَّهُم مُتابِعُونَ! وذوو خِبرةٍ سياسيَّةٍ! ثُـمَ يطعنُونَ بغيرِهِم (!) -بناءً علىٰ هذا الظَّنِّ الغاشِمِ- إذا خالَفُوهُم!-؛ فأَقولُ لهم:

ما لَكُمْ وللشَّرْعِ!

ما لَكُمْ ولِلْعِلْمِ!

... ليسَ هذا بُعشِّكِ فادْرُجِي...!

مُرادٌ مِن وَرائِهِ: أن يَكُونَ رَدُّ فِعلِ أهلِنا -في (فِلَسطِين)- مُتَّكَأً لهُم للتوسُّعِ في القَتلِ -أكثرَ-، والبَطشِ -أَنْكَىٰ-، والضَّغطِ -أشدَّ- علىٰ شَعبِنا المَقهُور.

وهذا قَصدٌ خَبيثٌ -جدًّا-: يجبُ التَّنبُّهُ إليهِ -جدًّا-، والحَذَرُ منهُ -جدًّا-.

وقد نَبَّهَ عليهِ -للمُحاذَرَةِ مِنهُ- القُرآنُ الكريمُ -وللهِ الحمدُ-:

قالَ الشيخُ محمد المكّي النّاصريّ في كتابِهِ «التَّيسير في أحاديثِ التَّفسير» (٥/ ٨٥) -مُفسِّرًا الآيةَ الكريمةَ: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ وَلَا يَسۡتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾-:

«وجَّهَ كتابُ اللهِ الخِطابَ إلىٰ الرَّسُولِ الأعظمِ، وإلىٰ كُلِّ مُؤمنٍ بِصِدْقِ رسالتِهِ، آمِرًا رَسولَهُ -ومَن تَبِعَهُ بإحسانٍ إلىٰ يومِ الدِّينِ- بالصَّبْرِ علىٰ أذَىٰ المُخالِفِين، **والثَّباتِ أمامَ استِفزازِ الجاحِدِين...**».

وقال العلَّامةُ محمدُ الطاهِرُ بنُ عاشُور في «التَّحرير والتَّنوير» (٢١/ ٣٥) -مُفسِّرًا الآيةَ -نَفْسَها-:

«ونَهْيُ الرَّسُولِ عن أنْ يَسْتَخِفَّهُ الّذِينَ لا يُوقِنُونَ: نَهْيٌ عن الخِفَّةِ الّتي مِن شأنِها أنْ تَحدُثَ للعاقِلِ إذا رأَىٰ عِنادَ مَن هُو يُرشِدُهُ إلىٰ الصَّلاحِ.

وذلكَ ممَّا يَستَفِزُّ غَضَبَ الحَلِيمِ.

فالاستِخفافُ -هُنا- هو: أنْ يُؤثِّرُوا في نَفْسِهِ ضِدَّ الصَّبْرِ».

○ الواجِبُ الشَّرعِيُّ المَطلُوبُ - عِلمًا وواقِعًا - :

وعليه:

فإنِّي مُلزَمٌ -شَرْعًا، وخُلُقًا، وَواقِعًا- مِن قَبْلُ ومِن بَعدُ- بِبَيانِ الحقِّ الّذي أعتقِدُهُ، والّذي ثَمَرَتُهُ الكُبْرَىٰ -كما هو قَصْدِي ومُرادِي ومَرامِي- واللهُ أعلمُ بي -كما قُلتُ- وأُكَرِّرُ-:

حِفظُ دِماءِ مُسلِمِي (فِلَسطِين) - المُستضعَفِين المُحتَلِّين-.

فإنِّي لَأخشَىٰ اللهَ -تعالىٰ- وأتَّقِيهِ: أنْ يُراقَ دَمُ مُسلمٍ واحدٍ

-بغيرِ حَقِّهِ-: بسبَبِ كَلِمَةٍ مِنِّي، أو (فتوَىٰ) عنِّي[١]!

ورسولُنا ﷺ يقولُ: «**لَزَوالُ الدُّنيا أَهْوَنُ علىٰ اللهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسلمٍ**»[٢].

وأمَّا مَن يَجْتَرِئُ (!)، ويَرَىٰ خِلافَ رأيي -مِن أَفرادٍ أو جَماعاتٍ-؛ فلَهُم ذلك -وحِسابُهُم عندَ رَبِّهِم- قائلًا لهُم-:

هذه واحاتُ العِلمِ مَوجودة، وهذه ساحاتُ الجِهادِ مَرصُودَة..

ولو رأيتُ رأيَكُم -واللهِ- لَمَا كانَ مِنِّي مِثلُ صَنيعِكُم!-

---

(١) قال الطُّرطُوشيُّ في «سِراج المُلوك» (ص٧٥):

«اعْلَم أنَّكَ لَأَنْ تُخطِئَ في العَفْوِ -في أَلفِ قَضِيَّةٍ- خيرٌ مِن أنْ تُخطِئَ في العَدلِ في قَضِيَّةٍ واحِدَةٍ».

يعني: أنْ تَظلِمَ في العُقوبَةِ.

كما في «بدائع السِّلْك في طابع المُلك» (ص٤٧١) -لابنِ الأَزرَق-.

(٢) رواهُ التِّرمِذِيُّ (١٣٩٥)، والنَّسائيُّ (٣٩٨٦) عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وفي البابِ عن عَدَدٍ مِن الصَّحابةِ.

وانظُر «غاية المَرام» (٤٣٩) -لشيخِنا-.

رَكُونٌ علىٰ الأقوالِ -فقط-!

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾... ولِماذا أنتُم عنِ الجِهادِ قاعِدُون؟!

قُلْتُ:

وفي بَيانِي -ها هُنا- الحَقَّ الّذي أَعتقِدُهُ -كذلك-: إبداءُ وُجُوهِ الأسبابِ الشرعيَّةِ الّتي بها يُسْتَأْصَلُ اليَهُودُ الغاصِبُون -ويَنتَهُون-، ويَستَرِيحُ منهُم المُؤمِنُونَ الصَّادِقُون -بل بَنُو آدَمَ -أَجمعُون-!

ذلِكُم «أنَّ المُسلِمِينَ -جَمِيعًا- مَسؤولُون عمَّا نَحنُ فيه، وعمَّا انْتَهَىٰ إليهِ أَمرُ الإسلامِ.

وَقَد تَختلِفُ مَسؤولِيّةُ بَعضِهم عن مَسؤولِيَّةِ بَعضٍ؛ فتخفُّ مَسؤولِيَّةُ فَريقٍ، وتَشتدُّ مَسؤولِيَّةُ فَريقٍ.

ولكنَّهُم -جَمِيعًا- مَسؤولُون عمَّا هُم فيهِ مِن جَهْلٍ، وفِسْقٍ، وكُفرٍ، **وعمَّا هُم فيه مِن تَفَرُّقٍ، وضَعْفٍ، وذِلَّةٍ**، وعمَّا يُعانُونَ مِن فَقْرٍ واستِغلالٍ، وعمَّا يَحمِلُونَ مِن نِيرِ الاستِعمارِ، وبَلاءِ الاحتِلالِ.

إنَّ جَماهيرَ المُسلمِينَ مَسؤولةٌ عمَّا انْتَهَىٰ إليهِ أَمرُ الإسلامِ.

فمَا وَصَلَ إلىٰ هذا الّذي هو فيه إلَّا بِجَهْلِ هذه الجَماهيرِ للإسلامِ، وبانحِرافِها -شيئًا فشَيئًا- عن الإسلامِ؛ حتَّىٰ كادَت تَنسلِخُ عنهُ دُونَ أنْ تَدرِيَ أَنَّها انْسَلَخَت عن الإسلامِ!»[1].

... ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾؟!

○ **اختِلافُ الظُّروفِ - عندَ صُدُورِ (الفتوىٰ!) - قَبلَ نحوِ سَنَةٍ - عنهَا - الآنَ - :**

الرَّابع: الظَّرفُ الّذي قِيلَت فيه تِلكَ الكَلِمَةُ -قَبْلَ نَحوِ سَنَةٍ-؛ حيثُ كان نَوعُ الاستِقرار -ولو نِسبيًّا- مَوجودًا سائدًا- في (فِلَسطِين)-: مُغايرٌ -كُلِّيًّا- حالَ هذا الظَّرفِ العَسِرِ -اليومَ-؛ حيثُ يَجرِي ما يَجري ممّا هُو مُشاهَدٌ ومَلمُوسٌ -مِن تَقتيلٍ، وتَفجِيرٍ، وانْتِهاكٍ- يجعلُ الكَثيرَ مِن النَّاسِ -**ونحنُ ناسٌ منهُم!**- تَشتعِلُ عَواطِفُهُم[2]، وتَغلِي دِماؤُهُم، وتَضطَرِبُ

---

(١) «الإسلامُ وأَوضاعُنا السِّياسيَّةُ» (ص٢٩٦) -عبد القادر عودة-.

(٢) لا يُمكِنُ لِإنسانٍ -قَطُّ-كَيفَما كان! أينَ ما كان!- أنْ يَنسَلِخَ عن=

قُلوبُهم- أسًىٰ علىٰ ما يَقَعُ علىٰ إخوانِهم المَقهُورِين المَظلُومِين في الدَّاخِلِ (الفِلسطِينِيِّ)- مِن غَدْرِ اليَهودِ المَلاعِين- طَهَّرَ اللهُ البِلادَ والعِبادَ مِنهُم-(١).

○ أرضُنا مُحتلَّةٌ، واليَهُودُ غاصِبُون:

الخامِسُ: اليَهودُ مُحْتَلُّونَ لِأرضِنا، غادِرُونَ بأهلِنا، قاتِلُونَ لِشَعْبِنا، مُنتهِكُونَ لِمُقَدَّساتِنا.

وشعبُنا (الفِلَسْطِينيُّ) شَعبٌ مُحتلَّةٌ أرضُهُ، منهُوبَةٌ حُقوقُهُ، مَكبُوتَةٌ كَلِمَتُهُ، أَعزَلُ -إلَّا ما كان مِن إيمانِهِ بربِّه، وثِقَتِهِ بنُصرةِ قضيَّتِه-.

=عاطِفَتِهِ!

ولكنَّ العِبرةَ في أنْ يَضبِطَ (هو) عاطِفَتَهُ؛ لا أنْ تَكُونَ عاطِفَتُهُ (هي) المُسَيِّرَةَ لَهُ!

(١) لكِنْ: (**النَّظَرُ العاطِفِيُّ شيءٌ! والنَّظَرُ العِلمِيُّ شيءٌ آخَرُ**) -كما قُلتُ -مِن قَبْلُ- في (فتواي!) -الّتي طَيَّرُوها علىٰ غيرِ وَجهِها-.

ثُمَّ لَم يَستفِيدُوا (!) مِن هذه الإشارةِ! ولا مِن غيرِها -شيئًا-!

لأنَّهُم ... لا يُرِيدُون!!

وإِنَّهُ لَحالٌ نَكِدٌ -واللهِ-: الحالُ الَّذي تَدفعُنا ظُروفُهُ (!) إلىٰ أنْ نَتكَلَّمَ في أَمثالِ هذه البَدَهِيَّات[1] -الّتي لا تَخفَىٰ علىٰ الصِّبيانِ والبَنات-!

وتَوضيحُ الواضحات مِن أعسرِ المُشكِلات!

○ صُوَرُ الواقِعِ الاجْتماعِيِّ بَيْن (اليَهُود)، وشَعبِنا المُحتَلّ:

السَّادِسُ: التَّداخُلُ -والاحْتِكاكُ- الكَبيرُ -شِبْهُ المُستمِرِّ-

---

(١) لا أَعجَبُ مِن بعضِ النَّوْكَىٰ -الّذينَ أَظهَرُوا سُرُورَهُم الكاذِبَ! وفَرَحَهُم (!) -المَصنُوعَ!-: بِلَعْنِي اليَهُودَ! وإظهارِ (!) عَدائِي لهُم!

... كذا!!!

فهؤلاءِ -عِندِي- صَفحتُهُم مَطوِيَّة! وحِكاياتُ جَهَالاتِهِم وبَغْضائِهِم -عَبْرَ تاريخِهِم- مُتداوَلَةٌ مَرْوِيَّة!

ولا يُقالُ -فيهِم- إلَّا:

إذا ما اصْطَفَيْتَ امْرَءًا فَلْيَكُنْ … جَمِيلَ الخِصالِ جَليلَ الأَدَبْ

فَنَـذْلُ الرِّجـالِ كَنَـذْلِ النَّـبَا … تِ فَلَا لِلثِّمارِ ولا للـحَطَبْ!

إنَّ عَداءَنَا لليَهُودِ -يا هؤلاء- عَداءٌ اعتقادِيٌّ مَنهجِيٌّ!

وليسَ عَداءً عاطِفِيًّا! أو حَماسِيًّا -ثائِرًا- مُؤَقَّتًا!- حَسْبُ-!!

الحاصِلُ بَين (الفِلسطِينيِّين) واليَهود -في الأرضِ المُحتلَّة-قِلَّةً أو كَثْرَةً- بحَسَبِ الواقِعِ الاجتماعِيِّ المَفروضِ -بسبَبِ الاحتِلالِ الظَّالِمِ - له صُوَرٌ عِدَّةٌ؛ منها:

١- مُقوِّمات الحَياةِ البشريَّةِ -مِن مِثلِ (الماءِ والكَهرباءِ والمال) -فضلًا عن غيرِها مِن حاجيَّات، أو ضَروريَّاتٍ إنسانِيَّةٍ- في الدَّاخِلِ (الفِلَسطينيِّ)-: هي -وا أَسَفَاهُ- ممّا يتحكَّمُ به العَدُوُّ المُحتَلُّ الغاصِبُ-؛ لأنَّها مِن إمدادِه، وتحتَ سَيْطَرَتِهِ[١]

(١) قالَ الباحِثُ أَمجد رامِز السَّائح في مَقالِهِ «العُمَّال (الفِلَسطِينِيُّون) لَدَىٰ الدَّولةِ العِبْرِيَّةِ..» -المَنشُور في صَفحة «أرض (فِلَسطِين) للدِّراساتِ والتَّوثيق» -علىٰ (شَبَكَة الإنترنت) - بَعْدَ شَرْحٍ-:

«... ومُنذُ العام (١٩٦٨) -وحَتَّىٰ الآنَ-: لا يَزالُ الاقتِصادُ (الفِلَسطِينيُّ) مُلْحَقًا بالاقتِصادِ الإسرائيليِّ! وأصبحَ تَطَوُّرُهُ أسِيرًا للعَلاقَةِ غيرِ المُتوازِنَةِ -والقَصْرِيَّةِ- مع هذا الاقتِصادِ- الأكبَرِ حَجْمًا، والأكثَرِ دِيناميكيَّةً، والأكثَرِ تَعقيدًا-!!

وَواصَلَت حُكوماتُ الاحتِلالِ تَحويلَ السُّوقِ (الفِلَسطِينيِّ) إلىٰ سُوقٍ استِهلاكِيٍّ للمُنْتَجَاتِ والخَدَماتِ الإسرائيليَّةِ! حتَّىٰ الفاسِدَةِ مِنها؛ ممَّا أدَّىٰ إلىٰ إضعافِ القُدرةِ الإنتاجِيَّةِ للاقتِصادِ (الفِلَسطِينيِّ) وعَرْقَلَةِ نُمُوِّهِ الطَّبيعيِّ...».

-تَسَلُّطًا وَقِحًا قَبيحًا -غيرَ أخلاقِيٍّ ولا إنسانِيٍّ-[١]...

وفَقْدُ هذا-أو قَطعُهُ- عن الشَّعبِ (الفِلَسطِينِيِّ) - بطَبَقَاتِهِ -كافَّةً-، ومُؤسَّساتِه، ومُستشفَياتِهِ، وسائرِ شُؤونِهِ وأوضاعِهِ: سيؤدِّي -حتمًا- إلىٰ مَفاسِدَ شتَّىٰ كَبيرةٍ، تَنعكِسُ سَلْبًا علىٰ (الفِلَسْطِينيِّين)-جَميعًا-،وعلىٰ حَياتِهِم، وأُسَرِهم، ومَصالحِهِم، ونُفوسِهِم؛ بل علىٰ ثَباتِهِم وجِهادِهِم...

---

(١) وأينَ (اليَهودُ) -إخوانُ القِرَدَةِ والخَنازِيرِ -عليهِم لَعائنُ اللهِ- مِن الأخلاقِ أو الإنسانِيَّةِ-أَصلًا-؟!

وهُمُ الّذِينَ يَقُولُونَ -(مُفتَخِرِين!) -عن أنفُسِهِم! وعن غَيرِهم!!-:

«إنَّ اليَهُودَ -وَحدَهُم- هُم البَشَرُ!! أمَّا الشُّعوبُ الأُخرَىٰ: فليسَت سِوَىٰ أنواعٍ مُختلِفَةٍ مِن الحَيواناتِ»!

و: «ليسَ مِن العَدلِ استِعمالُ الرَّحمةِ مَع الأعداءِ»!

و: «مَمنوعٌ العَطفُ علىٰ الإنسانِ الأَبْلَهِ»!

و: «مِن الواجِبِ علىٰ اليَهُودِيِّ أنْ يَبْذُلَ كِنانةَ جُهدِهِ في استِئصالِ شَأْفَةِ النَّصارَىٰ والمُسلِمِين عن وَجهِ الأرضِ...»!!

كَمَا في «المَوسوعَة المُيَسَّرَة في الأديان والمذاهِب والأحزاب المُعاصِرَة» (١/ ٥٤٦) -نَقلًا عن بعضِ مَصادِرِهِم-!

وهذا واضحٌ بَيِّنٌ؛ لا يَحتاجُ إلىٰ كَثِيرِ شَرْحٍ.

○ ذِكْرُ(الماء والكَهرباء والمال!) بَيْنَ الوَهْم، وسُوءِ الفَهْم:

ولا يَنقضِي عَجَبِي (!) مِمَّن أساءَ فَهْمَ ضَرْبِي المَثَلَ بِـ(الماءِ والكَهرباءِ والمالِ!) -قَبْلًا- سَواءٌ أكانَ تَعَمُّدًا(!)، أو خطأً، أو جَهلًا، أو مُغالطَةً، أو سُوءَ ظَنٍّ![1]-!

ومع ذَلِكَ أَقُولُ: لَئِن وَقَعَ شيءٌ مِن ذلك -قَبْلًا- فَهْمًا مِنْهُم! أو تَفهِيمًا مِنِّي!-؛ فَلْيُدْرَكْ علىٰ الجادَّةِ -الآنَ-!

فليسَ مِن مَقصودِي -فيه- أَلْبَتَّةَ-: أنَّ اليَهُودَ المَلاعِينَ مُتفضِّلُونَ!

أو أنَّ لَهُم مِنَّةً (!!) علىٰ الشَّعبِ (الفِلَسطِينيِّ)!!

أو أنَّ سَبَبَ عَدَمِ قَتْلِ (الفِلَسطِينِيِّين) لَهُم -وقِتالِهم- هُو

(١) وأَحلاَهَا مُرٌّ! وخَيرُها شَرٌّ!!

مَدُّهُم(!) بالكَهرباءِ والماءِ والمالِ!!!

... إلىٰ غيرِ ذلك مِن مَعانٍ مُفتَرَضَةٍ خَياليَّةٍ! أو كاذِبَةٍ مُفتَراةٍ! لَيسَت ذاتَ أدنَىٰ صِلَةٍ بمُرادِي -**واللهُ يَشهدُ**-.

٢- نَحْوُ مَلْيُون ونِصْفُ المِليونِ (فِلَسْطِينِيٍّ) يَحمِلُونَ الجِنسيَّةَ الإسرائيليَّةَ! فضلًا عن عَشراتِ الآلاف[1] -مِنهُم- يَشتغِلُونَ مَع اليَهود، ويَعمَلُونَ عندَهم، ويتقاضَوْنَ رواتِبَهُم الماليَّةَ منهُم!

وهذا واقِع ما لَهُ مِن دافِع!

وكَثيرٌ مِن هؤلاءِ -وا أَسَفَاه- يَعمَلُونَ في بِناءِ المُستَوطَناتِ[2] اليَهودِيَّةِ؛ الّتي تُمَكِّنُ المُحتلَّ -أَكثَرَ-! وتُعطِيهِ ما لَيسَ له مِن شرعيَّةٍ مُغتصَبة! ومشروعيَّةٍ كاذِبَة -شَعَرُوا أمْ لَم يَشعُرُوا-!

---

(١) نَشَرَت (وَكالةُ «مَعًا» الإخبارِيَّة): بتاريخ: (٣/ ٣/ ٢٠١٥): أنَّ عَدَدَ (الفِلَسطِينيِّين) العامِلِين داخِلَ ما يُسمَّىٰ (إسرائيل!): بَلَغَ (٩٢٠٠٠) عامِل!

(٢) بَل إنَّ الجِدارَ اليَهُودِيَّ الأَفْعُوانِيَّ العازِلَ -بَيْنَ الضِّفَّةِ الغربيَّة وما يُسمَّىٰ (إسرائيل!)- والمُمتدّ مَسافَة (٧٠٠كم)- بُنِيَ بِأَيدٍ أكثرُها (فِلَسطِينيَّة)!!

○ مِن أبناءِ الشَّعبِ (الفِلَسطِينيِّ) - المُحتلِّ - مَن هُم جُنودٌ مع الاحتِلالِ:

٣- أنَّ المِئاتِ -وقد يَصِلُ العَدَدُ إلىٰ أَكثَر مِن أَلف! أو يَزِيدُ إلىٰ أُلُوف!- مِن العَرَبِ و(المُسلِمِين) -وا أسَفاه! وا مُصِيبَتاه- هُم مِن جُنودِ جيشِ الاحتِلالِ اليَهُودِيِّ! وبَعضُهُم في رُتَبٍ ذات شأن!-!

والإشكاليَّةُ تَكمُنُ -هُنا- في وُجودِ كَثيرٍ مِن صِلاتِ القَرابَةِ -حتَّىٰ مِن الدَّرَجَةِ الأُولَىٰ!- بين هؤلاءِ العَرَبِ و(المُسلِمِين!) -العسكريِّين- المُنضمِّين لِجيشِ الاحتِلالِ -مع أهلِيهِم، وعَشائِرِهم، وأُسَرِهم -العربِيَّةِ المُسلِمَةِ-!

ممّا يُوَلِّدُ تَناقُضاتٍ كُبْرَىٰ في العَلاقَةِ بَيْنَ التَّواصُلِ الأُسَرِي، والواجِب الوَطنِي، والفرض الدِّيني!

... وما يَتْبَعُ ذلك -كُلَّهُ- مِن آثارٍ سَيِّئَةٍ كُبرَىٰ علىٰ (المُجتَمَعِ الفِلَسطِينيِّ)[1] -داخِلَ الأرضِ المُحتلَّةِ-...

(١) ولْنَتَأمَّل -مَثلاً-: الآثارَ السَّلبِيَّةَ الكُبْرَىٰ الّتي تَقَعُ علىٰ=

○ **مُسايَرَةُ الظُّروفِ والأحوالِ - بحَسَبِ القَواعدِ والأُسُسِ الشَّرعِيَّةِ-:**

السَّابِع: فَرَّقْتُ[١] -فيما انْتُقِدَ عَلَيَّ مِن كَلامِي! - بَيْنَ ظُروفِ -الاستِقرار- ولو نِسبيًّا-، وبَيْنَ ظُروفِ المُواجَهَة والاشتِباكِ.

وهُما حالتانِ مُتمايِزَتان- لا يُنكِرُ وُجودَهُما إلَّا مَن ليسَ لهُ قَلْبٌ أو عَينان[٢]-:

فظُروفُ الاستِقرارِ: قد تَكُونُ إثارةُ اليَهود -فيها-، واستِفزازُهم -بمُبادأتِهم بالقَتْلِ، أو الطَّعن، أو الدَّهْس-: سَبَبًا

=كاهِلِ الشَّعْبِ (الفِلَسْطِينِيِّ) علىٰ مُستوَىٰ إغلاقِ الجُسورِ (!) -أَحيانًا!- فالعُبُور -بَيْنَ الأُردنّ و(فِلَسطِين)-!

... ماذا يحدُث! وماذا يَجرِي!!

(١) مع كَتْمِ الكَثِيرين (!) -مِن المُثَوِّرِين- وإغفالِهِم لهذا التَّفريقِ الدَّقيق!

(٢) وإلّا لَمَا قُلْنَا -وفَصَّلنا-: (الانتِفاضة الأُولىٰ)، و(.. الثانية)، و... بانتِظارِ: (.. الثالثة)!

علىٰ اعتِبارِ (!) أنَّ الواقِعَ (الفِلَسطِينيَّ) -كُلَّهُ-: انتِفاضات!

والواقعُ غيرُ ذلك.

فِي الانتِقام اليَهودِيّ -أَكثَر-، وطَرِيقًا إِلىٰ إفسادِ حَياةِ -أوْ حَتَّىٰ إزهاق أرواح- عَشراتِ الآلافِ مِن العُمَّال العَرَبِ والمُسلمِين عند اليهود - بل غير العُمَّال -كذلك- كما نَراهُ -في بَعْضِ الأوقاتِ -عَيانًا-!

... ممَّا يُلحِقُ أَكبَرَ الأذَىٰ وأَشُدَّه بأُسَرِهِم وأحوالِهِم المَعيشيَّة؛ والّذي قَد يَكُونُ سَبَبًا كَبيرًا في استِضعافِ المُسلمِين -هُناك- أكثرَ-، والضَّغطِ عليهِم -أَكثَر-، والبَطْشِ بهم -أَكثَر-.

○ القَواعدُ الفِقهيَّةُ، وأثَرُها في الأحكامِ التَّفصيليَّة:

وما مَضَىٰ -كُلُّهُ-: فِقهٌ صَحيحٌ مُستقًىٰ مِن عِدَّةِ قَواعِدَ أُصولِيَّةٍ أَصِيلةٍ؛ مِنها:

أوَّلاً: سَدُّ الذّرائع: وتَعريفُهُ الأُصولِيُّ: (مَنْعُ الجائزِ لِئلَّا يُتَوَصَّلَ بهِ إلىٰ المَمْنُوع)[1].

ثانِيًا: تَرجيحُ دَفع المَفاسِد علىٰ جَلْبِ المَصالِح: وهي

(١) انظُر «تَبصِرَة الحُكَّام» (٢/ ٣٦٤) -لابنِ فَرْحُون-.

قاعِـدَةُ الـدِّينِ -كُلِّـهِ-؛ والّتـي هـي: «تَحـصيلُ الحَـسَنات والمَصالِح، وتَعطيلُ السيِّئاتِ والمَفاسِد»[1].

ثالثاً: فِقه اعتبار المآلات؛ وهو: «أصلٌ كُلِّيٌّ يَقتضِي تَنزيلَ الحُكْمِ علىٰ الفِعْلِ: بما يُناسِبُ عاقبتَهُ -المُتوقَّعَةَ استِقبالًا-»[2].

قال سَماحَةُ أُستاذِنا الشيخ عبدِ العَزيزِ بنِ بازٍ -رحِمَهُ اللهُ- تعالىٰ-:

«والشَّريعةُ جاءَت بمُراعاةِ المَصالحِ وتكثيرِها، وتَعطيلِ المَفاسِدِ وتَقليلِها.

كما جاءَت الشَّريعةُ بارتِكابِ أدنَىٰ المَفسدَتَيْنِ؛ لِتَفويتِ كُبراهُما -إذا لَم يَتيَسَّرْ دَفعُهما -جَميعًا-، وتحصيلِ أعلىٰ المَصلحتَين- ولو بفواتِ الدُّنيا مِنهُما- إذا لَم يَتيَسَّرْ تَحصيلُ المَصلحتَين -أو المَصالحِ-.

(١) «مَجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٣٦٦) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ-.
(٢) «المُصطلَح الأُصوليّ عندَ الشَّاطِبيّ» (ص٤٥٧) -للدُّكتور فَريد الأنصارِي-.
استِقبالًا، يعني: مُستقبَلاً.

فلا بُدَّ مِن مُراعاةِ هذه القَواعدِ الشَّرعِيَّةِ فيما يتعلَّقُ بحَرْبِ اليَهودِ»[١].

قُلتُ:

وهي المُشكِلَةُ العَصرِيَّةُ -الّتي تَكادُ تَكُونُ الأكبَرَ- الواقعةُ في عُمومِ الأُمَّةِ الإسلامِيَّةِ -في زَمانِنا الحَديثِ-كُلِّهِ-ولا حَولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ-.

○ الاحتِلالُ اليَهُودِيُّ (لِفِلَسطِين): أَكبَرُ قارِعَةٍ حَلَّتْ بالأُمَّةِ - اليومَ - :

وقد قالَ الشيخُ عبدُ اللهِ القَلْقِيليُّ -مُفتِي (المملكةِ الأُردنِّيَّةِ الهاشِمِيَّةِ) -الأَسبقُ-رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «الفتاوَى الأُردُنِّيَّة» (ص٣٥) -حولَ الاحتِلالِ اليَهودِيِّ (لِفِلَسطِينَ)-(سَنَةَ ١٩٦٧)-:

«نحنُ لا نَرَى قارِعَةً حَلَّت بالمُسلمِينَ والعَرَبِ -في

(١) المَوقِع الرَّسمي لِسَماحَةِ الشَّيخِ ابنِ باز -علىٰ شَبَكَةِ (الإنترنت) -العالمِيَّة-.

تاريخِهِم- أَنْكَىٰ، ولا أَنكرَ، ولا أَكثرَ عارًا، ولا حَطًّا لِمنزلتِهِم: مِن هذه القارِعَةِ.

وذلك لأنَّ الّذينَ أَنزلُوها بِهِم، هُم: أذلُّ الشُّعوبِ، وأضعفُها، وأَقلُّها شَجاعةً ورُجُولةً..».

ثُمَّ بَيَّنَ السَّبَبَ في ذلكَ (ص٧٥)، وأنَّهُ:

«... بُعْدُهُم عن دِينِهِم، وتَنَكُّبُهُم سَبيلَهُ القويم، وصِراطَهُ المُستقيم؛ إِذْ تَنافَرَتْ قُلُوبُهُم؛ واخْتَلَفَت كَلِمَتُهُم[1]، وصارُوا أعداءً مُتنافِرين؛ وخُصومًا مُتقاطِعِين مُتدابِرِين؛ ممَّا هَوَّنَهُم علىٰ أعدائِهِم، وصَغَّرَهُم في أعيُنِهِم، وأَطمعَهُم فيهِم...».

ومِثالُ تِلْكُمُ القَواعِدِ الفِقهِيَّةِ الثَّلاثِ -السَّابِقَةِ-: **١**-سَدًّا لِذَرِيعةِ الكُفرِ وأسبابِهِ **٢**- ودَفعًا لمفسدتِهِ وأضرارِه **٣**- واعتِبارًا للمآلِ الّذي سَيُثْمِرُهُ وَنَتِيجَتِهِ -وتَأصِيلًا فِقهِيًّا عامًّا-: ما قالَهُ اللهُ

(١) ولا يَزالُ هذا الدَّاءُ مَوجُودًا؛حتَّىٰ في الدَّاخِلِ (الفِلَسطِينِيِّ)-وامُصِيبَتاه-! كما أَشَرْتُ إلىٰ ذلك (ص٢٩)!!

-تعالىٰ-: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾:

فقد مَنَعَ اللهُ -سُبحانَهُ- المُسلمِينَ مِن سَبِّ آلِهَةِ الكُفَّارِ -**مع كَوْنِهم مُستحقِّين للسَّبِّ**-؛ حتّىٰ لا يَكُونَ هذا السَّبُّ بابًا إلىٰ سَبِّ الله -تعالىٰ-[1].

فلا يَأتِي أَحَدٌ (!) -سَفِيهًا، أو مُتسافِهًا!- لِيَطْعَنَ في هذا الّذي يَنْهَىٰ عن سَبِّ آلِهَةِ الكُفَّارِ -قائلًا-: إنَّهُ يُؤيِّدُهُم! أو مُتعاطِفٌ مَعَهُم -علىٰ نَحوِ ما اسْتَنْبَطَهُ الجُهَلاءُ المُترصِّدُون! واسْتَبْطَنَهُ الخُبَثَاءُ المُتلصِّصُون!-في فِتْنَتِهِم الحاصِلَةِ -اليَومَ-!!

... ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾.

وكَم مِن عائِبٍ قَوْلًا صَحيحًا   وآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

---

(١) انظُر «الموافَقَات» (٤/ ٦٠) -للإمامِ الشاطِبِيِّ-، و«البَحر المُحيط» (٨/ ٩٠) -للزَّركشيِّ-.

○ **الاستِطاعةُ، وعَدَمُ تَرَتُّبِ الضَّرَر - بَعْدَ (العِلْمِ)-: شُروط القِيامِ بالأمرِ والنَّهي:**

ومِن دُرَرِ كَلِماتِ شَيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «مجموع الفتاوَىٰ» (٨/ ٣٩) -تَطبيقًا علىٰ هذا المعنَىٰ في بابِ (القُدرةِ)، و(العَجْزِ) -قَولُهُ-:

«ممّا يَنبغِي أنْ يُعرَفَ: أنَّ الاستِطاعةَ الشَّرعِيَّةَ -المَشرُوطَةَ في الأَمرِ والنَّهي[١]- لَم يَكتفِ الشَّارعُ فيها بمُجَرَّدِ المُكْنَةِ[٢] -ولو مع الضَّرَرِ-؛ بل مَتَىٰ كان العَبدُ قادِرًا علىٰ الفِعلِ -مع ضَرَرٍ يَلحقُهُ-: جُعِلَ كالعاجِزِ -في مَواضِعَ كَثيرةٍ مِن الشَّريعةِ-...».

---

(١) قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في رِسالتِهِ «الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عن المُنكَر» (ص٩):

«**الأَمْرُ بالمَعرُوفِ، والنَّهْيُ عن المُنكَرِ** لا يَجِبُ علىٰ كُلِّ أَحَدٍ بعَيْنِهِ؛ بل هو علىٰ الكِفايةِ -كما دَلَّ عليهِ القُرآنُ-.

ولمَّا كانَ **الجِهادُ** مِن تَمامِ ذلِك: كانَ الجِهادُ -أيضًا- كذلِك-..».

وقد نَشَرْتُ سَنَةَ (١٩٩٤) -لِمُناسَبَةٍ حَدَثَت!-: رِسالةً مُوجَزَةً بعُنوان: «**ضَوابِط الأَمرِ بالمَعروفِ والنَّهيِ عن المُنكَرِ عندَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ**».

(٢) التَّمكُّن والاستِطاعَة.

○ **سَبَبُ الاستِضعافِ -في العَهد المَكِّي-، وأَثَرُهُ في عَدَمِ فَرْضِ الجِهاد - وَقتَئذاك - :**

وقال الإمامُ ابنُ القيِّم -رَحِمَهُ اللهُ- في كِتابِهِ «زاد المَعاد» (٢/ ٦٣) -مُبيِّنًا حَقيقةَ الاستِضعافِ الكائِنِ في الفَتْرَةِ المَكِّيَّةِ -وهي فَترةُ كَفِّ الأَيدِي، وعدَمِ القِتالِ-:

«اللهُ لَم يَأذَنْ -بِمَكَّةَ- للمُسلمِينَ في القِتالِ، ولا كانَ لَهُم شَوكةٌ يَتمكَّنُونَ بها مِن القِتالِ -بمَكَّةَ-».

واللهُ رَبُّنَا -تعالىٰ- يَقولُ -في ذلك-: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ...﴾:

قال العلَّامةُ السَّعدِيُّ في «تفسيرِهِ» (ص١٨٧) -مُفَسِّرًا-:

«كانَ المُسلمُونَ -إذا كانُوا بمَكَّةَ- ... لَم يُؤمَرُوا بِجِهادِ الأعداءِ؛ لِعِدَّةِ فوائدَ:

... مِنها: أنَّهُ لَو فُرِضَ عليهِم القِتالُ -**مع قِلَّةِ عَدَدِهِم**

وعُـدَدِهِم، وكَثْـرَةِ أَعـدائِهِم-: لَأَدَّىٰ ذلـك إلـىٰ اضـمِحلالِ[١] الإسلامِ.

فَرُوعِيَ جانِبُ المَصلحةِ العُظمَىٰ علىٰ ما دُونها -ولِغَيْرِ ذلكَ مِن الحِكَمِ-».

فعَـدَمُ الأَمْـرِ بالقِتـالِ -في العَهْـدِ المَكِّـيِّ -إنَّمـا هـو بـسبَبِ الاستِضعافِ، والقِلَّةِ-.

وهـو أَمـرٌ مَعقـولُ المَعنَىٰ -ولـيس تَعَبُّـديًّا- كمـا تَوَهَّمَـهُ (!) البَعضُ!

○ الجِهادُ الشَّرعِيُّ بَيْنَ فَرض الكِفاية، وفَرض العين:

وقال الإمامُ ابنُ عَطِيَّةَ في «المُحرَّر الوَجِيز» (٢/ ٤٢):

«والّـذي اسْـتَمَرَّ عَليـهِ الإجمـاعُ: أنَّ الجِهـادَ -علـىٰ كُـلِّ أُمَّـةِ

(١) وهُنا تَكْمُنُ الخَشْيَةُ الكُبْرَىٰ مِن التفوّق اليَهُودِيّ!-المخذول-إنْ شاء الله-، وهِيَ:

الخَوفُ الأَعظَمُ علىٰ شَعبِنا (الفِلَسطِينِيِّ) أنْ يَضعُفَ ويَهَنَ -فَضْلًا عـن أنْ يَضمَحَلَّ أو يُستأصَلَ!- وَلَو في زَمانٍ دُونَ زَمان-!!

مُحمَّدٍ ﷺ- فَرْضُ كِفايَةٍ.

فإذا قامَ به مَن قامَ مِن المُسلمِين: سَقَطَ عن الباقِين؛ **إلَّا أنْ يَنزِلَ العَدُوُّ بساحَةِ الإسلامِ؛ فهو -حينئذٍ-: فَرْضُ عينٍ**».

قُلتُ:

وهذا الحُكْمُ المُجْمَعُ عليهِ واقِعٌ علىٰ كُلِّ مُسلمٍ -بحَسَبِ قُدرتِهِ، ومَسؤوليَّتِهِ، وما أُنِيطَ بهِ **-مِن حاكِمٍ، أو مَحكُومٍ، مِن فَرْدٍ، أو جَماعَةٍ، أو دَولةٍ-**.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾...

○ خُلاصةُ حُكمي في (قتل اليهود وقتالهم) - في (فِلَسطِين)-:

وعليه -بَعدَ ذا -كُلِّهِ-؛ أقُولُ -حُكْمًا حاسِمًا، حازِمًا، جازِمًا -مُنضَبِطًا-:

قَتْلُ اليَهُودِ -وقِتالُهُم- في (فِلَسطين)-: (واجِبٌ شَرعِيٌّ):

وليسَ هُو (جائزًا!) -فقط- كما حَكَمَ بهِ! -حُكْمًا جائرًا! ودَندنَ عليهِ- كَثيرون (!) -ممَّن عَلَتْ أصواتُهُم بالإنكارِ عَلَيَّ -بِغَيْرِ عِلْمٍ-!

فـ(**الواجِبُ**): هُو الحُكْمُ الحَتْمُ المَفرُوضُ -اللَّازِمُ الفِعلِ-.

و(الجائزُ): هو الحُكْمُ الّذي يَسْتَوِي فِعلُهُ وتَرْكُهُ -بِغَيْرِ لُزُوم-.

فإذا كانَ (قَتلُ اليَهود) حُكْمُهُ -عندَهُم!- (الجَواز!) -فقط- ويَستوِي فِعلُهُ وتَرْكُهُ!-: ففِيمَ الإنكارُ -إذن- لو كانُوا يَفقَهُون-!؟

لكِنْ؛ فاقِدُ الشَّيءِ لا يُعطِيه!

... ثُمَّ أُؤكِّدُ وأَقُولُ -بصَراحَةٍ ووُضُوحٍ-:

نَعَم؛ قَتلُ اليَهودِ -وقِتالُهُم- في (فِلَسطِين)-: (واجِبٌ شَرعِيٌّ)- ما وُجِدَت القُدرَةُ[1] عليهِ -مِن جِهَةٍ-، وإِذَا ما

---

(١) وحُكْمُ التَّخَلُّفِ عن أداءِ (الواجِبِ) -المَنُوطِ بالقُدرةِ، وصَلاحِ النَّتيجةِ-: الإثمُ والمَعصِيَةُ...

تَرَتَّبَتْ عليه المَصالِحُ الشَّرعِيَّةُ -المَرجُوَّةُ- الّتي تَنفعُ الشَّعبَ (الفِلَسْطِينيَّ) -المُسلمَ- المُحتلَّ- في جِهادِهِ[1] المُبارَك، وتُحْرِزُهُ مِن البَطْشِ اليَهُودِيِّ الغادِرِ المُتوحِّشِ -بجُنودِه ومُستَوطِنِيه، وكُلِّ مَن كانُوا -مِن بَقِيَّةِ اليَهودِ- علىٰ مِثلِ ما هُم فِيه[2]- مِن جِهَةٍ أُخرَى-.

وَتَكُونُ -مِن جِهَةٍ ثالثةٍ- سَبَبًا حَسَنًا-إنْ شاءَ اللهُ- في مَزيدِ قُوَّةِ شَعْبِنا وأَهلِنا -في دِينِهِم ودُنياهُم-؛ لتحريرِ أرضِهِم وإنسانِهِم، واستِعادةِ كَرامَتِهِم وعظِيمِ بُنيانِهِم.

---

(١) قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في كتابِ «الإيمان» (ص١٢): «(الجِهاد) جِنْسٌ، تحتَهُ أنواعٌ مُتعدِّدَةٌ.

ولا بُدَّ أنْ يَجِبَ علىٰ المُؤمنِ نوعٌ مِن أنواعِهِ».

(٢) بَل أَقولُ:

لو كان أَخُوكَ -مِمَّن جاءَ بِهِ أَبُوك!- أرادَ أنْ يَعتدِيَ عليكَ! ولَم تستطِع دَفْعَهُ إلَّا بقَتْلِهِ: جاز لَكَ ذلك...

فكيفَ باليَهُودِيِّ -أيِّ يَهُودِيٍّ- وهو المُحتلُّ اللَّعِينُ الغاصِبُ-؟!

○ **ثَمَراتُ الجهاد - الشَّرعِيِّ - ونتائجُهُ:**

وقال العلَّامةُ محمدُ الطاهِرُ بنُ عاشُور في كتابِهِ «مَقاصِد الشَّريعة الإسلامِيَّة» (٣/ ٣٤٠):

«أَلَا تَرَىٰ أنَّ الجِهادَ: في صُورتِهِ مفسدةُ إتلافِ النُّفوسِ والأموالِ، وهو آيِلٌ إلىٰ (**حِمايَةِ البَيْضَة**[1]، **وحِفظِ سَلامَةِ الأُمَّةِ، وبَقَائِها في أَمْن**).

فكانَ مِن أعظمِ الواجِباتِ؛ إذ لو تَرَكُوهُ لأَعقَبَهُم تَرْكُهُ تَلَفًا أَعظمَ بِكَثيرٍ مِمَّا يُتلِفُهُم الجِهادُ».

نَعَم؛ هذه هي الثَّمَرَةُ العُظمَىٰ للجِهادِ -بِشَرْطِهِ الشَّرعِيِّ المُعتَبَرِ-.

وكُلُّ مَا كانَ نَقِيضًا لهذا المعنَىٰ؛ ممَّا قد يَتَرَتَّبُ عليه عَكسُهُ= مِن (**استِباحَةِ بَيْضَةِ المُسلِمِين! وهَتْكِ سَلامَةِ الأُمَّةِ! وإضاعةِ أَمنِها**): فليسَ هو مِن (الجِهاد) -الشَّرعِيِّ-!!

---

(١) هي مَجْمَعُ المُسلِمِين، ومُستقَرُّ دَعوتِهِم.
وهي أَقرَبُ ما تَكُونُ -اليومَ- إلىٰ مَعنَىٰ: (**الوَطَن**).

○ **التخلُّفُ عن القيامِ بالجهادِ: (واجِبٌ!) - أحيانًا-؛ لِمَا (قد) يَتَرَتَّبُ عليهِ مِن الشَّرِّ والفَسادِ - أَكثر- :**

وفي التَّاريخِ الإسلامِيِّ -الغابِر- أعظمُ عِبرةٍ للعَصْرِ الحاضِر:

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في كتابِ «الرَّدّ علىٰ البَكرِي» (٢/ ٦٣١) -عندَ كلامِهِ علىٰ التَّتار -العَدُوِّ الخارجِ عن شَريعةِ الإسلامِ- لَمَّا قَدِمَ دِمشقَ مُحارِبًا- وذلك لَمَّا رَأىٰ أحوالَ المُسلمِينَ -**وما فيها مِن مُخالَفاتٍ شرعيَّةٍ**- في ذلك الظَّرْفِ العَسِرِ الشَّديدِ علىٰ الأُمَّةِ-:

«... إنَّهُ كان قد قُضِيَ أنَّ العَسكرَ يَنكَسِرُ لأسبابٍ اقْتَضَت ذلك، ولِحِكمَةِ الله -عزَّ وجلَّ- في ذلك.

ولهذا؛ كان أهلُ المَعرِفَةِ بالدِّينِ -والمُكاشَفَةِ[1]- لَم يُقاتِلُوا في تِلكَ المَرَّةِ؛ لِعَدَمِ القِتالِ الشَّرعِيِّ الّذِي أَمَرَ اللهُ بهِ ورسولُهُ، **ولِمَا يَحصُلُ في ذلكَ مِن الشَّرِّ والفَسادِ، وانْتِفاءِ النُّصرةِ**

(١) الإلهام الشَّرعِيّ.

المَطلوبَةِ مِن القِتالِ(١).

فلا يَكُونُ فيهِ ثَوابُ الدُّنيا، ولا ثَوابُ الآخِرَةِ -لِمَن عَرَفَ هذا وهذا-.

وإنَّ كثيرًا مِن المُقاتِلِينَ -الّذِينَ اعْتَقدُوا هذا قِتالًا شرعيًّا-: أُجِرُوا علىٰ نِيَّاتِهم...».

○ **الحُكْم على الفِعْلِ الخَطَأِ؛ مع رَجاءِ الخَيْرِ لِفاعِلِهِ:**

وفي هذه الجُملةِ الأخِيرةِ -مِن كَلامِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-: فائدَتَان ظاهِرَتان مُتَمَيِّزَتان:

□ **الأُولَىٰ**: أنَّ الأحكامَ النَّوعِيَّةَ علىٰ الأفعالِ -تَحليلًا أو تَحريمًا-: لا يَلزَمُ مِنها إصدارُ الأحكامِ العينيَّةِ علىٰ الأشخاصِ.

---

(١) واليومَ: في وسائلِ الإعلامِ العربيةِ والعالمِيَّة -(بتاريخ: ١٠/ ١١/ ٢٠١٥)- تَصريحُ الرَّئيسِ الأمريكيِّ باراك أوباما- أثناءَ لِقائِهِ رئيسَ الوُزراءِ اليَهودِيِّ (نتن -ياهو)- قال: **(نلتزِمُ بالإبقاءِ علىٰ تَفَوُّقِ إسرائيلَ عسكريًّا)!!!**

ولكن: «**اللهُ أَعْلَىٰ وأَجَلّ**».

كما في «صحيحِ البُخاريِّ» (٣٨١٧) عن البَراءِ، عن النبيِّ ﷺ.

فليسَ كُلُّ مَن ارتكَبَ مُحرَّمًا يَكُونُ آثِمًا؛ لاحتِمالِ وُجودِ موانِعَ، أو انْتِفاءِ شُروطٍ[1] لا يتأتَّىٰ الحُكْمُ علىٰ الشَّخصِ بسببِها.

□ **الثَّانِيَة**: أنَّنا لا نَحْكُمُ علىٰ مَن نَظُنُّ فيه الخَطأَ -مِن المُسلمِينَ- في بواطِنِهم، ولا فيما هُم/ لَهُم = عندَ اللهِ -تعالىٰ-.

بل نَرجُو لهُم -علىٰ ما قد كان منهُم مِن خَطَأٍ -فيما نَظُنُّهُ- الأَجرَ العظيمَ، والشَّهادَةَ في سَبيلِ الله -تعالىٰ-.

○ الهَدْيُ النَّبَوِيُّ في (الجِهادِ)، و(المُهادَنَة):

وقد أَصَّلَ المَعنَىٰ الشَرعِيَّ المُنضَبِطَ للجِهادِ -مُراجَحَةً بين المَصالِحِ والمَفاسِد -وبِصُورةٍ علمِيَّةٍ دَقيقةٍ مُختَصَرةٍ- العَلَّامةُ الشَّيخُ عبدُ الرَّحمن السَّعدِيّ -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «فَتح الرَّحيم المَلِك العَلّام» (ص١٣١) -قائلًا-:

«والجِهادُ باليَدِ والسِّلاحِ يَتْبَعُ المَصلحةَ -كما كان هَدْيُ النَّبِيِّ ﷺ-:

---

(١) انظُر تَفْصِيلَها في: «مَجموع فتاوَىٰ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ» (١١٨/١٤).

- هادَنَ وَوادَعَ: حيثُ كانتِ المَصلحةُ.

- وحارَبَ: حيثُ اقتَضَت المَصلحةُ.

فعلَىٰ المُسلمِينَ أنْ يَسلُكُوا هَدْيَهُ، ويَتشاوَرُوا في أَمْرِهِم، ويَعمَلُوا في كُلِّ وَقتٍ ما يُناسِبُهُ ويَصلُحُ له».

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوَىٰ» (٢٨/ ٣٩٦):

«ومَن كانَ عاجزًا عن إقامةِ الدِّينِ -بالسُّلطانِ والجِهادِ-، ففَعَلَ ما يَقدِرُ عليه -مِن النَّصيحةِ بقَلْبِه، والدُّعاءِ للأُمَّةِ، ومَحبَّةِ الخَيرِ-، وفَعَلَ ما يَقدِرُ عليه مِن الخَيرِ: لَم يُكَلَّفْ ما يَعجَزُ عنهُ.

فإنَّ قِوامَ الدِّينِ بالكتابِ الهادِي، والحديد النَّاصِر -كما ذَكَرَهُ اللهُ -تعالىٰ-»[1].

... **هكذا** تَقومُ الشَّريعةُ.

وهكذا تتحقَّقُ مَصالحُ الأُمَّةِ.

---

(١) في (سُورةِ الحَديد)، آية: ٢٥.

وهكذا يَنتصِرُ المُسلمُونَ علىٰ أعدائِهِم اليَهود المَلاعِين.

وهكذا تتحرَّرُ أراضِي (فِلَسطِين) -وشَعبُها- مِن نِيرِ اليَهودِ الغاصِبين.

فالجِهادُ (فَرْضٌ لازِمٌ) علىٰ كُلِّ قادِرٍ في هذه الأُمَّةِ -ضمنَ الشُّروطِ الشَّرعِيَّةِ-.

وهو ذُروةُ سَنامِ الإسلامِ.

لكِنْ: لو استُعمِلَ الجِهادُ مِن **غيرِ** أهلِهِ - أو **بغيرِ** شَرطِهِ-: ماذا ستكُونُ النَّتيجةُ؟!

وما هذا -هكذا- إلَّا لِأَنَّ «مِن الأُمورِ المُهِمَّةِ -للباحِثِ في المَصالحِ الشَّرعِيَّةِ-: مَعرِفَةَ التَّعامُلِ مع المَصالحِ المُتعارِضَةِ.

وهو جَدُّ خَطِيرٍ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يُدرِكُ كَونَ الأَمرِ مَصلحةً أو مَفسَدَةً، ثُمَّ يُواجِهُ مَصلحةً أُخرَىٰ- أو مَفسَدَةً، رُبَّما كانَت أكبَرَ خَطَرًا، وأعظَمَ أَثَرًا-!

هذا بالإضافةِ إلىٰ تَفاوُتِ المَصالِحِ -وُضُوحًا وخَفاءً-!

وكذلك المَفاسِدُ.

وكُلُّ ذلك يَحتاجُ إلىٰ تَـأَنٍّ في تَقـديرِ المَـصلحةِ أو المَفـسَدَةِ، والنَّظَرِ إلىٰ الآثارِ المُترتِّبَةِ علىٰ كُلٍّ منهُما، والمُمَارَسَـةِ لِنُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ؛ حتّىٰ يَكُونَ لهُ بَصيرةٌ بذلك، فيُدْرِكَ ما يُقصَدُ مِن المَصالحِ، وما يُدْرَأُ مِن المَفاسِدِ»[1].

○ **قاعِدَةُ (المَصالح والمَفاسِد) - فِي الجِهادِ والقِتالِ - :**

وتَطبيقًا شَرْعِيًّا علىٰ الواقِعِ (الفِلَسطِينيِّ) -بكُلِّ ما فيـهِ مِن مَصائِبِ الاحتِلالِ علىٰ شَعبِنا، ومَآسِيهِ علىٰ أهلِنا-: أُورِدُ نَصَّ السُّؤالِ الّذِي سُئِلَهُ **شيخُنا الإمامُ الألبانِيُّ** -رحِمَهُ اللهُ- تعالىٰ-:

«اليومَ: أهلُنا في (فِلَسطِين) بحالَةِ صِراعٍ مُستمِرٍّ مع اليَهـودِ؛ هل يَجُوزُ -شَرْعًا- إذا أَحدُنا أَمسكَ يَهودِيًّا أنْ يَقتُلَهُ؟**!**

فأجابَ شيخُنا -رَحمةُ اللهِ عليه- قائلًا-:

«يا أَخِي**!** ألَا تَـرَوْنَ أنَّـهُ لَمَّـا يُقتَـلُ يَهـودِيٌّ إلّا ويُقتَـلُ مُقابِلَـهُ عَديدٌ مِن المُسلِمِين؟**!** أَلَـم تَرَوْا هذا؟**!**

(١) «مَقاصِدُ الشَّريعة» (ص٣٨٠) -للدُّكتور محمد سعد اليُوبِيِّ-.

فالقَتْلَىٰ مِن المُسلِمِين أكثرُ مِن اليَهودِ..

تَصَوَّرْ أنتَ -إذا بَقِيَ الحالُ هكذا-؛ المُسلمُونَ يَتَفَرَّجُونَ[1]، و(الفِلسطِينِيُّون) يُذَبَّحُون؛ ماذا سَتَكُونُ النَّتيجةُ؟!

يُقتلُ يَهودِيٌّ، ويُقتَلُ مُقابِلَهُ عَشرةٌ مِن (الفِلَسطِينيِّين)، ويُسجَنُ الأُلوفُ..

ماذا تَكُونُ النَّتيجةُ؟!

هل يَكُونُ هذا انتِصارًا علىٰ اليَهود؟!

ليسَ هذا هو الطَّريقَ»[2].

---

(١) فالواجِبُ الكَبيرُ علىٰ عُمومِ المُسلِمِين؛ هو: نُصرةُ إخوانِهِم (الفِلَسطِينيِّين)؛ لا مُجَرَّد الشَّجْب! والاستِنكار! وإظهار (القَلَق!)!!

(٢) «سلسلة الهُدىٰ والنُّور» (٣١٧).

وفي إحصائيَّةٍ (وكَالة «مَعًا» الإخبارِيَّة): (١٧/ ١١/ ٢٠١٥): بَلَغَ عددُ شُهداءِ (فِلَسطِين) -ولا نُزكِّيهم علىٰ الله-: (٨٩) -بينهُم ١٧ طِفلًا، و٤ نساء-أَو أَكثَر-.

إضافةً إلىٰ أَكثرَ مِن (١٠٩٠٠) جَريحٍ، ومُصاب.

... عَدَا ما لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ مِن الأَسرَىٰ -فرَّجَ اللهُ كَربَهُم-.

و... بَلَغَ عَدَدُ قَتلَىٰ اليَهود -إلىٰ جَهَنَّمَ وبِئسَ المَصِير-: (١٤)! وجَرحاهُم: (٣٨٢)!!

○ **المَـصالِحُ العامَّـةُ - للأُمَّـةِ - أَوْلَـى مِـن المـصالحِ الخاصَّة:**

وعندَما سُئلَ سَماحةُ أُستاذِنا **الشَّيخِ ابنِ بازٍ** -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- عن نَهْبِ أَموالِ اليَهودِ، وأَخذِ أولادِهِم؟ قال:

«إنْ كانَ ذلك مُمْكِنًا -بِدُونِ مَضَرَّةٍ علىٰ المُسلمِين-: فلا بأسَ بذلك.

أمَّا إنْ كان نَهْبُ أموالِهِم -أو أَخذُ أولادِهِم[1] -يترتَّبُ عليهِم ضَرَرُ المُسلمِين المُقيمِين بينهُم: فلا يَنبغِي ذلك؛ لئلَّا يترتَّب علىٰ إضرارِهم ما هو أضرُّ علىٰ غيرِهِم مِن المُسلمِين».

مِن أَجْلِ ذلكَ: قالَ الإمامُ العِزُّ بنُ عَبدِ السَّلامِ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «قواعِد الأحكام» (٢/ ٨٩):

«اعتناءُ الشَّرعِ بالمَصالحِ العامَّةِ أَوفَرُ وأَكثرُ مِن اعتِنائِهِ بالمَصالحِ الخاصَّةِ».

وقد قَدَّمتُ (ص٦٥-٦٦) كَلامَ سماحةِ أُستاذِنا الشيخِ ابنِ

(١) فَضلًا عن القَتْلِ.

باز -يَرْحَمُهُ اللهُ- في إيجابِهِ تَنزِيلَ القَواعِدِ الشَّرعِيَّةِ، ومُراعاتَها- مِن حَيثُ (المَصالِحِ والمَفاسِدِ) -فيما يَتَعَلَّقُ بحَرْبِ اليَهودِ.

فلا نُعِيدُ...

وقالَ سَماحَةُ أُستاذِنا الشيخ **محمدِ بنِ صالحِ العُثَيمين** في «شَرحِ رِياضِ الصَّالحِين» (١/ ٢٣٢) -مُستَنبِطًا مِن قِصَّةِ (الغُلامِ وأصحابِ الأُخدود) [(١)]، وكيف: «أنَّ هذا الغُلامَ دَلَّ المَلِكَ علىٰ أَمرٍ يَقتُلُهُ به، ويُهلِكُ به نَفسَه، وهو: أنْ يأخُذَ سَهْمًا مِن كِنانَتِه، ويَضَعَهُ في كَبِدِ القَوسِ، ويَقولَ: (باسمِ اللهِ رَبِّ الغُلامِ)...».

ثُمَّ قالَ:

«... قِصَّةُ الغُلام فيها إسلامُ كَثيرٍ مِن النَّاسِ؛ فكُلُّ مَن حَضَرَ في الصَّعِيدِ أَسلَمُوا.

أمَّا أنْ يَمُوتَ عَشرةٌ، أو عِشرون، أو مئةٌ أو مئتان -مِن العَدُوِّ-؛ فهذا لا يَقتضِي أنْ يُسلِمُوا، بل **رُبَّما يَتَعَنَّتُ العَدُوُّ أَكثرَ،**

(١) رَواهُ مُسلمٌ (٣٠٠٥) عن صُهَيب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ويُوغِرُ صَدْرَهُ هذا العَمَلُ حتّىٰ يَفتِكَ بالمُسلمِينَ أشدَّ فَتْكٍ..».

وزادَ في «مجموع الفَتاوَىٰ» (٢٥/ ٣٥٦) -لهُ- تَعقيبًا علىٰ صَنيعِ الغُلامِ- في (القِصَّةِ) -نَفسِها-:

«... حَصَلَ فيه نَفْعٌ كَبيرٌ؛ آمَنَت أُمَّةٌ كامِلَةٌ.

فإذا حَصَلَ مِثلَ هذا؛ فيَقولُ الإنسانُ: أنا أَفدِي دِينِي بنَفْسِي، ولا يهمُّنِي[1].

أمَّا مُجرَّدُ أنْ يَقتُلَ عَشرةً أو عِشرين، أو ثلاثين! ثُمَّ رُبَّما تأخُذُ اليَهُودُ بالثَّأرِ، فتقتُلُ مِئات!

ولولا ما يُحاوِلُونَ -اليومَ- مِن عَقدِ الصُّلحِ والسَّلامِ -كما يَقُولونَ-: لَرَأَيتَ فِعالَهُم في الانتِقامِ مِن (الفِلَسطِينيِّين)...».

---

(١) أيْ وَاللهِ.

اللهمَّ ارزُقنا الشَّهادَةَ في سَبيلِكَ، وابتِغاءَ مَرضاتِك، مُقبِلِين غيرَ مُدبِرِين، ثابِتِين غَيرَ مُبَدِّلِين..

... يا أكرمَ الأكرَمِين.

قُلتُ:

هذا هو المَناطُ الشَّرعِيُّ المُعتبَرُ -عند عُلمائنا الربَّانِيِّين-؛ رَحمةً بالمُسلمِين، وحَقْنًا لِدماءِ المُوحِّدِين-:

التَّرجيحُ الدَّقيقُ بين (المصالحِ والمَفاسدِ) النَّاتِجَةِ عن الفِعْلِ -أيِّ فِعلٍ-وُجُودًا وعَدَمًا-كَثْرَةً وقِلَّةً-.

فهذه قَضِيَّةٌ مَبْدَئِيَّةٌ كُبْرَىٰ، يجِبُ أنْ لا يَختلِفَ فيها شَخصان! ولا يَنتطِحَ فيها كَبْشان!!

و(**النَّظَرُ العاطِفِيُّ غيرُ النَّظَرِ العِلمِيِّ**)[١]...

○ نَوعَا (المُحرَّم) - لِذاتِهِ، ولِغَيْرِه - :

وهذا مِن شُيُوخي الكُبَراءِ -رحِمَهُم اللهُ- تأصيلٌ دَقيقٌ لِما يَقولُهُ العُلماءُ[٢] الربَّانِيُّون -قَبْلًا-:

---

(١) هذا -كَمَا سَبَقَ- جُزْءٌ مِن كَلامِي في (فتوَاي!) الّتي شَوَّهُوها! ووَضَعُوها في غيرِ مَوضِعِها! وهَيَّجُوا عليها!

... ولا مِن مُستفِيد.

(٢) «مدارِج السَّالكِين» (١/ ٣٧٨) -للإمامِ ابنِ قيِّم الجَوزِيَّةِ -رَحِمَهُ اللهُ-.

المُحرَّمُ قِسمَان:

- مُحَرَّمٌ لِذاتِهِ.

- مُحَرَّمٌ لِغيرِه.

ومِنهُ: كُلُّ فِعلٍ شَرْعِيٍّ فِي نَفْسِهِ؛ لكنَّهُ استُعْمِلَ بِغيرِ ضوابطِهِ-؛ ممَّا قد يُؤدِّي إلىٰ مَفاسِدَ، أو مَصائِبَ -أكثر-؛ فهو مُحرَّمٌ لِغيرِه؛ لا لِذاتِهِ.

أمَّا إذا خَلا هذا الفِعلُ الشَّرعِيُّ مِن مَفسَدَةٍ؛ فحُكْمُهُ -بالشُّروطِ الشرعيَّة- هو حُكْمُهُ الشرعيُّ المَنصوصُ عليه بالأدِلَّةِ -نَفْسُه-.

فَهُم -رحِمَهُمُ اللهُ- عندَما يَمْنَعُونَ بعضَ الأفعالِ والتصرُّفات -في بَعضِ الظُّروفِ والأوقات- مِمَّا يَقومُ بها بعضُ أهلِنا في (فِلَسطين) -قتلًا لليَهُود، أو مُناوَشَةً لَهُم-:

لا يَمنعُونَها لذاتِها! وإنَّما يَمنعُونَها لِمَا (قد) يترتَّبُ عليها مِن أذًىٰ وتَشديدٍ -أكثرَ- عليهِم مِن اليَهُود المَلاعِين -الّذينَ هُم أكثرُ عددًا! وأشدُّ عُدَدًا!! وأنكَىٰ بَطْشًا-!!

○ **هل (يَجِبُ!) (الفِرارُ مِن الزَّحفِ) - أحيانًا - :**

حتَّىٰ (الفَرْضُ اللَّازِم) -في الجِهادِ المُباشِرِ -والمُواجَهَةِ- بصُورتِهِ المُتَّفَقِ عليها- إذا ترتَّبَ علىٰ المُسلمِينَ ضَرَرٌ راجِحٌ بسبَبِهِ-: فَلَهُ أحكامُهُ الخاصَّةُ الّتي قد لا يَتَقَبَّلُها مَن لَم يُرَوِّضْ نَفْسَهُ علىٰ قَبُولِ الحَقِّ- إذا خالَفَ هَواهُ أو عاطِفَتَهُ**!**-:

قال الإمامُ عِزُّ الدِّينِ ابنُ عَبدِ السَّلامِ الشافعيُّ -المُتوفَّىٰ سَنَةَ (٦٦٠) هجريَّة -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «قواعِد الأحكام بمَصالِح الأنام» (١/ ١١٢):

«التَّوَلِّي -يَومَ الزَّحفِ-: مَفسَدَةٌ كَبيرةٌ؛ لكنَّهُ واجِبٌ[1] إذا عَلِمَ أنَّهُ يُقاتِلُ مِن غَيرِ نِكايَةٍ بالكُفَّارِ؛ لأنَّ التَّغريرَ بالنُّفوسِ إنَّما جازَ لِمَا فيهِ مِن مَصلحةِ إعزازِ الدِّينِ -بالنِّكايَةِ في المُشرِكِينَ-.

فإذَا لَم تَحصُلِ النِّكايَةُ: وَجَبَ الانْهِزامُ؛ لِمَا في الثُّبوتِ مِن

---

(١) هو (**واجِبٌ**) -هُنا-، مع أنَّهُ (**كَبيرةٌ**) -هُناك- عَكسًا بِعَكس-!
وذلكَ لاختِلافِ الظُّروفِ والأحوالِ.
فتأمَّلْ...

فَواتِ النُّفوسِ، مع شِفاءِ صُدُورِ الكُفَّارِ، وإرغامِ أهلِ الإسلامِ.

وقد صارَ الثُّبوتُ -ها هُنا- مَفسدةً مَحضَةً، ليسَ في طَيِّها مَصلحةٌ»[1].

وهذا الحُكْمُ -الّذي قد يَصدُمُ الهُوجَ العاطِفِيِّين -غيرَ المُتَفَقِّهِين!- والّذي هو واقعٌ -هُنا- في الجِهادِ، والمُواجهَةِ، والاشتِباكِ المُباشِرِ: كيفَ الشَّأنُ به لَو كانَ فِيمَا دُونَ ذلك- ممَّا ليسَ مِثلَهُ -قَطْعًا-؟!

○ ماذا يُريدُ المُسلمُ الصَّادِقُ في منهجِهِ، الضَّابطُ عاطِفَتَهُ:

... **فالَّذي نُريدُهُ**: إعزازُ الدِّين.

الّذي نُريدُهُ: النِّكايةُ باليَهودِ المَلاعِين...

الّذِي نُريدُهُ: شِفاءُ صُدُورِ المُؤمنِين..

(١) وانظُر: «تَفسِير السَّمعانِي» (٢/ ٢٥٤)، و«المُغْني» (٩/ ٣١٨) -لابنِ قُدامة-.

الّذي نُريدُهُ: حِفظُ أهلِنا في (فِلَسطِين)..

الّذِي نُريدُهُ: عَودَةُ الجِهادِ (الحقِّ) في الأُمَّةِ -بالهُدَىٰ واليَقِين-..

الّذِي نُريدُهُ: تَحريرُ (فِلَسطِين) مِن الغاصِبِين..

الّذي نُريدُهُ: الثَّباتُ علىٰ المنهجِ القَويم عندَ المَصائِبِ والبَلايا...، لِيَكُونَ ذلك وَصْلَةً مَيمُونَةً إلىٰ النَّصرِ المُبِين، وعِزِّ المُسلِمِين..

○ الثَّباتُ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والحَديثِ:

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوَىٰ» (٤/ ٥٠):

«وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ والحديثِ: فما يُعْلَمُ أَحَدٌ مِن عُلمائِهِم -ولا صالحِ عامَّتِهِم -رَجَعَ- قطُّ- عن قَولِهِ واعتقادِهِ.

بل هُم أَعظمُ النَّاسِ صَبْرًا علىٰ ذلكَ -وإنِ امْتُحِنُوا بأنواعِ المِحَن، وفُتِنُوا بأنواعِ الفِتَن..».

... اللهُمَّ اجْعَلْنَا -وإيَّاكُم- مِنهُم -ومَعَهُم- يا رَبَّ العالَمِين-..

فلَن نُغَيِّرَ أحكامَ الدِّينِ والشَّرائِع: استِرضاءً لِعواطِفِ وحَماساتِ الشَّارِع!!

... والمُوفِّقُ اللهُ -لا رَبَّ سِواهُ-.



ثلاثُ مسائلَ

□ **الأُولَى: الأمان، والعَهدُ، والصُّلحُ:**

أُنَبِّهُ -مُؤَكِّدًا- قَبلَ كُلِّ شيءٍ-: إلىٰ أنَّ اليَهودَ قَومٌ غدَّارُون، خائِنُون..

لا عَهدَ لهُم ولا ذِمَّة..

لا وَفاءَ عندَهُم، ولا أمان..

ولكنَّا -نَنطلِقُ -في بَحْثِنَا- مِن واقِعٍ حَياتِيٍّ مُشاهَدٍ مَحسُوسٍ؛ اضْطُرَّ له أهلُنا المُحتلُّون في (فِلَسطِين)؛ بسببِ ظُروفِهم الصَّعبةِ، وأوضاعِهِم العَسِرَة -أعانَهُمُ اللهُ-.

فمِن ضِمنِ الكلامِ الّذي صَدَرَ عَنِّي في (فتوَاي!) -المحدُودة- ذات الدَّقِيقَتَين!- والّتي عمَّمُوها فَشَوَّهُوها!-

وجيَّشُوا (!) -بسبَبِها- الخاصَّةَ والعامَّةَ -ضِدِّي- وقد أَجَبْتُ عن بعضِها -سابِقًا-، هو:

ما يَتَعَلَّقُ (بالأمانِ المُتبادَل) بَيْنَ (أفرادٍ) مِنَ الشَّعبِ (الفِلَسطِينيِّ) -المُحتلِّين- قَلُّوا أو كَثُرُوا-، وبَيْنَ المَدنِيِّين المُسالِمِين[1] -مِن اليهود -المَلاعِين-.

وكيف أنَّ في هذه المُسالَمَةِ -شِئنَا أمْ أَبَيْنَا- تَأمِينًا -ولو بالاضطِرار!- لِمُقوِّمَاتِ (الحياةِ البشريَّةِ الإنسانيَّة)[2] -الطبيعيَّة لهؤلاءِ (الفِلَسطِينيِّين) المُحتلِّين المُستضعَفِين -علىٰ ما شَرَحتُ -آنِفًا- بِما يَنْتَفِعُ به شَعبُنا (الفِلَسطِينيُّ) -أكثرَ وأوفَرَ- واقِعًا مَنظُورًا لا تَردُّدَ فيهِ-.

---

(١) انظُر ما تَقَدَّمَ (ص٢٥-٢٨) مِن بَيانِ مَوقِفِ الدُّكتور يُوسُف القَرَضاوِيِّ مِن (اليَهُود) -المُسالِمِين-!!

(٢) انظُر ما سَبَقَ شَرحُهُ (ص٥٨-٦١) حَولَ ما ذَكَرْتُهُ بشأنِ: **(الماءِ والكَهرباء والمال)!!**

○ **(الصُّلحُ)، و(الهُدنَةُ) مع (الدَّولةِ)، غيرُ ما يَكُونُ مع (الأفرادِ):**

وهذا (الأمانُ) -أو (التَّأمينُ)- أَمرٌ إضافِيٌّ علىٰ ما هُو مَعقودٌ مِن صُلحٍ[1] بَيْن (دَوْلَة فِلَسْطِين)، وبَيْن دَولةِ اليَهود

(١) ولَئِنْ رَأَىٰ بعضٌ مِنَّا (!): أنَّ هذا (الصُّلحَ) -أو (الهُدْنَةَ) -مُخالِفٌ للشَّرْعِ! فلَهُ أنْ يُبَيِّنَ ما يَعتقِدُهُ مِن حُكْمِ الشَّرعِ فيه -بالعِلْمِ والحِلْم-، مع إقرارِهِ -الواقِعِيِّ- بما لا يَستطيعُ مُخالفَتَهُ مِن أُمورٍ كائنَةٍ -بِأَمْرِ وَلِيِّ الأَمرِ- ليس هو ذا صِلَةٍ بها -فضْلًا أنْ يَقدِرَ علىٰ رَدِّها-.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -كما في «منهاج السُّنَّةِ النبويَّة» (١/ ٥٤٧):

«أهلُ السُّنَّةِ يُخبِرُونَ **بالواقِعِ**، ويأمُرونَ **بالواجِبِ**؛ فيَشْهَدُونَ بما **وَقَعَ**، ويَأمُرُونَ بِمَا أَمَرَ اللهُ ورَسُولُهُ..».

وقال -رَحِمَهُ اللهُ- كما في «جامِعِ الرَّسائل» (٢/ ٣٠٥ - ط. محمد رشاد سالم):

«والمُؤمنُ يَنبغِي لهُ أنْ يَعرِفَ الشُّرورَ **الواقِعَةَ** ومَراتِبَها -في الكِتابِ والسُّنَّةِ-؛ كما يَعرِفُ الخَيْراتِ الواقِعَةَ ومَراتِبَها -في الكِتابِ والسُّنَّةِ-، فيُفَرِّقُ بَيْنَ أحكامِ الأُمورِ **الواقِعَةِ** الكائنَةِ -والّتي يُرادُ إيقاعُها في الكِتابِ والسُّنَّةِ-؛ لِيُقدِّمَ ما هو أَكثرُ خَيْرًا وأَقَلُّ شَرًّا علىٰ ما هو دُونَهُ، ويَدفعَ أعظمَ الشَّرَّيْنِ باحتِمالِ أدناهُما، ويَجتلِبَ أعظمَ الخَيْرَيْنِ بِفَواتِ أدناهُما. =

-المَسْخ-!

وكذلك هو أَمْرٌ زائدٌ علىٰ ما هو مَعلومٌ واقِعٌ -ولو عن طَريقِ وُسَطَاء!-: مِن (هُدْنَة) بَيْنَ دَولة اليَهود -المَسْخ!-، و(حُكُومة حماس) -في غَزَّة -فَرَّجَ اللهُ كَرْبَها[1]-.

و(الهُدنَةُ) هي (الصُّلحُ) -سواءً بِسَواءٍ-؛ كما هُو مَروِيٌّ عند أَبِي داود (٤٢٩٢)، وابنِ ماجَه (٤٠٨٨) -بسَندٍ صَحيح- عن حسَّانَ بنِ عَطِيَّةَ، قال:

= فإنَّ مَن لم يَعرِف **الواقِعَ** في الخَلْقِ، **والواجِبَ** في الدِّينِ: لَمْ يَعرِفْ أحكامَ اللهِ في عِبادِهِ.

وإذا لَم يَعرِفْ ذلك: كان قَولُهُ وعَمَلُهُ بجَهْلٍ -ومَن عَبَدَ اللهَ بغيرِ عِلْمٍ كان ما يُفسِدُ أكثر ممَّا يُصلِحُ..-».

(١) ولو وَسَّعْنا (!) القولَ -شيئًا-ما-:

فماذا يَقولُ المُعترِضُون -المُعارِضُون- بشأنِ (بِلادِ الأندلُس -الإسلاميَّة-)- إسبانيا -اليومَ-؟!

وماذا يُوجِبُون (!) علىٰ مِئاتِ الأُلوفِ -بل المَلايِين!- مِن العَرَبِ والمُسلِمين- فيها-؟

أَمْ أنَّه التَّناقُضُ في الأحكام!! -بِلا إِحكام-!!

مالَ مَكحُولٌ وابنُ أبي زَكريَّا إلىٰ خالِدِ بنِ مَعدانَ -ومِلْتُ مَعَهُم-، فحدَّثَنَا عن جُبَيْرِ بنِ نُفَيْر- عن (الهُدْنَةِ)-، قال: قال جُبَيْرٌ:

انْطَلِقْ بِنَا إلىٰ ذِي مِخبَرٍ -رَجُلٍ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ-، فأتَيْناهُ، فسألَهُ جُبَيْرٌ عن (الهُدنَةِ)؟ فقال: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يَقولُ:

«**(ستُصالِحُونَ) الرُّومَ (صُلحًا) آمِنًا، فتَغْزُونَ أنتُم وهُم عَدُوًّا مِن ورائِكُم...**» -إلخ-.

○ **مِن أحكامِ (الصُّلحِ)، وتَفصِيلاتِه:**

نَعَم -مِن جِهَةٍ أُخرَىٰ-:

١- ثَمَّةَ فَرْقٌ: بَيْنَ (الصُّلحِ) المُتعلِّقِ بالدُّوَلِ، و(الصُّلحِ) -أو (التَّأمِين) -المُتعلِّق بالأفرادِ.

٢- وفَرْقٌ آخَرُ -كذلك-: بَيْنَ (الصُّلْحِ) المُؤقَّت، و(الصُّلحِ) المُؤبَّد -في غيرِ احتِلالِ أرضٍ إسلاميَّةٍ-.

٣- وفَـرْقٌ ثالِـثٌ: بَـيْنَ (الـصُّلْحِ) الّـذي يَقتَـضِي التَّمليـك المُؤقَّـت -بالهُدنـةِ- لأرضٍ إسـلامِيَّةٍ مُحْتَلَّـة، وبَـيْنَ (الـصُّلحِ) المُقتضِي للتَّمليكِ المُؤبَّدِ لهذه الأرضِ الإسلامِيَّةِ المُحْتَلَّة.

٤- وفَرْقٌ رابعٌ: أنَّ هذا (الـصُّلحَ) أو (الهُدنَـةَ) -لا يَلـزمُ مِنهُ مُوادَّةُ اليَهودِ، ولا حُبُّهُم، ولا الرِّضا عنهُم.

وإنَّمـا هُـو مُقتضٍ للأَمـنِ المُتبـادَلِ -بحَسَبِ الاتِّفـاقِ- بـين الطَّرَفَيْنِ، وكَفِّ الأذَىٰ فيما بَيْنَهُما.

ولهـذا -كُلِّـهِ- تَفاصِـيلُهُ العلميَّـةُ الفِقهيَّـةُ الكَثيـرةُ؛ فـانظُر: «الموسوعَة الفِقهيَّة» (٤٢/ ٢٠٦ و٢٢٢)، و«أحكام أهل الذِّمَّة» (٢/ ٨٧٣) -للإمامِ ابنِ قَيِّم الجَوزِيَّـة-رَحِمَهُ اللهُ-، و«فتـاوَىٰ الـشيخ ابن باز» (٨/ ٢١٩) -وغيرَها-.

○ (التَّأمِين) - أو (الأمـان) - بَـيْنَ أَفـرادِ (الفِلَسطِينيِّين)، واليَهُود:

وبَحثُنا -هذا- مُتعلِّقٌ بـأنواعِ (التَّـأمِين) بَيْنَ (الفِلَسطِينِيِّين)، والأفـرادِ المُـسالِمِين مِـن اليَهـود -الّـذينَ يَعمَـلُ معهُـم

(الفِلَسطِينِيُّون)، ويَتَعاقَدُونَ معهُم علىٰ ذلك -كَواقِع ما لَهُ مِن دافِع- هو -عمليًّا- هكذا -في مَصلحةِ (الفِلَسطِينيِّين) -أكثر- كما يُدرِكُهُ أدنَىٰ مُتابعٍ-.

ويَخرُجُ مِن هذا البَحثِ -بالكُلِّيَّةِ-: كُلُّ مَن لا يَقَعُ عليه معنَىٰ (المُسالَمَة) -مِن هؤلاءِ اليَهُود- سواءٌ أكانَ مِن المَدنِيِّين، أو المُستوطِنِين، أو العَسكريِّين-.

قال الإمامُ ابنُ المُناصِفِ القُرطبيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في كِتابِهِ «الإنجاد في أبوابِ الجِهاد» (ص٣٠٩ - تحقيق الأخِ الشَّيخ مَشهور حسن):

«كُلُّ لَفظٍ -علىٰ أيِّ لُغَةٍ كان، واصطِلاحٍ حَدَثَ، أو إشارةٍ، أو رَمْزٍ -ونحوِ ذلك- ممَّا يُتفاهَمُ بمِثْلِهِ-:

يُشعِرُ به المُسلمُ الحربيَّ[١] أمانًا.

---

(١) قال أُستاذُنا الشيخُ محمدُ بنُ صالح العُثَيمين في «الشَّرح المُمتِع» (١٤/ ٣٦):

«الحربي؛ هو: الكافرُ الَّذي بَيْنَنَا وبَيْنَهُ حَرْبٌ، وليسَ بَيْنَنَا وبَيْنَهُ=

أو **يَستشعَرُ** منهُ الحربيُّ الأمانَ -سواءٌ أرادَهُ المُسلمُ أو لا-:

فهو أمانٌ في الحالِ -ممَّا وافَقَ ما قَصَدَهُ المُسلمُ مِن ذلك-، ولَم يكُن فيه وَجهٌ مِن وُجوهِ الفَسادِ-.

ويَجِبُ إمضاؤُهُ، والوفاءُ به إلىٰ غايتِهِ.

وما لَم يكُن مُرادُهُ منهُ التَّأمِينَ -إلَّا أنَّ الحربيَّ نَزَلَ علىٰ ذلك -**مُستشعِرًا** فيه أمانًا-: وَجَبَ فيه ردُّ الحربِيِّ إلىٰ مَأمَنِهِ، ثُمَّ يَعُودُ الأَمرُ -معهُ- علىٰ أَوَّلِهِ.

ولا يَحِلُّ اغتِيالُهُ[1] علىٰ هذا الوَجْهِ -بِحالٍ-...».

=**عَهْدٌ؛ مِثل: اليهود الّذين احتلُّوا (فِلَسطِين)؛ فهؤلاء ليسَ بينَنا وبينَهُم عَهْدٌ...**».

قُلتُ: ومَفهومُ الكَلامِ -كما هُو جَلِيٌّ-: أنَّهُ إذا وُجِدَ العَهدُ: تَغَيَّرَ الحُكْمُ.

وانظُر «التَّشريع الجِنائي في الإسلام» (١/ ٥٣٣) -لعبدِ القادِر عودة-.

(١) رَوَىٰ أحمدُ (١٨٩٠)، والبيهقيُّ في «السُّنَنِ الكُبرىٰ» (١٨٨٣١) عن المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمَة -بسندٍ حَسَنٍ- في قِصَّةِ (صُلحِ الحُديبيةِ)- وما وَقَعَ فيها مِن شُروطٍ، وأحداثٍ- قال: =

○ أمانةُ الشَّرعِ الحَكِيمِ فـي حِفظِ العُهود:

فـانظُروا -بـربِّكُم- إلـىٰ أمانَـةِ الـشَّرعِ في حِفـظِ العَهـدِ والمُسالَمَةِ؛ حتّىٰ مع (الكافِرِ) = (الحَربِيِّ) -ولَو مِن قِبَلِ أفرادٍ مِن المُسلِمِين-.

فلـئِنْ لَـم يَكُـن عنـدَ هـؤلاءِ اليَهُـودِ -الكَفَـرَةِ المَلاعِـين المَخـذُولِين-[1] عَهْـدٌ؛ فالمُـسلمُونَ عنـدَهُم عَهْـدٌ؛ لِأنَّ عنـدَهُم

= «.. وصَرَخَ أبُو جَندَل -بأعلَىٰ صَوْتِهِ-: يا مَعاشِرَ المُسلِمِين، أتَرُدُّونَنِي إلىٰ أهلِ الشِّركِ، فيَفْتِنُونِي في دِينِي؟!

قال: فزادَ النَّاسُ شَرًّا إلىٰ ما بِهِم.

فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**يا أبا جَنْدَل، اصبِرْ، واحْتَسِبْ؛ فإنَّ اللهَ -عزَّ وجلَّ- جاعِلٌ لَكَ -ولِمَن مَعَكَ مِن المُسْتَضعَفِين- فَرَجًا ومَخْرَجًا.**

إنَّا قد عَقَدْنَا بَيْنَنا وبَيْنَ القَومِ صُلحًا، فأعطَيناهُم علىٰ ذلك، وأَعْطَوْنَا عليهِ عَهدًا، وإنَّا لَن نَغدِرَ بهِم».

(١) أَخَـذَ عَلَـيَّ بعـضُهُم (!): أنِّـي -في عَـدَدٍ مِـن كِتابـاتِي، أو لِقـاءاتِي التِّلِفزيونيَّةِ الّتي أُجرِيَت مَعِي- بسبَبِ (الفتوَىٰ!)-وبَعدَها-: أكثرتُ (!) مِن لَعْنِ اليَهُودِ، وسَبِّهِم، و..!!

... كذا!! =

شَرْعًا يَحكُمُهُم، وفِقْهًا يَنْصاعُونَ إليهِ...

○ **النُّزُولُ إلى (الصُّلح): لِظُرُوفٍ:**

وقال الإمامُ ابنُ كَثيرٍ في «تفسيرِهِ» (٤/ ٨٤) -مِن ضِمْنِ ما قالَهُ -عندَ تَفسيرِهِ الآيَةَ الكريمةَ: ﴿ قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ...﴾-:

«إذا كان العَدُوُّ كَثِيفًا؛ فإنَّهُ تَجُوزُ مُهادَنَتُهُم».

وقال الإمامُ الشافعيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في «الأُمّ» (٤/ ١٩٩):

= **فأَقُولُ له**: قد فَعَلْتُ ذلك في نَفْسِ (الفتوَىٰ!) -قَبلًا-غَيرَ مَرَّةٍ-!

وها هُوَ ذا كُلُّ مُسلمٍ يَتَبَرَّأُ مِن اليَهُود -ومَن مَعَهُم -سَبْعَ عَشرةَ مَرَّةً-: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾-في صَلاتِهِ المَفرُوضَةِ-كُلَّ يَومٍ ولَيلةٍ-؛ فَضْلًا عن صَلواتِ الرَّواتِبِ والنَّوافِلِ...

فكانَ ماذا؟!

لكنَّها النُّفوسُ الَّتي أعْمَاهَا الحِقدُ؛ فصارَت تَشُكُّ -بل تُشكِّكُ!- في كُلِّ ما لا تَهْوَىٰ!

ثُمَّ -مِن جِهَةٍ أُخرَىٰ-: واحِدٌ يَفرَحُ لِلَعْنِي اليَهُودَ! وآخَرُ يَنْتَقِدُنِي!!

وكلاهُما علىٰ غَيرِ سَداد -ناقِضًا، ومَنْقُوضًا!-!!

«إذا ضَعُفَ المُسلمُونَ عن قِتالِ المُشركِين -أو طائِفَةٍ منهُم-: جازَ لهُم الكَفُّ عنهُم، ومُهادَنَتُهُم.

وقال -رَحِمَهُ اللهُ-: «لو زالَ ضَعْفُ المُسلِمِين: لَم يَجُز أنْ يَنبِذُوا إليهِم[1] -إلىٰ كمالِ المُدَّةِ-».

وقال -أيضًا-: «إذا **خافَ** مِنهُم خِيانَةً؛ لَم يَجُزْ له أنْ يَنبِذَ إليهِم؛ إلّا أنْ تَقومَ دَلالةٌ علىٰ ذلك -مِن خَبَرٍ أو عَيانٍ-.

وإذا لَم يَكُن إلّا **مُجَرَّدُ الظَّنِّ**؛ فلْيُتِمَّ عَهدَهُم إلىٰ مُدَّتِهِم».

نَقَلَ ذلك -كُلَّهُ- مُقِرًّا له -الإمامُ ابنُ المناصِف في «الإنجاد» (٢/ ٣٢٨ - بتحقيقِ أخِينا الشيخِ مَشهور حَسَن).

وعلَّقَ أخُونَا الشيخُ مشهور -قائلًا-:

«فجُمهُورُ العُلماءِ -عَدَا الحَنفِيَّةَ- يَرَوْنَ أنَّ عَقْدَ الهُدْنَةِ يَلزَمُ الوَفاءُ به؛ حتّىٰ تَنتَهِيَ مُدَّتُهُ -ما لَم تَظهرْ دَلائلُ الخِيانَةِ-؛ فيصِحَّ -عندَئذٍ- نَبْذُهُ -في الحالِ-».

---

(١) أي: يُبطِلُوا عَهْدَهُم.

وقالَ الإمامُ النَّوَوِيُّ في «شَرحِ صَحيحِ مُسلم» (١٢/ ٤٥):

«واتَّفَقَ العُلماءُ علىٰ جَوازِ خِداعِ الكُفَّارِ في الحَرْبِ -كيفَما أَمكَنَ-؛ إلَّا أنْ يَكُونَ فيهِ نَقضُ عَهدٍ وأَمانٍ: فلا يَجُوزُ».

○ **النَّصرُ للمُسلمِين - ولَو بَعدَ حِين - :**

ومع ذلك -كُلِّهِ- أَقولُ -كما قالَهُ-مِن قَدِيمٍ- بعضُ كِبارِ السِّياسيِّين - في بِلادِنا الأُرْدُنِّيَّةِ المُبارَكَةِ-:

(سلامُنا مع اليَهُودِ استراتِيجيٌّ [سياسيٌّ]، لا أَيديولوجِيٌّ [عَقائِدِيٌّ]..).

... فالمُواجَهَةُ العُظْمَىٰ بَيْنَ (أهلِ الإسلامِ)، و(اليَهُودِ): قادِمَةٌ -بِلَا أَدْنَىٰ رَيْبٍ-، والنَّصرُ فيها لِأَهلِ الإسلامِ -علىٰ اليَهُود- حَقًّا يَقِينًا-:

رَوَىٰ مُسلمٌ (٢٩٢٢) عن أَبِي هُريرةَ، أنَّ رَسولَ الله ﷺ قال: **«لا تَقُومُ السَّاعةُ حتَّىٰ يُقاتِلَ المُسلمُونَ اليَهودَ، فيَقتُلَهُمُ المُسلمُونَ، حتّىٰ يَختبِئَ اليَهُودِيُّ مِن وَراءِ الحَجَرِ والشَّجَرِ، فيَقولَ الحَجَرُ -أو: الشَّجَرُ-: يا مُسلِمُ! يا عَبْدَ اللهِ! هذا يَهُودِيٌّ**

خَلْفِي، فتَعالَ فاقْتُلْهُ، إلَّا الغَرْقَد؛ فإنَّهُ مِن شَجَرِ اليَهُودِ».

○ رسالةٌ إلى اليَهُود:

وها هِيَ ذِي رِسالةٌ -صَريحةٌ- أُوجِّهُهَا لليَهُودِ -في خِتامِ كِتابِي -هذا-، لا بُدَّ سَيَقْرَؤونَها- أو تَصِلُهُم-:

سُخْطًا وسُحْقًا لَكُم وعَلَيكُم -يا يَهُودُ- يا إخوانَ القِرَدَةِ والخَنازِير-..

لَقَد عَرَّفَنا اللهُ في كتابِهِ -الَّذِي تَعرِفُونَهُ كَمَا تَعرِفُونَ أبناءَكُم!-: بِقَذاراتِكُم، وقَبِيحِ أخلاقِكُم، وانْتِهازِيَّتِكُم الخَبِيثَةِ السَّوداء، وحِقدِكُم البَهِيم...

ولقد عايَنَّا ذلك -كُلَّهُ-، واكْتَوَيْنَا بنارِهِ وظُلْمِه وظَلامِهِ -فيما تُمارِسُونَهُ ضدَّ شَعْبِنَا المُحتلّ الأعزَل -إلَّا مِن إيمانِهِ بربِّهِ، ويَقِينِهِ بنَصْرِهِ ودَحْرِكُم-، وضدَّ أهلِنا المَقهُورِينَ الصَّابِرِين - تحتَ سِياطِ جَبَرُوتِكُم اللَّئيم، واحتِلالِكُم الغاشِم-...

ولئِنْ نَقَلْتُم (!) -لِخُبْثِكُم، وبِخُبْثِكُم!- شيئًا مِمَّا هُو حُجَّةٌ عليكُم -مِن بعضِ قَوْلِي وكَلامِي!- في واقِعٍ غيرِ ما نحنُ فيه،

وظَـرْفٍ مُغـايرٍ لِأحوالِنـا!-حِفظًـا لِبَيْـضَةِ المُـسلمِين المُحتلِّـين وجَماعتِهِم؛ لا حِرْصًـا -ولـو في أدنـاهُ!- علـيكُم-؛ فـأَقُولُ لَكُـم -سَواءٌ أَخطَأْتُ في سابِقِ (فَتْواي!)-أَمْ أَصَبْتُ-:

اخْسَؤوا...

فهـذه حَلْقَـةٌ مَكـرورَةٌ مِـن سِلـسِلَةِ سَـجِيَّتِكُم المـاكِرَةِ النَّكـراءِ اللَّعُـوبِ، وخُبْثِكُم الفـاجِرِ اللَّعِين؛ لِبَـثِّ المَزيـدَ مِـن الفِـتَنِ بَـيْنَ المُـسلمِين، وإشـغالِهِم عـن واجِـبِهِم الأعظـمِ في التَّوحيـدِ والوحْدَةِ-تأليبًا باطِلًا، ومَكْرًا فاشِلًا- سيَنْعَكِسُ عليكُم بِنَقِيضِ قَـصدِكُم- إنْ شـاءَ اللهُ-؛ لِيَـؤولَ صـاعِقَةً ربَّانِيَّـةً عُلْوِيَّـةً: تُزلـزِلُ الأرضَ مِـن تحـتِ أقـدامِكُم، وتُـسقِطُ كيـانَكُم المَهـزوزَ الـواهِي الواهِنَ الآفِلَ؛ لِيَكُونَ شُهداؤُنا -إنْ شاءَ اللهُ- في النَّعِيم، وقَتْلاكُم في الجَحِيم..

ولقد وَعَدَنَا رَبُّنا -وَوَعْدُهُ الحَقُّ-: أنَّ النَّصْرَ قـادِمٌ، وأنَّ العِـزَّ آتٍ؛ **فلا تَفْرَحُوا، ولَن تُفلِحُوا..**

ولَئِنْ كانَ للباطِلِ جَولَـة: فللحَـقِّ جَـولاتٌ، وإنْ كـان لليَهُـودِ

دَولَة –ولَو مَمْسُوخَة!–: فللإسلامِ دُوَلٌ.

﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ﴾[1]، «ولكِنَّكُم تَستعجِلُون»[2].

□ **المَسألةُ الثَّانِيَةُ: المُبادَأَةُ بالاعتِداءِ مِن اليَهُود:**

وقد أَثارَها –بِغيرِ إدراكٍ صَحيح– مُجَيِّشُو (الفتوَىٰ!) ضِدِّي –للفِتْنَةِ!–أيضًا–، وهي: مُتعلِّقَةٌ بما ذَكَرْتُهُ حولَ الجُندِيّ العسكريّ الحامِل للسِّلاح –وهو يَمشِي في الشَّارِعِ (الفِلَسْطِينيِّ)– مِن غيرِ وُجودِ المُواجَهات، والاشتِباكات، أو (الانتِفاضات)– أو تربُّصِ بعضِهم ببعضٍ–.

وقد سألتُ –في المَجلِسِ (الخاصِّ!) الّذي صَدَرَت فيه (الفتوَىٰ!)– سُؤالًا، وقُلتُ قَولًا:

□ أمّا **السُّؤالُ**؛ فهو:

هذا الجُندِيّ الماشي في الشَّارع: هل كُلُّ مُسلمٍ يَراهُ في الشَّارِعِ يَقتُلُهُ؟!

(١) ونَرجُو رَبَّنا أنْ يَكُونَ قَرِيبًا...

(٢) رَواهُ البُخاريُّ (٣٦١٢) عن خَبَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

□ وأمّا **القَولُ**؛ فهو:

أنَّ اليَهودَ: مَن لم يَعْتَدِ عليهِم لا يَعتدُونَ عليه!

والجوابُ علىٰ السُّؤالِ الأوَّل: (**لا**) -باليَقِين-.

وتَعليلُهُ: أنَّهُ لو كان ذلك كذلك؛ لكانَت المَقاتِلُ بَيْنَ العرَبِ واليَهود لَم تَقِف! و... لَن تَقِفَ!

ولَمَا قُلْنَا: (انتِفاضَة)، أو (غير انتِفاضَة)!

فالكُلُّ سَواءٌ!!

والواقِعُ غيرُ ذلك -تمامًا- كما هُوَ مُشاهَدٌ-.

وضِدُّ هذا: سَيَكُونُ مَفسَدَةً كُبْرَىٰ علىٰ عُمومِ الشَّعْبِ (الفِلَسطِينيِّ) -وأَفرادِهِ-.

وهو نَفْسُ ما نَقَلْتُهُ -مِن مَناطِ الحُكْمِ الّذِي بَنَيْتُ عليهِ (الفَتْوَىٰ!) -عن مشايخِنا الكِبارِ -الثَّلاثَةِ- ابنِ بازٍ، والألبانِيِّ، والعُثَيمِين -رَحِمَهُمُ اللهُ- أجمعِين-.

وهو -كذلكَ- ما نَبَّهَ عليهِ أَخُونَا المُكَرَّمُ فَضيلةُ الشَّيخِ

مَشهور حَسَن -حفِظَهُ اللهُ-فيمَا نَقَلْتُهُ عنهُ -أيضًا-.

نَعَم؛ تَحدُثُ عمليَّاتُ تَعَدٍّ كَثيرةٌ مِن اليَهُودِ المَلاعِين علىٰ أَطفال! أو نِساء! أو شُيوخ -فضْلًا عن الرِّجالِ والشَّبابِ-فهذه سِماتُهُم وصِفاتُهُم- ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾...

لكِنْ لا تَصِلُ إلىٰ أنْ تَكُونَ ظاهِرَةً هي الأصلُ في حياةِ الشَّعبِ (الفِلَسْطِينيِّ) -في الشَّارعِ (الفِلَسْطِينيِّ)-...

وها هِيَ ذِي نَحوُ سَبعينَ سنةً مَضَت: مِن أكبَرِ دَليلٍ علىٰ ذلك- بالرُّغمِ مِن مَكْرِ اليَهودِ،واعتِداءاتِهم،وغَدْرِهِم المُتكرِّر-.

○ **عَوْدٌ عَلَى بِناءِ الأحكامِ على التَّرجِيحِ بَيْنَ (المَصالِح والمَفاسِد):**

وقد عَلَّقْتُ -في المَجلِسِ -نَفْسِهِ- علىٰ ذلك -قائلًا-:

«لكِنَّ هذا (**الحُكْمَ الجُمْلِيَّ**)[1] لا يَظُنُّ أحدٌ أنَّنَا نُدافِعُ بهِ عن اليهودِ المَلاعِينِ!

(١) انظُر ما تَقَدَّمَ (ص٣٦-٣٨).

لكِنْ: هذا هو الواقع».

وما حَذَّرْتُ منهُ: طارَ بِهِ أَهلُ التَّرَبُّصِ مِن مُهَيِّجِي الفِتنةِ علىٰ (الفتوَىٰ!)-ذَوِي الهَوَىٰ والطَّيْشِ!-، واعْتَمَدُوهُ -عَكْسًا بعَكْس-!

... وا أسَفَاه!!

ثُمَّ قُلتُ -هُناك-:

«وإلَّا لو كُلُّ واحدٍ [مِن اليَهود] يجِدُونَهُ [مِن المُسلمِين]: يَقتُلُونَهُ: ما بَقِيَ أحدٌ في (فِلَسطِين) [هلاكًا وقَتْلًا].

ولَهَاجَرَ النّاسُ [البقيَّةُ مِن الأحياءِ] مِن (فِلَسطِين)، وأكمَلُوا هُروبَهُم[1] -ولا أَقولُ: (هِجرتَهُم) -إلىٰ أَقطارِ الدُّنيا-».

---

(١) وأنا -في هذا الوَصْفِ- لا أُعَمِّمُ.

فالهِجرةُ لَها وَصْفٌ شَرعِيٌّ، واعتبارٌ دِينيٌّ:

فـ: «الهِجرةُ مِن الأعمالِ الصَّالحَةِ؛ لأنَّها يُقْصَدُ بها اللهُ ورسُولُهُ، وكُلُّ عَمَلٍ يُقصَدُ بِهِ اللهُ ورسولُهُ: فإنَّهُ مِن الأعمالِ الصَّالِحَةِ؛ لأنَّكَ قَصَدْتَ التَّقَرُّبَ إلىٰ اللهِ، والتَّقَرُّبُ إلَىٰ اللهِ هُو العِبادَةُ» -كما قالَ الشيخُ العُثَيمين في «شَرح الأربَعِين» (ص١٦)-. =

○ حِفظُ دِماءِ وأرواحِ المُسلمِين في (فِلَسطِين):

وهذا هو المَقصِدُ الأساسُ مِن كُلِّ كَلامِي -الّذي كان في (المجلِس)-الخاصّ- الّذي صَدَرَت فيهِ (الفتوَىٰ!)-: **المُحافَظَةُ علىٰ دِماءِ وأرواحِ المُسلمِين[1] في (فِلَسطِين)،**

= وأَستغفِرُ رَبِّي -تعالىٰ- عمَّا/ عمَّن = قد يُصِيبُهُ بَعضُ لَفظِي وليسَ هو مُستحِقَّه -مِن (اللّاجِئِين)، أو (النَّازِحين) -(الفِلَسطِينيِّين)-.

(تَنبيهٌ):

أثارَ المُهيِّجُون، المُجَيِّشُون، المُثَوِّرُون -أنفُسُهم!- أو مَن وَراءَهُم! أو أمامَهُم!- قديمًا-: علىٰ شيخِنا الإمامِ الألبانِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- فَتواهُ (الدَّقيقة) -حولَ مَوضوعٍ (فِقهِيٍّ) ذِي صِلَةٍ بالهِجرةِ! و(فِلَسطِين)!!

وهذا مِن تَناقُضِهِم في مَواقِفِهِم -ذاتِ الأهواءِ- بَيْنَ الشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ-، وتِلمِيذِه -عَفَا اللهُ عنهُ-!

وانظُر: «سِلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (٢٨٥٧)، و(٣٢١٤) -لشيخِنا- لِمَعرِفَةِ مُلَخَّصِ تأرِيخِ فِتْنَتِهِم الأُولَىٰ -تِلكَ- معَ شيخِنا -رَحْمَةُ اللهِ عليه-.

وكَمَا آلَت فِتنتُهُم الأُولَىٰ (!) إلىٰ غَياهِبِ النِّسيانِ!! فها هي ذِي فِتنتُهُم الثَّانِيَة (!!) أَقرَبُ إلىٰ أنْ تَكُونَ زَوْبَعَةً فِي فُنْجَان!

... مع التَّنبيهِ: إلىٰ أنَّ (إذاعةَ اليَهود!) نَقَلَت -يومَئذٍ- كَلامَ شيخِنا -أيضًا-!

(١) انظُر ما تَقَدَّمَ (ص٨١-٨٦) مِن كَلامِ شيوخِي الأجِلَّاء: ابنِ بازٍ=

وإحرازُ جَماعتِهم مِن عَدُوِّهِم اليَهودِيِّ اللَّعِين...

لأنَّ هذا هو المَصلحةُ الأرجَحُ في ظُروفِهِم الحاليَّةِ -أعانَهُمُ اللهُ، ونَصَرَهُم علىٰ عَدُوِّهِم-.

○ **نَعَم؛ اليَهُود مُعْتَدُون:**

وأمَّا أنَّ اليَهودَ لا يَعْتَدُونَ -يَعنِي: لا يَبدَؤونَ بالعُدوانِ-؛ فهذا هو الحُكْمُ العامُّ السَّائدُ -كما هو مَنظُورٌ مُشاهَدٌ- علىٰ غَدْرٍ مُتكرِّرٍ -قَذِرٍ لَئيمٍ -منهُم- مُتفرِّقِ الزَّمان والمَكان-...

وإلَّا؛ فلَو كانَ عَكسَهُ وضِدَّه: لَمَا رأيتَ مِئاتِ (الفِلَسطِينيِّين) يَتَنَقَّلُونَ -كُلَّ حِين- داخِلَ وَطَنِهِم- وعلىٰ مَرْأىٰ مِن جُنودِ اليَهُود وبَنادِقِهم! وأسلِحَتِهم! ودبَّاباتِهم!!!

وقد عَلَّلْتُ السَّبَبَ (الباطِنَ) -الحَقِيقِيَّ- لهذا الصَّنِيعِ اليَهودِيِّ الماكِرِ -في (الفَتوَىٰ!)- نَفْسِها -مُبَيِّنًا خُبْثَهُم، وسُوءَهُم، وكَيْدَهُم- قائلًا-:

=والألبانِيِّ وابنِ عُثَيمين -رَحِمَهُم اللهُ- في تَأصِيلِ هذا الحُكْمِ الدَّقِيق العَمِيق -علىٰ (قاعدةِ المَصالحِ والمَفاسِدِ)-.

«كَمَا قُلْتُ -وأُكَرِّرُ-: **هذا ليسَ إلَّا مِن خُبْثِهِم! وليسَ إلَّا مِن كُفْرِهِم**[(١)]!

لكنْ؛ هُم [أي: اليَهُود] عندَهُم مبادئ يُرِيدُون إظهارَها للنّاس: أنَّنا نحنُ [اليهود] خَيرٌ مِن المُسلِمِين الّذينَ يُقاتِلُونَنَا، ويَبدَؤونَ القِتالَ، ونحنُ لا نَفعلُ ذلك بِهِم».

... سياسةً ماكِرَةً، ونِفاقًا لَعُوبًا، واستِفْزازًا خَبيثًا مُستمِرًّا...

○ **مَتَى يَنْقُضُ (الفِلَسطِينيُّ) تأمِينَه لليهُودِيِّ:**

... وإضافةً علىٰ أَصلِ (الفَتْوَىٰ!) -المُثارَةِ ضِدِّي-، وبَعْدَ كُلِّ هذه التَّوضِيحات، والتَّفصِيلات والشُّروح، ورَبْطِ هذا المَوضوع الخَطِيرِ (بالمَصالِحِ والمَفاسدِ)؛ **أَقولُ** -حَولَ هاتَيْنِ النُّقطتَيْن الأَخِيرتَيْن -اللَّتَيْن هُما -عندَ مَن ناقَضَنِي وضادَّنِي (!) -رأسُ البَلاء!- أعنِي: مسألةَ (العَهدِ، وتأمِينِ اليَهودِ المَدنِيِّين)

(١) والمُهَيِّجُون ضدّ (الفَتْوَىٰ!) لَم يَأْبَهُوا بهذا التَّوضيح! ولَم يَرفَعُوا لهُ رَأسًا!!
إنَّهُ الهَوَىٰ -واللهِ-.

ومَسألةَ (مُبادَأَةِ الجُندِيِّ اليَهُودِيِّ -غير المُتعدِّي- بالقَتْلِ)-:

كَمَا أنَّ (العَهدَ)، و(التَّأمِينَ) -أصْلًا- كانَ **لِمَصلحَةٍ -راجِحَةٍ-** للمُسلمِ (الفِلَسْطِينيِّ)؛ فَـ :

* إذا تَرَتَّبَ علىٰ (نَقضِ العَهدِ) -القائمِ -المُتعلِّقِ بأَفرادِ المُسلمِين-وليسَ بالدَّولةِ المُسلمَةِ- كما قدَّمْتُ (ص٩٥-١٠٠)- **مصلحةٌ راجِحةٌ.**

* وكذلكَ: إذا تَرَتَّبَ علىٰ (المُبادَأَةِ بالقَتْلِ للجُندِيِّ اليَهُودِيِّ): **مَصلحةٌ راجِحَةٌ** -أيضًا-:

فإنَّ ذلكَ -كُلَّهُ-مع القُدرةِ عليهِ- إضافةً للمَصلحةِ الرَّاجِحَةِ، الغالِبَةِ علىٰ الظَّنِّ-بغيرِ مَفسَدَةٍ-: **(واجِبٌ).**

نَعَم؛ (واجبٌ) -عندَ القُدرةِ عَلَيْه- قَتْلُهُ، وقِتالُهُ، وقَلْبُ ظَهْرِ المِجَنِّ عليه- إذا تَرَتَّبَت علىٰ ذلك المَصلحةُ الأرجحُ، مع انْتِفاءِ المَفسَدَةِ الأشدِّ[1].

---

(١) قارِن بـ«الموسوعةِ الفقهيَّة الكُويتيَّة» (٤٢/ ٢٢٨).

فـ«الحَربِيُّ المُستأمَنُ إذا فَعَلَ شيئًا يُخالِفُ أَمانَهُ، ويَضُرُّ بالمُسلِمين: انْتَقَضَ أمانُهُ، وحَلَّ دَمُهُ ومالُهُ -كالحربِيِّ غيرِ المُستَأمَنِ-»[1].

قال الإمامُ السَّرَخْسِيُّ في «شَرحِ السِّيَرِ الكَبير» (١/ ٢٢٢):

«... الأَمانُ لا يُخرِجُ الحَرْبِيَّ مِن أنْ يَكُونَ حَرْبِيًّا؛ فإنَّ الحَربِيَّ -وإنْ أُومِنَ- فهو حَربِيٌّ مِن أهلِ الحَرْبِ؛ إلَّا أنَّهُ اعْتَرَضَ عارِضٌ يَمْنَعُ حُكْمَ هذا السَّبَبِ، ويُبطِلُهُ...».

«فأحكامُ الإسلامِ تَمنعُ مِن مُسالَمَةِ المُستعمِرين[2] إلَّا إلىٰ أَجَلٍ، وتُجِيزُ نَقضَ الهُدنةِ، والعَوْدَ إلىٰ الحَرْبِ -كُلَّما اقْتَضَت ذلكَ مَصلحةُ المُسلِمين والإسلام-»[3].

مع التَّنَبُّهِ -والتَّنْبِيه- إلىٰ أنَّ «للمَصالحِ (المَطلُوبَةِ) -شَرْعًا- والمَفاسِدِ (المَدفوعةِ) -شَرْعًا- ضَوابطَ:

---

(١) «اختِلاف الدَّارَين..» (٢/ ١٥٧) -لعبدِ العَزيزِ الأحمدِي-.

(٢) وَهُم المُحتلُّون -أنفُسُهم-.

(٣) «الإسلام وأوضاعنا السياسيَّة» (ص١٢٥) -لعبدِ القادِرِ عودة-.

مِن أَهَمِّها: النَّظَرُ إلىٰ المَصلحةِ -أو المَفسَدَةِ- بمِيزانِ الشَّرعِ؛ **لا بأهواءِ النُّفوسِ؛ لأنَّ النَّاسَ لَو تُرِكُوا وأهواءَهُم: لَمَا استطاعُوا الوُصولَ إلىٰ المَصالحِ!**

ولَو استطاعُوا: لَمَا تَحَقَّقَت لهُم مصَالحُهم -علىٰ الوَجهِ الأَكمَلِ-»[1].

○ القُدْرَةُ، وأَثَرُها في الأحكَامِ الشَّرْعِيَّةِ:

والقُدرةُ -فضلًا عن تَقديرِ المَصلحةِ والمَفسَدَةِ-: قد تَختلِفُ مِن شَخصٍ إلىٰ آخرٍ، أو بحَسَبِ الظُّروفِ والأحوالِ، أو باختِلافِ التَّقديراتِ:

فقد رَوَىٰ البُخاريُّ (٢٤٠)، ومُسلمٌ (١٧٩٤) عن ابنِ مَسعودٍ ﵁ قالَ: بينَما رَسولُ الله ﷺ يُصلِّي عندَ البَيْتِ، وأبو جَهْلٍ وأصحابٌ له جُلوسٌ -وقد نُحِرَت جُزُورٌ بالأَمْسِ- فقال أبو جَهْلٍ: أَيُّكُم يَقومُ إِلَىٰ سَلَا جُزُورِ بَنِي فُلانٍ، فيأخُذَهُ، فيَضَعَهُ فِي كَتِفَي مُحمَّدٍ -إذا سَجَدَ-؟

(١) «مَقاصِدُ الشَّريعة...» (ص٣٨٢) -لمحمد سَعد اليوبِيِّ-.

فانْبَعَثَ أشقَىٰ القومِ[1]، فأخذَهُ، فلمَّا سَجَدَ النبيُّ ﷺ، وضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيه.

قالَ: فاسْتَضْحَكُوا، وجَعَلَ بعضُهُم يَميلُ علىٰ بَعضٍ، وأنا قائمٌ أَنظُرُ [**لا أُغنِي شَيئًا**]- **لو كانَت لِي مَنَعَةٌ طَرَحْتُهُ عن ظَهْرِ رَسولِ الله ﷺ**.

والنَّبيُّ ﷺ ساجِدٌ ما يَرفَعُ رأسَهُ، حتَّىٰ انْطَلَقَ إنسانٌ، فأخبَرَ فاطِمَةَ، فجاءَت -وهي جُوَيْرِيَةٌ[2]- فطَرَحَتْهُ عنهُ، ثُمَّ أَقبَلَتْ عليهِم تَشتِمُهُم، فلمَّا قَضَىٰ النبيُّ ﷺ صَلاته: رَفَعَ صَوتَهُ، ثُمَّ دَعَا عليهِم -وكان إذا دَعَا: دَعَا -ثلاثًا-، وإذا سأَلَ سألَ ثلاثًا-، ثُمَّ

---

(١) هو عُقبةُ بنُ أبِي مُعَيط.

وانظُر «ذخيرة العُقبىٰ في شَرحِ المُجتبَىٰ» (٥/ ١٥٦) -للشَّيخِ محمد علي آدَم الإثيُوبِي-حفظهُ اللهُ-.

(٢) يعنِي: صَغيرة السِّنِّ.

وقَد طَغَىٰ لِساني، ونَبَا فَهْمِي -في بعضِ المَجالِسِ-، فقُلتُ: (هي وجُوَيرِيَةٌ!)؛ بدَلًا مِن أنْ أَقُولَ: «**وهِيَ جُوَيرِيَةٌ**»!

فأستغفِرُ اللهَ، وأتُوبُ إليهِ...

قالَ: «**اللهمَّ عليكَ بقُرَيش**» -ثلاثَ مَرَّات-، فلمَّا سَمِعُوا صَوتَهُ: ذَهَبَ عنهُم الضَّحِكُ، وخافُوا دَعوتَه...»[١].

- وقَولُهُ: «**لا أُغنِي شيئًا**»، قالَ الحافظُ ابنُ حَجَر في «فتح الباري» (١/ ٣٥٠):

«**أي: لا أُغنِي في كَفِّ شَرِّهِم، أو: لا أُغَيِّرُ شيئًا مِن فِعلِهِم**».

- وقولُهُ: «**لو كانَ لي مَنَعَةٌ**»: قال الإمامُ النَّوويُّ في «شَرح صحيح مُسلم» (١٢/ ١٥٢):

«**معناهُ: لو كان لي قُوَّةٌ تَمنعُ أذاهُم، أو كان لي عَشيرةٌ -بمكَّةَ- تمنعُنِي..**».

... فلَم يَقدِر ابنُ مَسعود -وهو رَجُلٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

وقَدِرَت فاطِمَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وهي امْرَأَةٌ -يومَئِذٍ- صَغيرةُ السِّنِّ-.

فتَأَمَّلْ...

---

(١) ولَفظُ الحديثِ لِمُسلمٍ، والزِّيادةُ للبُخاريِّ.

□ **المسألةُ الثَّالثةُ: مُراسَلَةُ الشيخِ ابنِ باز للشيخ أحمد شاكر - رحِمَهُما اللهُ -**(١):

فالّذِي قُلْتُهُ:

١- أنَّ الشَّيخَ ابنَ باز أَرسَلَ رِسالةً ناقِدَةً -ناصِحَةً- للشَّيخِ أحمدَ شاكر -أيَّامَ الاحتِلالِ الإنجليزيِّ لِمِصْرَ-.

٢- لأنَّ الشَّيخَ أحمد شاكِر أفتَىٰ: أنَّ أيَّ رَجُلٍ وَجَدَ إنجليزيًّا: قَتَلَهُ.

٣- وأنَّ الشَّيخَ ابنَ باز قالَ له: هذا لا يَجُوزُ؛ فهُنالِكَ مُعاهَداتٌ شَرعيَّةٌ تَحفظُ حُقوقَهُم ودِماءَهُم(٢).

---

(١) فقد اتَّهَمَنِي(!) غيرُ واحدٍ مِن المُتعجِّلِين(!) -المُتَرَصِّدِين!- بالتَّدليسِ والكَذِبِ -بسبَبِ جَهْلِهِم بدقائقِ هذِه المَسألةِ -وعدمِ إدراكِهِم لِحقائقِها، وتَواريخِها، وواقعِها-.

وهاك البَيانَ...

(٢) ونَصُّ كَلامِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-:

«... مُحارَبَةُ الإنجليزِ لِمَصْرَ لا تُوجِبُ انتِقَاضَ الهُدْنَةِ الّتي بَيْنَها وبَيْنَ دَولةٍ أُخرَىٰ مِن الدُّوَلِ الإسلامِيَّة. =

وهُنا لا بُدَّ -**للتَّوضيحِ الصَّحيح**- مِن بَيانِ أربعِ نِقاطٍ:

- **الأُولى**: أنَّ هذه الرِّسالةَ كانَت سَنَةَ (١٩٥١)، وهي السَّنَةُ الّتي أَلْغَت فيها مِصرُ مُعاهَدَةَ سنَة (١٩٣٦) مع الإنجليز[١].

- **الثَّانِيَة**: وهي السَّنَةُ -نَفسُها (١٩٥١) -الّتي وَقَعَت فيها الحَربُ بَيْنَ المِصريِّين والإنجليز،فيما عُرِفَ بـ(حرب القَنال)[٢].

= ولا يَجُوزُ لِأَيِّ مُسلمٍ مِن رَعِيَّةِ الدَّولةِ المُهادِنَةِ مُحارَبَةُ الإنجليزِ؛ لِعُدوانِهِم علىٰ مِصرَ، وعَدَمِ جَلائِهِم عَنها».

(١) انظُر «التَّارِيخ الإسلامِيّ» (١٣/ ٤٩ و٧٧)-لمحمود شاكر الحَرَسْتانِي-، و«الإسلام وأوضاعنا السياسيَّة» (ص٩٥) -لِعبدِ القادِر عودة-.

ونَصُّ الرِّسالةِ -كامِلًا-: في كتاب «الرَّسائل المُتبادَلَة بَيْنَ الشَّيخ ابنِ باز والعُلماء» (ص٥٩٢).

(٢) خَلَطَ بعضُ النّاسِ بَيْن (حَرب القَنال: سنةَ ١٩٥١)، و(العُدوان الثُّلاثي علىٰ مِصرَ: سنةَ ١٩٥٦) -وهو عُدوان اليَهُود، والإنجليز، والفِرَنسيِّين-.

وهما شيئان مُتبايِنان.

فانظُر: «مَوسوعة دُوَل العالَم الإسلامِيّ، ورجالها» (٤/ ٢١٥٢) -للدُّكتور شاكِر مُصطفَىٰ-.

- **الثَّالِثَة**: في هذا التّارِيخ لا يُوجَد أيُّ مُعاهدَات بَين مِصرَ والإنجليز.

بل يُوجَدُ حَربٌ، ومُواجَهَةٌ، واشتِباكٌ.

○ **فَرْقٌ بَيْنَ (الهُدْنَةِ)، و(الحَرْبِ)**:

والحربُ القائمةُ، والمُواجَهَةُ -كما قُلنا، وأكَّدنا- مِن قَبْلُ ومِن بَعدُ-: بابٌ مُشْرَعٌ للمُجاهِدين ضدَّ الكافِرينَ المُحتلِّين، الحَربيِّين -سَواءٌ أكانُوا الإنجلِيزَ -هُناك-، أو اليَهُودَ -هُنا-!!!

فهِي -إذَن- سَبيلٌ فَسِيحٌ لِنَيْلِ الشّهادة في سبيلِ رَبِّ العالَمِين.

وأرواحُ المُسلمِين -كُلِّهم- رخيصةٌ في رِضا الله -تعالىٰ- أحكَمِ الحاكِمِين.

- **الرَّابعة**: المُعاهدَاتُ بَيْنَ المُسلِمِين والحربيِّين - خارجَ (حالة الحَرب) - مُلزِمَةٌ بالوفاء[1] بها، ولا يَجُوزُ نَقضُها[2].

---

(١) وقد قَدَّمتُ مِن كَلامِ الأئمَّةِ ما فيهِ كِفايةٌ حول هذا.

(٢) **إلّا بَحَسَبِ المَصلحةِ الأَرجَحِ للإسلامِ والمُسلمِينَ -وبشُروط- كَمَا شَرَحْتُ -آنِفًا-.**

.. وهـذا لا يَخـرُجُ -قِيـدَ شِـبْر- عـن جَمِيـعِ مـا قَرَّرتُـه -وللهِ الحَمدُ والمِنَّةُ-..

○ تَـاريخُ (فتـوَى) الـشَّيخِ أحمـدَ شـاكِر - كيـف، ولِماذا-:

والسُّؤالُ الكَبِيرُ -ها هُنا-:

لِماذا لَم يُصْدِر الشَّيخُ أحمد شاكِر -(المَولود سَنَة ١٨٩٢- والمُتوفَّىٰ سَنَة ١٩٥٨) -رَحِمَهُ اللهُ- فَتواه في وُجوبِ مُقاتَلَةِ المُحتلِّ الإنجليـزيِّ -والّتـي قـد انْتَقَـدَها الـشَّيخُ ابـنُ بـاز -إلّا (سَـنَةَ ١٩٥١)!!؟

مـع أنَّ الاحـتِلالَ الإنجليـزِيَّ لِمِـصْرَ مُتواصِـلٌ مُنـذُ سَـنَة (١٨٨٢) -أي: عَلَىٰ مَدار نحو سَبعِينَ سَنَةٍ مِن/ إلَىٰ = ذلك التَّاريخ-، والمُعاهَـدَةُ بَيْنَ مِصرَ والإنجليز مُنذُ سَنَة (١٩٣٦) -أي: اسْتَمَرَّت نحو خمسة عَشَر عامًا-؟!

والجَوابُ أنْ أَقُولَ:

إنَّهُ أَحَدُ سَبَبَين -أو كِلاهُما-:

□ **الأوَّل**: اعتبارُ المُعاهدَة، والوَفاء بها.

□ **الثاني**: ضَعْفُ الشَّعْبِ المِصْرِيِّ عن مُواجَهَةِ المُحتلِّ[1]..

فـأَيْنَ التَّفكيـرُ المُتعَقِّـلُ الـدَّقيقُ قَبْـلَ الإنكـارِ الأَهـوَجِ الجَرِيءِ؟!

... مُؤكِّدًا -مِن قَبْلُ ومِن بعدُ-: **أنَّ اليهودَ قومُ غَدرٍ وخِيانة، ونَقْضٍ للعُهودِ وللأمانَة.**

فالحَذَرَ الحَذَرَ منهُم...

والجُهْدَ الجُهْدَ للقَضاءِ عليهِم.

---

(١) وهُما الوَجهانِ -نَفساهُما- اللَّذانِ يُقالانِ في: الصُّلحِ المِصرِيِّ -اليَهُودِيِّ (ومِصر أَقْوَىٰ دَولة عَرَبِيَّة علىٰ المُحتلِّ)! وكذلك: الصُّلح الأُردُنِّيّ -اليَهودِي (والأردُنّ أقرب دَولة عربيَّة مِن المُحتَلّ)!!

وكذلك الحالُ في (دولة فِلَسْطِين) في (صُلحِها) مع اليَهود!

فَضلًا عن (الهُدنة!) -الغَزِّيَّة-!

- **فإمَّا**: الوَفاء بالمُعاهدَات!

- **وإمَّا**: ضَعف القُدرة علىٰ المُواجَهَة!

و... لا ثالثَ لهُما...

فـ... تاريخُهُم مَعروف، وخُبْثُهم مَكشوف...

○ **مِن المِحنَةِ إلى المِنْحَةِ - بِمِنَّةِ اللهِ -:**

فـلا (يُزايِـدُ!) -علينَـا- في بَعـضِ ذلـك -أو كُلِّـه- سِياسـيٌّ مَأجُور! ولا مُتَقَوِّلٌ (حَكَوَاتِيٌّ!) مَأزُور!!

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾...

...وفَـوْقَ جَهْـلِ الواحـدِ مِـن هـؤلاءِ(!) -أَو أُولئـكَ -وتحامُقِهِ-؛ فهو مُتكبِّرٌ مَغرُور!

وأَقُـولُ -بَعْـدَ ذا وذاك- نَفْثَـةَ مَـصدُور، وشِـفاءً لمـا في الصُّدُور-:

لَقَد كَشَفَتْ هذه الفِتْنَةُ الحاصِلَةُ -بسبَبِ ما أَثـارَهُ المُهَيِّجُـون المـاكِرُون علـىٰ (فَتـوايَ!) -والواقـعُ المَرِيـرُ (!) الّـذي يُعيـشُه بعـضُ أهـلِ المَـصالحِ الدُّنيويَّـة (!)، والأمـراضِ النَّفْـسِيَّة! أو الأغراضِ الحِزبيَّة!-: جُزءًا كَبيرًا (!) مِن حقيقةِ ما قالَهُ الإمامُ البَرْبَهارِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في «شَرح السُّنَّة» (ص١٢٣)-:

(مَثَلُ أصحابِ البِدَعِ مَثَلُ العَقارِبِ، يَدفِنُونَ رُؤوسَهُم وأبدانَهُم في التُّرابِ، ويُخرِجُونَ أذنابَهُم: فإذا تَمَكَّنُوا لَدَغُوا!

وكذلكَ أهلُ البِدَعِ: هُم مُختَفُونَ بَيْنَ النَّاسِ؛ فإذا تَمَكَّنُوا بَلَغُوا ما يُرِيدُون).

○ فُرصةٌ (!) ضاعَت عليهِم:

نَعَم؛ إنَّها فُرصتُهُم (!) الّتي (قد!) لا تُعَوَّض!!

إنَّها فُرصَتُهُم لِخَلْعِ مُسُوحِ الضَّأنِ -الّتي تدثَّرُوا بِها سِنِينَ وسِنِينَ!-، ولُبْسِ (!) جُلُودِ النَّمِرِ!-المُجهَّزَةِ لِساعَةِ العسرة/ العورة!-!!

إنّها فُرصتُهُم الّتي لَن يُطالِبَهُم أحدٌ فيها بِدَليل! فأسبابُ العُقولِ مُغْلَقَة!! وأبوابُ العَواطِفِ (!) مُشْرَعَة!!

فـ :

اكْتُبُوا ... واكْذِبُوا .. واخْطُبُوا..

اِظْهَرُوا بأسمائِكُم ودَواخِلِكُم.. وانْزِعُوا أَقْنِعَتَكُم.. افْعَلُوا ما شِئتُم..

يا هذا (!) وذاكَ (!) .. لا تَسْتَخْفُوا بَعدَ اليَوم.. فقد انْكَشَفَت عَوراتُكُم.. وظَهَرَت سَوآتُكُم!

سُبُّوا.. أَلِّبُوا.. اِفْتَرُوا -ولا تَفْتُرُوا-...

ولَكِنْ؛ هيهاتَ هيهاتَ.. فما حَلَمْتُم بِهِ -في أمانِيِّكُم!-: غَدَا كابُوسًا مُزعِجًا لَكُم -ليلَكُم ونَهارَكُم-! وانْقَلَبَ السِّحرُ علىٰ السَّاحِرِ -ولِلهِ الحَمدُ والمِنَّةُ-!!

○ **واحِدَةٌ بواحِدَةٍ:**

يا هَؤلاءِ: كما هي فُرصتُكُم (!) في الافتِراءِ، والتَّزويرِ، والتَّسَلُّقِ، ورُكُوبِ المَوجَةِ: هي -كذلك- فُرصتِي (!) أنْ آخُذَ ما قَد يَكُونُ بَقِيَ (!) لَكُم مِن حَسَناتٍ[1]! تأتيني -إنْ شاءَ اللهُ- كالغَنِيمَةِ البارِدَةِ- رُغمَ آنافِكُم!- بقَدْرِ كَذِبِكُم المَأفُون! وتَقَوُّلِكُم عَلَيَّ -ذِي القُرون-!

---

(١) ما أَجمَلَ -هُنا- ما قِيلَ:

«لا يَكْبُرَنَّ علَيْكَ ظُلْمُ مَن ظَلَمَك؛ فإنَّما سَعَىٰ في مَضَرَّتِهِ ونَفَعَكَ».

«مجموع رسائل الحافظ ابن رَجَب» (٢/ ٦٤٣).

وهي -كذلك- فُرصةٌ(!)-أَجلَبْتُمُوها أنتُم- أيُّها المُتلصِّصُون غيرُ الظُّرَفاء!-بأيدِيكُم! وأرجُلِكُم! وأفواهِكُم!- وبخاصَّةٍ: المُندَسِّين المُدَلِّسِين -منكُم- ذَوِي الأَلْسُنِ والوُجوهِ!-: لِكَي يَعرِفَ مَن خاصَمْتُمُوهُ(!) -وقد أَظْهَرْتُم -مِن قَبْلُ- عَكسَ ذلك!- حَقيقَتَكُم...

ويَنْتَهِيَ مِن شَرِّكُم...

و(يَخْلَصَ) مِنكُم...

و ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾.

... وإنِّي لَأُجاهِدُ نَفْسِي -الدَّهْرَ- كُلَّهُ- أنْ أَكُونَ -إنْ شاءَ اللهُ- علىٰ نَحوِ ما قالَ الشَّاعِرُ:

أُخَيَّ انْصَحْ ولَا تَفْضَحْ وعَاتِبْ دُونَ أَنْ تَجْرَحْ

وسَامِحْ مَن أَساءَ وَقُلْ عَسَىٰ رَبُّ الوَرَىٰ يَسْمَحْ

.... إلَّا أنَّنِي اسْتَدْرَكْتُ، فقُلْتُ -علىٰ نَسْقِه-:

ولَكِنْ ذَا لَهُ شَرْطٌ إذَا ما كانَ قَد صَحَّحْ

فذُو كِبْرٍ وإِعجابٍ لَعُوبٌ فِي الوَرَىٰ يَجْمَحْ

إلـــىٰ الأهـــواءِ مُقتَـــرِبٌ   عـــن الحَـــقِّ هُـــوَ يَجْـــنَحْ

شِـــفَا ذا الـــدَّاءِ يـــا صَـــحْبِي   مُجانَبَـــــةٌ بــــهِ تَقْـــدَحْ

وما هذا -هكذا- إِلَّا لِكَوْنِ «مَدارِ اعتِلالِ القُلوبِ وأَسقامِها علىٰ أَصلَينِ:

- فَسادِ العِلْمِ.
- وَفسَادِ القَصْدِ.

ويَتَرَتَّبُ عليهِما داءانِ قاتِلان، وهُما:

- الضَّلالُ.
- والغَضَبُ:

فالضَّلالُ: نَتيجةُ فَسادِ العِلمِ، والغَضَبُ: نَتيجةُ فَسادِ القَصْدِ.

وهذانِ المَرَضانِ هُما مِلاكُ أَمراضِ القُلوبِ -جمِيعِها-..»[1].

قُلْتُ:

فإذَا عُرِفَ السَّبَب(!!) بَطَلَ العَجَب!

---

(١) «مدارِج السَّالكِين» (١/ ٧٦).

الخاتمة

- رَزَقَنا اللهُ حُسْنَها - بمَنِّه وكَرَمِهِ -

ليسَ يَخفَىٰ علىٰ مَن يُعايِشُ النَّاسَ، ويتَعانَىٰ المُعامَلَةَ معهُم -علىٰ تَنَوُّعِ طَبَقاتِهِم، واختلافِ دَرَجاتِهِم -أَنَّهُم- ساعةَ الخِلافِ -تَعْظُمُ فيهِم رَغبةُ العُقولِ في الغَلَبَةِ! ويَشتدُّ بهِم «حِرصُ النُّفوسِ علىٰ الانتِصارِ -ولو كان بتصيُّدِ الشُّبُهاتِ البَعيدةِ! وتَعسُّفِ الاستِدلالاتِ»[١] العَجيبَةِ!

إلَّا مَن رَحِمَ اللهُ...

قال الإمامُ ابنُ حَزمٍ الأَندلُسِيُّ في «الأخلاق والسِّيَر» (ص٨١):

و«مَن حَقَّقَ النَّظَرَ، وراضَ نَفْسَهُ علىٰ السُّكُونِ إلىٰ الحَقائقِ

(١) «ظاهِرَةُ الإرجاء» (٢/ ٤٥٣)!!!

-وإنْ آلَمَتْها في أوَّلِ صدمةٍ!-: كان اغتباطُهُ بذمِّ النّاسِ إيّاه أشدَّ وأكثرَ مِن اغتِباطِهِ بمدحِهِم إيَّاه:

□ لأنَّ مَدحَهُم إيَّاه:

- إنْ كانَ بحقٍّ، وبَلَغَهُ مَدحُهم له: أَسْرَىٰ ذلك فيهِ العُجْب؛ فأفسدَ بذلك فَضائلَهُ.

- وإنْ كانَ بِباطِلٍ، فَبَلَغَهُ، فسَرَّهُ: فقد صارَ مَسرورًا بالكَذِب. وهذا نَقصٌ شديدٌ.

□ وأمَّا ذمُّ النّاسِ إيَّاهُ:

- فإنْ كان بحقٍّ، فَبَلَغَهُ: فرُبَّما كان ذلك سَبَبًا إلىٰ تجنُّبِهِ ما يُعابُ عليه.

وهذا حَظٌّ عظيمٌ، لا يَزهدُ فيه إلَّا ناقِصٌ.

- وإنْ كان بباطِلٍ، فبَلَغَهُ، فصَبَرَ: اكْتَسَبَ فَضلًا زائدًا بالحِلْمِ، والصَّبْرِ، وكان -مع ذلك- غانِمًا؛ لأنَّهُ يَأخُذُ حَسَناتِ مَن ذَمَّهُ بالباطِلِ، فيحظَىٰ بها -في دارِ الجَزاءِ- أحوجَ ما يكُونُ

إلىٰ النَّجاةِ بأعمالٍ لَم يَتْعَبْ فيها، ولا تَكَلَّفَها-.

وهذا حظٌّ عظيمٌ، لا يَزهدُ فيه إلَّا مَجنونٌ»[1].

ومِن أَعْجَبِ شيءٍ يَكُونُ: أنَّ الكَثيرَ مِن (النَّاسِ!) قد يَتناقَلُونَ كَلماتٍ[2]! ويَتجاذَبُونَ أَقوالًا!! ليسُوا هُم في ثَبْتٍ مِنها! أو إِدراكٍ لِحَقِيقتِها! أو فَهْمٍ لِمَضمُونِها! أو ثِقَةٍ بها!

وإنَّما يجِدُ الواحدُ منهُم قَوْلًا «**يُشاعُ، ويُتَحَدَّثُ بهِ عندَهُ؛ فيُقِرُّهُ، ويَسمعُهُ، ويَسْتَوْشِيهِ**»[3]...

هكذا.. بلا تَرَوٍّ، ولا تأنٍّ، وإنَّما مِن بابِ التَّسفِيهِ والتَّشويه...

---

(١) «الأخلاق والسِّير في مُداواةِ النُّفوس» (ص٨١) -لابنِ حَزْم-.

(٢) قد تَكُونُ عِبارةً في (فتوىٰ!)، أو لَفظَةً مِن جَوابٍ!! فيَنقُلُونَها -مِن غَيرِ تَحَقُّقٍ- أَهِي خَطَأٌ أم صَواب؟!

ومِثلُ هذا الصَّنيعِ لا يَضُرُّ إلَّا صَاحِبَهُ!

وأمَّا المَقُولُ فيهِ الكَلامُ؛ فإنَّهُ لا يَتأَثَّرُ، ولا يَتَكَدَّرُ...

بل يُكَرِّرُ:

لا أُبالِي أَضَجَّ بالقَدْحِ غُمْرٌ أمْ لَحانِي عن ظَهْرِ غَيْبٍ جَهُولُ!

(٣) قِطعةٌ مِن حديثِ الإفْكِ: رواهُ البُخاريُّ (٤١٤١)، ومُسلمٌ (٢٧٧٠).

«فَلْيَتَّقِ اللهَ -تعالىٰ- امْرُؤٌ علىٰ نَفْسِهِ، ولْيُفَكِّرْ في أنَّ اللهَ -تعالىٰ- سائلٌ سَمْعَهُ وبَصَرَهُ وفُؤادَهُ عمَّا قالَهُ -ممَّا لا يَقينَ عندَهُ بهِ-.

ومَن قَطَعَ علىٰ إنسانٍ بأمرٍ لَم يُوقِفْهُ عليه: فقد واقَعَ المَحذُورَ، وحَصَلَ لهُ الإثمُ في ذلكَ»[1].

ولا أَجِدُ مِن مُقابَلَةٍ أَذكُرُها، أو مُوازَنَةٍ أُشيرُ إليها -لِبَيانِ الفَرْقِ بَيْنَ فِئةِ المُسْتَوي حالُهُ -ظاهِرًا وباطِنًا- مِن أهلِ العِلْمِ والدِّينِ-، وبَيْنَ فئةِ المُدَّعي خِلافَ ما هو عليهِ -بجَدَلِهِ، أو زُخْرُفِ قَولِهِ، أو التَّلاعُبِ بكلامِهِ! -مِن المُخالِفين المُبدِّلين المُغَيِّرين!- أَحسنَ مِن كَلماتِ ذاكَ الصَّحابيِّ التَّائِبِ، والعائدِ الرَّاغِبِ؛ الَّذي عَظُمَ عندَهُ ذَنْبُهُ، وكَبُرَ عليهِ حالُهُ، فجاءَ -رضِيَ اللهُ عنهُ وأرضاهُ- مُبادِرًا إلىٰ النبيِّ ﷺ؛ يَقولُ لهُ -بقولٍ صادِقٍ، وكَلامٍ واثِقٍ-:

«واللهِ لو جَلَسْتُ عندَ غَيرِك مِن أهلِ الدُّنيا: لَرَأَيْتُ أنْ سأَخرُجُ مِن سَخَطِهِ بعُذْرٍ! ولقد أُعطِيتُ جَدَلًا، ولكنِّي -واللهِ- لَقَد عَلِمْتُ لَئِنْ حَدَّثْتُكَ اليومَ حَديثَ كَذِبٍ تَرْضَىٰ بهِ عنِّي:

(١) «النُّبَذ في أُصولِ الفِقه» (ص٤٦) -للإمامِ أَبي محمد ابنِ حَزْمٍ-.

لَيُوشِكَنَّ اللهُ أنْ يُسخِطَكَ عَلَيَّ، ولَئِنْ حَدَّثْتُكَ حَديثَ صِدْقٍ تَجِدُ عَلَيَّ فيه: إنِّي لأَرْجُو فيهِ عَفْوَ اللهِ»[١].

... فهذا هو المِعيارُ الشَّرعِيُّ، والمِيزانُ الأُخروِيُّ؛ الّذي تُوزَنُ بِهِ الأُمورُ، وتُضبَطُ خِلالَهُ المَواقِفُ -ثَباتًا علىٰ الحَقِّ- ولو خالَفَهُ مَن خالَفَهُ مِن أَكثرِ الخَلْق-.

* ولئن كان الصِّدقُ (قد) يُوقِعُ صاحِبَهُ -حينًا- بشيءٍ مِن الابتِلاءِ: فما هذا إلّا بسَبَبِ غِرَّةِ المُؤمِنِ وصَفائِهِ؛ وهو -بمِنَّةِ رَبِّهِ وتَوفيقِهِ -إلىٰ خَيْرٍ قادِمٌ، وعلىٰ بِرٍّ مُقبِلٌ...

* وإنْ كان البَهْتُ والرَّيْبُ قد يُعلِي ذِكْرَ المُتَلَبِّسِ بهِ -حينًا- بل أحيانًا!- لِخَبِّهِ- ويَرفَعُهُ: فإنَّهُ سَيَكُونُ آخِذًا لهُ إلىٰ مَجَرَّةِ الهاوِيَةِ... لِيَكُونَ السُّقوطُ -له- أَشَدّ- إنْ لَم يُقِرَّ بالحقِّ، أو يُرَدّ-...

«والحقُّ دائمًا في انتِصارٍ، وعُلُوٍّ، وازْدِياد، والباطِلُ في انْخِفاضٍ، وسَفالٍ، ونَفاد»[٢].

---

(١) قِطعةٌ مِن حديثِ المُخَلَّفِين؛ رواهُ البخاريُّ (٤٤١٨)، ومُسلمٌ (٢٧٦٩).

(٢) «العُقود الدُّرِيَّة» (ص٢٦٤ و٢٨٤) لابنِ عبدِ الهادِي.

وأخيرًا:

فها هُنا ثَلاث نُقاط:

الأُولَى: لـو أَخطَأتُ في تِلـكَ (الفَتـوَىٰ!) -ذات الـدَّقِيقتَيْن!- حَقًّا وواقِعًا-؛ فهي مسألةٌ يَعرِفُ كُلُّ ذِي عَقْلٍ -ولا أَقُولُ: ذِي عِلْمٍ!- أنَّها مسألةٌ فِقهِيَّةٌ فِرعِيَّة؛ لا عَقائدِيَّة أَصلِيَّة!

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّةَ في «مَجمُوع الفَتاوَىٰ» (٢٤/ ١٧٢):

«وقد كانَ العُلماءُ مِن الصَّحابةِ والتَّابِعِينَ -ومَن بَعدَهُم- إذا تَنازَعُوا في الأَمْرِ-: اتَّبَعُوا أَمْرَ اللهِ -تعالىٰ- في قَوْلِهِ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾.

وكانُوا يَتَناظَرُونَ في المَسألَةِ مُناظَرَةَ مُشاوَرَةٍ ومُناصَحَةٍ.

ورُبَّما اخْتَلَفَ قَولُهُم في المَسألَةِ العِلمِيَّةِ والعَمَلِيَّةِ[1] -مع بَقاءِ الأُلْفَةِ، والعِصمةِ، وأُخُوَّةِ الدِّينِ-».

---

(١) أي: العقائدِيَّة والفِقهِيَّة.

فـأينَ صَـنائعُ أُولئـكَ الهُـوج المُرَضَـاءِ -المُخاصِـمِين- مِـن هَدْيِ هؤلاءِ الأَسْوِيَاءِ -المَأمُومِين-؟!

الثَّانِيَة: لو أَخطأَتُ في تِلكَ (الفتـوَىٰ!) -ذات الـدَّقِيقتَين! -حقًّـا وواقِعًا-: فلا يَجُـوزُ أنْ يُنْسَبَ الخَطَـأُ إلىٰ المنهجِ السَّلَفِيِّ والـدَّعوةِ السَّلَفِيَّةِ؛ فضلًا عن أنْ يُنْسَبَ لِعُمُومِ الإسلامِ، والمُسلمِين!

وإنَّمـا يُؤاخَـذُ بهـا -إنْ كانَـتْ تَـستحقّ ذلـك!- صـاحِبُها المَنسُوبَةُ لهُ -لا غَيْر-.

الثَّالِثَة: هَأَنَذا قد بَيَّنْتُ، وشَرَحْتُ، وفصَّلتُ -أَكثرَ وأَكثرَ-؛ فهَلَّا قامَ المُثَوِّرُون والمُهَيِّجُون -إنْ كانُوا يَرشُدُون!- بتَصحيحِ ما أخطَؤوا فيه! وإصلاح ما أَفسَدُوه -مع عَدَمِ طَلَبِي اعتِذارًا شَخصيًّا منهُم -قَطُّ-؟!

إنَّه امتِحانٌ عَسِيرٌ عَلَيهِم:

□ فإنْ كـانَ عَمَلُهُـمُ الأوَّلُ -في التَّهييجِ علـىٰ (فتـوَاي!) -للهِ -تعالىٰ-؛ فلا بُدَّ -**بَعْدَ هذا البَيانِ الحاسِمِ** -كُلِّـهِ-: أنْ يُراجِعُـوا، ويَتَراجَعُوا! ويُحسِنُوا إلىٰ مَن أساؤوا! ويُهَدِّئوا بِقَدْرِ ما ثَوَّرُوا!!

﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾...

□ وإنْ كانُوا علىٰ غَيرِ ذلك -في تَهييجِهِم الفَظِيع! وتَحَزُّبِهِم النَّتِنِ الشَّنِيع!- **نُكْرًا وهَوًىٰ وتَحزُّبًا**-: فإعراضُهُم عن الرُّجُوعِ، والبَيانِ، والتَّراجُعِ -عمَّا فَعَلُوا-: مُؤَكِّدٌ لذلك! مُحقِّقٌ لِمَا هُنالِك!

و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾...

... وأنِّي لَأَخْشَىٰ ربِّي أنْ يَكُونَ هؤلاءِ الخُصَماءُ -جَمْعًا وَتَفْرِيقًا- ممَّن قالَ فيهِم رَسولُ الله ﷺ: «**اللهمَّ إنِّي أَعُوذُ بِكَ... مِن خَليلٍ ماكِرٍ عينُه تَرانِي، وقَلبُهُ يَرعانِي؛ إنْ رَأَى حَسَنَةً دَفَنَها، وإذا رَأَى سَيِّئَةً أَذاعَها**»[1].

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «منهاج السُّنَّةِ النبويَّة» (٤/ ٣٤٣):

«والفِتنةُ -إذا وَقَعَت-: عَجَزَ العُقَلاء عن دَفْعِ السُّفَهاء! فصارَ الأكابِرُ رَضِيَ اللهُ عَنهُم عاجِزِينَ عن إطفاءِ الفِتنةِ، وكَفِّ أَهلِها!

وهذا شأنُ الفِتَنِ...

(١) «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (٣١٣٧).

... وإذا وَقَعَتِ الفِتنةُ لَم يَسْلَمْ مِن التَّلَوُّثِ بها إلَّا مَن عَصَمَهُ اللهُ».

وما أَجمَلَ ما رَوَىٰ الإمامُ أحمدُ في «الزُّهدِ» (٢٩٢) عن التَّابعِيِّ الجَلِيلِ وَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، أَنَّهُ قالَ:

«ما مِن عَبدٍ يَعلمُ اللهُ نِيَّتَهُ الصِّدقَ: إلَّا لو كادَتْهُ السَّماواتُ والأرضُ؛ لَجَعَلَ اللهُ له مِن بَينِها مَخرَجًا».

... جَعَلَنِي اللهُ -وإيَّاكُم- مِنهُم.

﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾...

﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ ۚ وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾.

﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾...

أَسـأَلُ اللهَ العظيمَ -رَبَّ العَرشِ العَظيمِ- أنْ يَهدِيَنَا سُبُلَ الرَّشاد، وأنْ يُيَسِّرَ لنَا طُرُقَ الصَّواب والسَّداد، وأنْ يُجَنِّبَنَا مسالِكَ أهلِ الغَيِّ والعِناد...

إنَّهُ -سُبحانَهُ- سَميعٌ مُجيبٌ.

وصلَّىٰ اللهُ علىٰ سيِّدِنا محمدٍ وعلىٰ آلِهِ وصَحبِهِ-أجمعِين-.

وآخِرُ دَعْوانَا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمِين.

وكَتَبَ

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

-عفا اللهُ عنهُ-

عمَّان - الأُردُنّ

٢٨ - محرَّم- ١٤٣٧هـ

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
(فِلَسطِين) التَّاريخيَّة... ما هِيَ؟!	٥
تَحريرُ (فِلَسطِين) واجِبٌ علىٰ عُمومِ المُسلمين	٦
○ مِن أحكامِ الجِهاد:	٧
كَلِمَةٌ –في القُدسِ و(فِلَسطين)– للشَّيخ عبد الكريم الخصاونة –مُفتِي الأُردُنّ–	٨
○ فِتنَةٌ يُثَوِّرُها المُتربِّصُون:	٩
اختِصارٌ مُجحِفٌ، وتَعميمٌ مُفتَرىٰ	١٠
كلمةٌ للإمامِ ابنِ القيِّمِ في وَصفِ أحوالِ النَّاسِ	١١
○ الإنصافُ عَزيزٌ:	١١
○ فِتنةٌ تُمَيِّزُ الخَبيثَ مِن الطَّيِّب:	١٢
أمّا (اللَّئيم!)	١٣
و... مَواقِفُ (النَّاسِ!) مِن هذه الفِتنةِ	١٤
زَمانُ (الرُّوَيبِضَةِ)	١٥
الاستِغلالُ الرَّخيصُ: دَناءَة	١٦
○ مُفتَرَيَاتٌ وجَهالات، وعَمًىٰ عن التَّفصِيلات:	١٨

الموضوع	الصفحة

فائدةٌ حَولَ (الحَلِفِ باللهِ)، واستِحبابه ١٨
تَفصِيلِي (الفَتوَىٰ!) علىٰ أربعِ حالاتٍ ١٩
○ أحوالُ الحِزبيِّين مع قَضِيَّةِ (فِلَسطِين): ٢٠
كَلِمَةٌ جَميلةٌ -في ذلك- لأخِينَا الشيخ مشهور حسن -وفَّقَهُ اللهُ- ٢٠
الحِزبيُّون يُثَوِّرُونَ (!) الانتِفاضَةَ لِمَصلحتِهم الحِزبيَّة ٢١
مُحاوَلَةٌ فاشِلَةٌ للإيقاعِ المنْكَرِ بيني وبين أخِي الشَّيخ مشهور ٢٣
نَقْلُ كَلامٍ للشيخِ مشهور لا يَختلِفُ عن ثَمرةِ (فَتواي!) ٢٤
○ فَتْوَىٰ (حِزبيَّة!) حولَ مَدَنِيِّي (اليَهُود!)؛ ولكِنْ: ٢٥
... لأنَّها للدُّكتور القرضاوي ٢٥
التَّنبيهُ علىٰ عَدَمِ جَوازِ تَسمِيَةِ دَولةِ اليَهُودِ بـ(إسرائيل!) ٢٦
○ كيلٌ بمِكيالَيْن: ٢٧
إنَّها الأهواءُ الحِزبيَّة: يُنكِرُونَ -هُنا- ! ويَسكُتونَ -هُناك- ٢٧
هل الصِّراعُ مع اليَهُودِ صِراعُ أَرضٍ -فقط-؛ لا عَقيدة ٢٧
○ مَن هو ناقِلُ (الفَتْوَىٰ!) - والمُهَيِّجُ عليها - : ٢٨
بَعضُ أهل الأهواءِ علىٰ طريقة ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ ٢٨
تَرجِيحِي: أنَّ اليَهُودَ هُم مُثَوِّرُو هذهِ الفِتنةِ علىٰ (الفتوَىٰ!) ٢٩
الفِتنةُ علىٰ (الفتوَىٰ!) ٢٩

الموضوع | الصفحة

أو ٢٩
تَفَرُّقُ مُسلمِي (فِلَسطين) –وا أَسَفاهُ– إلىٰ حُكُومَتَين ٢٩
سَأَعفُو عن بَعضٍ... ولَن أُسامحَ بعضًا ٣٠
O تَبيينُ حَيثِيَّات (الفَتْوَىٰ!) – وما أَحاطَ بها –: ٣١
... وذلك مِن سَبعِ نِقاط ٣١
O مِن أحكامِ تَغَيُّرِ الفتوَىٰ – أيِّ فَتوَىٰ – : ٣٢
نَقْلُ كَلِماتٍ سِمانٍ لِشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ –وغيرِهِ– ٣٣
O مِثالٌ واقِعِيٌّ علىٰ (تَغَيُّرِ الفَتْوَىٰ): ٣٥
هو مَوضوعُ (تَحريمِ الصُّلحِ مع إسرائيل) –ماضِيًا وحاضِرًا– ٣٥
O الحُكْمُ (الجُمْلِيُّ)، والتَّفصِيليُّ: ٣٦
شَرحُ مَعنَىٰ (الحُكْم الجُمْلِيّ)، واستِخدامُ العُلماءِ لهذا الاصطِلاحِ ٣٧
عِلاجُ المَسائلِ العِلميَّةِ بالعاطِفَةِ: داءٌ قاتِلٌ ٣٧
مَن تُناظِر؟! ٣٧
O مجلِس (الخاصَّة): غيرُ مَجْمَع (العامَّة): ٣٩
حديثٌ في «صحيحِ البُخاري» فيه إرشادٌ تربويٌّ عالٍ ٣٩
حَدِّثُوا الناسَ بما يَعقِلُون ٤٠
O لِمَجلِسِ (الفتوَىٰ)– المُعتبَرَة– العامَّةِ– خُصوصِيَّاتُه: ٤١

الموضوع	الصفحة

كَلِمَةٌ للإمامِ الشاطبيِّ: ليس كُلُّ ما يُعلَمُ يُطْلَبُ نَشْرُهُ ٤٢
○ ذَوُو المَقاصِدِ السَّوداء؛ المُستغِلُّون المُتَلَصِّصُون: ٤٣
«المُؤمِنُ غِرٌّ كَريم، والفاجِرُ خَبٌّ لَئيم» ٤٣
○ شَرحٌ، وبيَانٌ، وتَفصِيلٌ جَليل: ٤٤
لَستُ مُلزَمًا بالدِّفاعِ عن ألفاظِي السَّابِقَةِ، أو ٤٤
○ فَهْم (الكَلام) بَيْنَ القائِلِ والسَّامِع: ٤٥
حتَّىٰ لو تَراجَعتُ عن (فَتواي!) -السَّابِقَة- فـ........................ ٤٥
للعُلماءِ في بعضِ المَسائلِ أقوالٌ، وليسَت هي مُتناقِضَةً ٤٦
ولو تَناقَضُوا؛ فهكذا البَشَرُ ٤٦
كَلامُ ابنِ تيميَّةَ: ما زالَ النّاسُ يَتَوهَّمُونَ مِن أقوالِ النَّاسِ خِلافَ مُرادِهِم ٤٧
○ الكَلامُ العِلميُّ يُفسِّرُ بعضُهُ بَعضًا - وبحَسَبِ عادةِ المُتكلِّمِ - : ٤٧
وكلامٌ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في ذلك ٤٧
نُبذةٌ عمَّا نَشأنَا عليه، واعتقَدناهُ مِن: حُبِّ الإسلامِ، وبُغضِ اليَهُود، و ٤٨
○ أَهَمِّيَّةُ (القَصدِ) في كَلامِ المُتكلِّم: ٤٩
وكلمتانِ للإمامِ ابنِ القيِّمِ في ذلكَ ٤٩
○ الاستِفزازُ اليَهُودِيُّ (للفِلَسْطِينيِّين)، وآثارُهُ: ٥٠
صحافة... بِلا حَصافَة ٥٠

الموضوع	الصفحة

○ الواجِبُ الشَّرعِيُّ المَطلُوبُ – عِلمًا وواقِعًا – : ٥٢
حِفظُ دِماءِ مُسلمِي (فِلَسطِين) –المُستضعَفِين المُحتلِّين– ٥٢
الخَطأُ في العَفْوِ خَيرٌ مِن الخَطإِ في العُقوبةِ ٥٣
مَن أَرادَ الفُتيا في الدِّماءِ؛ فلْيَضَعْها في عُنُقِهِ ٥٣
و... هذه ساحاتُ الجِهادِ ٥٤
○ اختِلافُ الظُّروفِ – عندَ صُدُورِ (الفتوَىٰ!) – قَبلَ نحوِ سَنَةٍ – عنهَا – الآنَ – : ... ٥٥
المُسلمُ بَيْنَ تَسييرِهِ لِعاطِفَتِهِ، أو تَسييرِ عاطِفَتِهِ لهُ ٥٥
جَماهيرُ المُسلِمِين مَسؤولةٌ عمَّا انْتَهَىٰ إليهِ أَمرُ الإسلامِ........ ٥٥
○ أرضُنا مُحتلَّةٌ، واليَهُودُ غاصِبُون: ٥٦
الإيمانُ باللهِ، والثِّقَةُ بِنَصْرِ قَضِيَّةِ الحَقِّ: مُهِمٌّ –جدًّا– ٥٦
اضطُرِرنَا للكَلامِ في البدهيَّات........ ٥٧
الأَنذالُ وبعضُ حالِهِم ٥٧
○ صُوَرُ الواقِعِ الاجْتماعِيِّ بَيْنَ (اليَهُود)، وشَعبِنا المُحتَلِّ: ٥٧
كَلِمَةٌ حَولَ التَّأثيرِ اليَهُودِيِّ علىٰ الاقتِصادِ الفِلَسطِينِيِّ ٥٨
هكذا يَرَىٰ اليَهُودُ المُسلمِينَ –وغيرَهُم– ٥٩
○ ذِكْرُ (الماء والكَهرباء والمال!) بَيْنَ الوَهْم، وسُوءِ الفَهْم: ٦٠
... فهِيَ مِن (مُقوِّمات الحَياةِ الإنسانيَّة) –لأهمِّيَّتِها في مَصالحِ النَّاسِ– ٦٠

الموضوع	الصفحة

بَيانُ القَصدِ والمَرامِ.. ٦١
عَدَدُ العُمَّالِ (الفِلَسطِينيِّين) في داخِلِ دَولةِ اليَهُود ٦١
.. ويَبْنُونَ المُستَوطَنات ٦١
وا أَسَفَاه ٦٢
O مِن أبناءِ الشَّعبِ (الفِلَسطِينيِّ) - المُحتلِّ - مَن هُم جُنودٌ مع الاحتِلالِ: ٦٢
وهذِهِ إشكالِيَّةٌ كُبْرىٰ مع أهلِهم، ودِينِهم ٦٢
تَناقُضاتُ العَلاقاتِ، وآثارٌ سَلبِيَّات.. ٦٣
كَتْمُ المُثَوِّرِين علىٰ (الفَتوىٰ!) تَفصِيلِي فيها ٦٣
بَيْنَ ظُروفِ الاستِقرارِ، وظُروفِ المُواجَهَةِ.. ٦٣
O مُسايَرَةُ الظُّروفِ والأحوالِ - بحَسَبِ القَواعدِ والأُسُسِ الشَّرعِيَّةِ-:............ ٦٣
O القَواعدُ الفِقهيَّةُ، وأثَرُها في الأحكامِ التَّفصِيليَّة: ٦٤
ذِكْرُ ثَلاثِ قَواعِدَ -مُهِمَّةٍ- في ذلكَ ٦٤
O الاحتِلالُ اليَهُودِيُّ (لِفِلَسطِين): أَكبَرُ قارِعَةٍ حَلَّتْ بالأُمَّةِ - اليومَ - : ٦٦
وكلمةٌ مهِمَّةٌ في ذلك -للشَّيخِ عبدِ الله القَلْقِيلِي -المُفتِي الأسبَق للأُردُنّ- ٦٦
والبُعدُ عن الدِّين هُو السَّبَبُ ٦٧
فائدَةٌ مُهِمَّةٌ عن الشَّيخِ ابنِ باز في قاعدةِ (المَصالح والمَفاسِد)........................ ٦٧
الاستِنباطُ التَّأصيليُّ مِن آيةِ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ٦٧

الموضوع — الصفحة

○ الاستِطاعةُ، وعَدَمُ تَرَتُّبِ الضَّرَر - بَعْدَ (العِلْمِ)-: شُروط القِيامِ بالأمرِ والنَّهي ... ٦٩
(الجِهادُ) مِن الأَمرِ بالمَعروفِ والنَّهيِ عن المُنكَرِ ٦٩
○ سَبَبُ الاستِضعافِ -في العَهد المَكِّي-، وأَثَرُهُ في عَدَمِ فَرْضِ الجِهاد: ٧٠
كَلِمَاتٌ لابنِ القيِّمِ والسَّعدِيِّ في ذلك.. ٧٠
خَوفُنا على شَعبِنا وأهلِنا.. ٧١
○ الجِهادُ الشَّرعِيُّ بَيْنَ فَرض الكِفاية، وفَرض العين:............................ ٧١
وشَرحُ هذا، وبيانُهُ ٧٢
○ خُلاصةُ حُكمي في (قتل اليهود وقتالهم) - في (فِلَسطِين)-: ٧٢
وأَنَّهُ (واجِبٌ شَرعِيٌّ)؛ وليسَ مُجرَّدَ (جائز)! ٧٢
حُكْمُ التَّخَلُّفِ عن أداءِ الواجِبِ ٧٣
وشُروطُ ذلك.. ٧٤
(الجِهادُ): جِنسٌ؛ تحتَهُ أنواعٌ.. ٧٤
لَو اعتدَىٰ عليكَ أَخُوكَ؛ ماذا يَحِلُّ لَكَ فِعلُهُ مَعَهُ.............................. ٧٤
○ ثَمَرات الجِهاد - الشَّرعِيِّ - ونتائجُهُ:.. ٧٥
(البَيْضَة) هي: (الوَطَنُ) ٧٥
إذا لَم تُوجَدْ شُروطُ (الجِهادِ) -الشَّرعِيِّ-؛ فهو غيرُ جائزٌ ٧٥

الموضوع **الصفحة**

○ التخلُّفُ عن القيامِ بالجِهادِ: (واجِبٌ!) – أحيانًا–؛ لِمَا (قد) يَتَرَتَّبُ عليهِ مِن الشَّرِّ والفَسادِ –أكثر–: ٧٦
قِصَّةٌ واقِعِيَّةٌ –في ذلك– عندَما غَزَا التَّتارُ المُسلمِينَ ٧٦
○ الحُكْم علىٰ الفِعْلِ الخَطَأ؛ مع رَجاءِ الخَيْرِ لفاعِلِهِ: ٧٧
دَعْمُ (أَمرِيكا) لليَهُود... و«اللهُ أَعلَىٰ وَأَجَلُّ» ٧٧
لا نَتَوَسَّعُ في التَّأْثِيمِ، ونَرجُو الشَّهادَةَ لِكُلِّ المُسلمِين ٧٨
○ الهَدْيُ النَّبَوِيُّ في (الجِهادِ)، و(المُهادَنَة): ٧٨
بحَسَبِ (المَصلحةِ)، ونَقْلُ كَلِمَةٍ للسَّعْدِيِّ في ذلك ٧٨
ماذا يَفْعَلُ مَن عَجَزَ عن إقامةِ الدِّين ٧٩
تَقريرُ (المَصالحِ والمَفاسدِ): مُهِمٌّ –جدًّا– ٨٠
○ قاعِدَةُ (المَصالح والمَفاسِد) – في الجِهادِ والقِتالِ – : ٨١
ونُقُولٌ فَريدةٌ عن مَشايخِنا الكِبارِ: ابنِ بازٍ، والألبانِيِّ، والعُثَيمين ٨١
إحصائيَّاتٌ لِأعدادِ شُهداءِ (فِلَسطِين) –حاليًّا–، وقَتْلَىٰ اليَهود –كذلك– ٨٢
○ المَصالِحُ العامَّةُ – للأُمَّةِ – أَوْلَىٰ مِن المصالحِ الخاصَّة: ٨٣
وكلمةٌ للإمامِ العِزِّ بنِ عَبدِ السَّلامِ في معنَىٰ ذلك ٨٣
فائدةٌ –مُهِمَّةٌ– مِن قِصَّةِ غُلامِ أصحابِ الأُخدُودِ –للشَّيخ العُثَيمين– ٨٤
اللهمَّ ارزُقنا الشَّهادَةَ –يا ذا الجَلالِ والإكرامِ– ٨٥

الموضوع **الصفحة**

النَّظَرُ العاطِفِيُّ: غيرُ النَّظَرِ العِلمِيُّ ٨٦
○ نَوعَا (المُحرَّم) – لِذاتِهِ، ولِغَيْرِه – : ٨٦
وكَلامُ ابنُ القيِّمِ في ذلك ٨٧
وضَرْبُ المَثَلِ عليهِ –في الواقِعِ (الفِلَسطِينيِّ)– ٨٧
○ هل يَجِبُ (الفِرارُ مِن الزَّحفِ) – أحيانًا – : ٨٨
كَلِمَةٌ للإمامِ العِزِّ بنِ عبدِ السَّلامِ –في ذلك– وهي مُهِمَّةٌ ٨٨
فما مَوقِفُ العاطِفِيِّين الهُوج ٨٩
○ ماذا يُريدُ المُسلمُ الصَّادِقُ في منهجِهِ، الضَّابطُ عاطِفَتَهُ: ٨٩
إعزازُ الدِّين، والنِّكايَةُ باليَهُودِ المَلاعِين ٨٩
○ الثَّباتُ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والحَديثِ: ٩٠
وكلمةٌ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ –في هذا المعنَىٰ– ٩٠
لَن نُغَيِّرَ أحكامَ الشَّرائع: استِرضاءً لعواطِفِ الشَّارِع ٩١
ثلاثُ مسائلَ ٩٣
تَتْمِيمًا للشَّرحِ والبيانِ ٩٣
□ **الأُولَى: الأمان، والعَهدُ، والصُّلحُ:** ٩٣
قَبلَ كُلِّ شيءٍ: اليَهُودُ أهلُ غَدرٍ وخيانةٍ ٩٣
(الأَمانُ المُتبادَلُ)–بيْنَ (الفِلَسطِينيِّين)، واليَهُود، وأَثَرُهُ علىٰ الشَّعبِ (الفِلَسطِينيِّ) ... ٩٤

الموضوع	الصفحة

○ (الصُّلحُ)، و(الهُدنَةُ) مع (الدَّولةِ): غير ما يَكُونُ مع (الأفرادِ): ٩٥
الفَرْقُ بَيْنَ (الواقِعِ)، و(الواجِبِ) ٩٥
مَن خالَفَ في فَتْوَىٰ (الصُّلح)؛ فـ.................. ٩٥
و.. (بِلادُ الأندلُس): ماذا يَفعلُ أهلُها؟! ٩٦
(الهُدنةُ) هي: (الصُّلحُ) ٩٦
○ مِن أحكامِ (الصُّلحِ)، وتَفصِيلاتِه: ٩٧
حديث «سَتُصالِحُون الرُّومَ صُلحًا آمِنًا...» ٩٧
أنواعُ (الصُّلحِ) ٩٧
○ (التَّأمِين) –أو (الأمان)– بَيْنَ أَفرادِ (الفِلَسطِينيِّين)، واليَهُود: ٩٨
مَن لَيسَ مُسالِمًا –مِن اليَهُود–: فلا أمانَ لهُ ٩٩
كَلِماتٌ رائِقَةٌ للإمامِ ابنِ المُناصِفِ في هذا المعنَىٰ ٩٩
تَعريفُ (الحربيِّ) عندَ الشَّيخِ العُثَيمين ٩٩
حَديثُ أَبِي جَندَل في (صُلحِ الحُدَيبِيَة) ١٠٠
○ أمانةُ الشَّرعِ الحَكِيمِ في حِفظِ العُهود: ١٠١
إنْ لَم يَكُونُوا ذَوِي عَهْدٍ؛ فنحنُ ذَوُو عَهدٍ ١٠١
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾: لَعْنٌ إسلامِيٌّ –يَوْمِيٌّ– لِليَهُود ١٠٢
وَتَنَاقُضُ أهلِ الأهواءِ (!) في مَوقِفِهم مِنِّي –في ذلك– ١٠٢

الموضوع	الصفحة

O النُّزُولُ إلىٰ (الصُّلح): لِظُروفٍ: ١٠٢
وَنَقْلُ كَلامِ عَدَدٍ مِن الأئمَّةِ في ذلك ١٠٢
O النَّصرُ للمُسلمِين – ولَو بَعدَ حِين – : ١٠٤
(سَلامُنا مع اليَهُود: استراتيجِي؛ لا أيَديُولُوجِي) ١٠٤
O رِسالةٌ إلىٰ اليَهُود ١٠٥
سُخْطًا وسُحْقًا لهُم ١٠٥
اخْسَؤُوا.. فلَا تَفْرَحُوا، ولن تُفلِحُوا ١٠٦
«ولَكِنَّكُم تَستعجِلُون» ١٠٧
□ **المَسألةُ الثَّانِيَةُ: المُبادَأَةُ بالاعتِداءِ مِن اليَهُود:** ١٠٧
أَسئِلَةٌ وأجوِبَتُها ١٠٧
المَصلحةُ والمَفسَدَةُ في ذلك ١٠٨
مَناطُ الحُكْمِ -وُجُوبًا ومَنْعًا- مَبْنِيٌّ علىٰ (المَصلحةِ والمَفسدَةِ) ١٠٨
اليَهُودُ يَعْتَدُونَ -لا شَكَّ-، ولَكِنْ ١٠٩
O عَوْدٌ عَلَىٰ بِناءِ الأحكامِ علىٰ التَّرجِيحِ بَيْنَ (المَصالِح والمَفاسِد): ١٠٩
(لا نُدافِعُ عن اليَهُود) -جُزءٌ مِن كَلامِي في (الفتوىٰ!) ١٠٩
(الهِجرةُ) مُصطَلَحٌ شَرعِيٌّ، والتَّفصيلُ في ذلك ١١٠
واعتِذارٌ مِمَّن فَهِمَ تَعمِيمَ القولِ بَيْنَ (الهُروبِ)، و(الهِجرةِ) ١١١

الموضوع	الصفحة

○ حِفظُ دِماءِ وأرواحِ المُسلمِين في (فِلَسطِين): ١١١

(تَنبيهٌ): كَمَا أَثارُوا عَلَيَّ: أثارُوا -مِنْ قَبْلُ- علىٰ شَيخِنا الألبانِيِّ ١١١

○ نَعَم؛ اليَهُود مُعتدُون: ١١٢

وَبَيانُ السَّبَبِ الحَقيقِيِّ (!) -وَرَاءَ ذلك- ١١٣

سِياسَةٌ يَهُودِيَّةٌ ماكِرَةٌ، ونِفاقٌ لَعُوبٌ، واستِفزازٌ خَبيثٌ ١١٣

○ مَتَىٰ يَنْقُضُ (الفِلَسطِينيُّ) تأمِينَه لليهُودِيِّ: ١١٣

شُروطُ ذلك، وأهمُّها: ثلاثةٌ ١١٤

فإذا وَجَبَت: فالقَتْلُ لَهُم واجِبٌ ١١٤

ونُقُولٌ عِلمِيَّةٌ في بَيانِ ذلك ١١٥

ضَوابِطُ (المَصالِحِ) -المَطلُوبَة- ١١٥

النَّظَرُ بِمَيدانِ الشَّرعِ؛ لا بِأهواءِ النُّفُوسِ ١١٦

○ القُدْرَةُ، وأَثَرُها في الأحْكامِ الشَّرعِيَّةِ: ١١٦

إيرادُ حَديثٍ نَبَوِيٍّ في بابِ (تَقديرِ المَصلحةِ والمَفسَدَةِ) ١١٦

اعتِذارِي عن خَطَأٍ -لَفظِيٍّ- وَقَعَ مِنِّي في هذا الحَديث ١١٧

قَدِرَت فاطِمَةُ، ولَمْ يَقدِر ابنُ مَسعُود ١١٨

□ **المسألةُ الثَّالثةُ: مُراسَلَةُ الشيخِ ابنِ باز للشيخِ أحمد شاكر -رحِمَهُما اللهُ-:** ١١٩

اتَّهَمَنِي المُتعجِّلُونَ -بالباطِلِ-، وبَيانُ ذلك ١١٩

الموضوع	الصفحة

(حَرْبُ القِتَالِ) غيرُ (العُدوانِ الثُّلاثِيّ) ١٢٠
○ فَرْقٌ بَيْنَ (الهُدْنَةِ)، و(الحَرْبِ):.. ١٢١
حَرْبُ المُواجَهَةِ: سَبيلُ الجِهادِ والاستِشهاد ١٢١
نَقْضُ العَهدِ -كيفَ ولِماذا-؟! ١٢١
○ تَاريخُ (فتوىٰ) الشَّيخِ أحمدَ شاكِر - كيف، ولِماذا-: ١٢٢
وسُؤالٌ -مُهِمٌّ -جدًّا- حولَ ذلك ١٢٢
بَيْنَ (الوَفاءِ بالمُعاهدَات)، و(ضَعْفِ القُدْرَةِ) علىٰ المُواجَهَةِ ١٢٣
○ مِن المِحنَةِ إلىٰ المِنْحَةِ: ١٢٤
مَن يُزايِدُون (!) أَلَا يَستحُون!! ١٢٤
مَثَلُ أصحابِ البِدَعِ مَثَلُ العَقارِبِ.. ١٢٥
○ فُرصةٌ (!) ضاعَت عليهِم:.. ١٢٥
فأَسبابُ العُقولِ مُغلَقَةٌ! وأبوابُ العَواطِفِ مُشْرَعَةٌ! ١٢٥
○ واحِدَةٌ بواحِدَةٍ: ١٢٦
... فهِيَ فُرصَتِي (!) لأخذِ ما بَقِيَ لَكُم مِن حَسَناتٍ ١٢٦
وفُرْصَتِي (!) للتخلُّصِ مِن شَرِّكُم ١٢٧
شِعرٌ في النَّصيحةِ، واجتِنابِ الفَضِيحة، ولكِنْ ١٢٧
مَدارُ اعتِلالِ القُلوبِ -مِن كَلامِ الإمامِ ابنِ القيِّمِ- ١٢٨

الموضوع **الصفحة**

الخاتمة - رَزَقَنا اللهُ حُسْنَها - بمَنِّه وكَرَمِهِ - ١٢٩

حِرصُ النُّفوسِ علىٰ الانتِصارِ...!! ١٢٩

المُسلمُ بَيْنَ المَدحِ والذَّمِّ ١٣٠

الإشاعاتُ وخَطَرُها ١٣١

قِطعةٌ مِن (حديثِ المُخلَّفِين)، وكَلامُ كَعْبِ بنِ مالِكٍ -رضيَ اللهُ عنهُ- ١٣٣

المِعيارُ الشَّرعِيُّ بَيْنَ الصِّدقِ والكَذِبِ ١٣٣

وأخيرًا: ١٣٤

١- الخَطأُ قد يَكُونُ فِقْهِيًّا، وقد يَكُونُ عَقائِدِيًّا ١٣٤

٢- الخَطأُ للشَّخصِ، لا للمَنْهَجِ، ولا للدَّعوةِ ١٣٥

٣- هل يُصحِّحُ مَن أَفسَدُوا، ويَتَراجَعُون ١٣٥

إذَا وَقَعَتِ الفِتنةُ عَجَزَ العُقَلاءُ عن دَفْعِ السُّفَهاءِ ١٣٦

اللهُمَّ اجْعَلْ لنَا مِن كُلِّ فِتنةٍ مَخْرَجًا ١٣٧

دُعاءُ نِهايةِ الكِتابِ ١٣٨

فهرس الموضوعات........................ ١٣٩



... وَصَفْوَةُ القَوْلِ:

نَعَم؛ قَتلُ اليَهودِ -وقِتالُهُم- في (فِلَسطِين)-: (واجِبٌ شَرعِيٌّ)- ما وُجِدَت القُدرَةُ عليهِ -**مِن جِهَةٍ**-، وإذَا ما تَرَتَّبَتْ عليه المَصالِحُ الشَّرعِيَّةُ -المَرجُوَّةُ- الّتي تَنفعُ الشَّعبَ (الفِلَسْطِينيَّ) -المُسلمَ- المُحتلَّ- في جِهادِهِ المُبارَك، وتُحْرِزُهُ مِن البَطْشِ اليَهُودِيِّ الغادِرِ المُتوحِّشِ -بجُنودِه ومُستَوطِنِيه، وكُلِّ مَن كانُوا -مِن بَقِيَّةِ اليَهودِ- علىٰ مِثلِ ما هُم فِيه- **مِن جِهَةٍ أُخرَى**-.

وَتَكُونُ -**مِن جِهَةٍ ثالثةٍ**- سَبَبًا حَسَنًا -إنْ شاءَ اللهُ- في مَزيدِ قُوَّةِ شَعْبِنا وأَهلِنا -في دِينِهِم ودُنياهُم-؛ لتحريرِ أرضِهِم وإنسانِهِم، واستِعادةِ كَرامَتِهِم وعظِيمِ بُنيانِهِم.